

٠٤
٠٣
٠٢
٠١

٣٧٣٨

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

البلغة عن التفتازاني في كتابه المطول

عميد كلية الدراسات العليا

رسالة ماجستير

مقدمة من

ثناء نجاتي محمود عياش

اشراف



الأستاذ الدكتور محمد بوكات أبو علي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة
الماجستير في اللغة العربية وأدابها بكلية
الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

١٩٩٣ م

٦٢٣٧

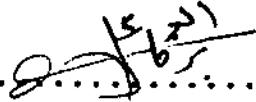
مكتبة الجامعة الاردنية
١٩٩٣ نسخة رقم
٤١٧٣٧ رقم التسلسل
رقم التصنيف

اداع من الجامعة الاردنية



٦٢٣٧

لجنة المناقشة :

- الاستاذ الدكتور : محمد برकات أبو علي مشرفاً

الاستاذ الدكتور : نصرت عبدالرحمن عضواً

الدكتور عضواً


المقدمة

درج الباحثون على تقسيم المدارس التي تولت البحث في البلاغة إلى : المدرسة الأدبية والمدرسة الكلامية . ومن أبرز أعمال المدرسة الأدبية عبدالقاهر الجرجاني الذي كان كتاباه "أسرار البلاغة" و "دلائل الاعجاز" من أهم المصادر التي اعتمد عليها أصحاب المدرسة الكلامية ، فقد قام الرازى بتلخيص كتابي عبدالقادر في كتاب عرف ب "نهاية الایحاز في دراية الاعجاز" مع عنابة بالترتيب والتقسيم والتبويب الذي كان ينقص كتابي عبدالقاهر ، وعندما جاء السكاكي تتم ما بدأه الرازى من تقرير لسلفه الذي جعلت من البلاغة علمًا ثابتًا الأصول .

وأشار القسم الثالث من "مفتاح العلوم" حرفة بلاغية واسعة حيث شغل الدارسين خمسة قرون متواالية ما بين شراح لمفتاح أو ملخص له .

ومن أبرز الذين درسوا القسم الثالث من "المفتاح" القزويني الذي قام بتلخيصه في كتاب سماه "تلخيص المفتاح" وكل من قرأ التلخيص وجده مختصرًا وأنه بحاجة إلى مزيد من التوضيح ، وهذا ما أحس به القزويني نفسه حيث قام بوضع شرح له سماه "الإيضاح" . والتفتازاني - موضوع هذه الدراسة - أحد شراح التلخيص حيث شرحه في كتاب عرف ب "المطول على التلخيص أو الشرح الكبير" ثم قام باختصاره في كتاب عرف ب "مختصر المعانى أو الشرح الصغير" . وقد اختبرنا "المطول" ليكون موضوع هذه الدراسة ، لإظهار الدور الذي قام به التفتازاني في مسار البلاغة العربية ، وللكشف عن جهوده في هذا المجال وتوضيح منهجه ومن ثم محاولة إنصافه ، لأن كثيرة من الباحثين الذين تولوا هذه الفترة بالدراسة والتحليل لم يعطوه حقه من الاهتمام والدراسة . ومن أهم الذين تعرضوا له : الدكتور شوقي ضيف في كتابه "البلاغة تطور وتاريخ" في الفصل

الذى سماه " التعقيد والجمود " وتحدى فيه عن التلخيص وشرحه . والدكتور احمد مطلوب في كتابه " القزويني وشرح التلخيص " في الفصل الذى تحدث فيه عن شرح التلخيص ، ولكن حديثهما عن التفتازاني كان حديثا جانبيا ومحدودا ، لأنه لم يكن من صميم دراساته ، فمرا عليه مرورا سريعا باعتباره واحدا من شرائح التلخيص ، فلم يحظ بدراسة متخصصة ، ولهذا كانت دراسة " المطول " دراسة تفصيلية امرا ضروريا ، لتكوين فكرة أكثر وضواها ودقها عن منهج التفتازاني وأرائه في البلاغة .
ولإتمام الصورة كان لا بد من التعرض لـ " مختصر المعانى " بالدراسة والتحليل .

وقد أصدر بعض الباحثين أحكاما عامة على التفتازاني قبل دراسته دراسة وافية ، ولم يتفقوا عند آثاره وقعة متأنية ، مكتفين بتكرار ما شاع بين الباحثين بأن المدرسة الكلامية هي التي أدت إلى جمود البلاغة ، والتفتازاني واحد من أتباع هذه المدرسة ينطبق عليه الحكم نفسه، وإزاء ذلك كان من المفید دراسة مؤلفات أتباع هذه المدرسة وابتعادها بحثا ، لأنه كما تقول الدكتورة سهير القلماري : " فإذا كان بعث الدراسات البلاغية كلها واجبا فإن بعث هذه المرحلة التي توقف عندها الخلق ولا بتكار أولى وأهم ، لأنها المرحلة التي منها نمسك الخطط القديم لتسير به نحو الجديد " (١) .
وبدأنا هذه الدراسة بتمهيد تم فيه التعريف بالتفتازاني والكتاب وشارحه ، وإشارة إلى منهجه وطريقته في التأليف ، وتنقررت الدراسة إلى أسلوب القصر ، ليكون نموذجا ممثلا لأسلوبه ، لما فيه من مناقشات وتوجيهات لما قاله السكاكي والقزويني ، وتوظيف لما

(١) مقدمة القزويني وشرح التلخيص للدكتور احمد مطلوب ، منشورات مكتبة النهضة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤ ، ١٩٦٧ م .

أحد التفتازاني من المفسرين وال نحويين والبلاغيين الذين سبقوه .
تلو ذلك الفصل الأول الذي تم فيه الحديث عن الروافد
البلاغية للمطول ، التي اتضح أنها كانت تسير في اتجاهين اثنين
تمثل ، لا أول في توظيف التفتازاني لأصول الشريعة والنحو والفلسفة
والمنطق في عرض قضاياه البلاغية .
وتمثل الاتجاه الثاني في تأثره بالبلاغيين الذين سبقوه ،
لأنه لا يوجد جديد إلا على أساس أصيل من قديم موروث يؤخذ خر ما
فيه أساسه (١) .

فقد وجدنا في "المطول" أثرا بكل من الجاحظ وابن سنان
الخجالي والرازي وعبدالقاهر والزمخشي .
وهذا أسلم إلى الفصل الثاني الذي كان عبارة عن موازنات بين
الافتازاني وكل من عبد القاهر الجرجاني والزمخشي والسكاكى
والقرزويين الذين تمثل التفتازاني آراءهم في توجيهاته ومناقشاته
وردوه ومقابلته بين آرائهم ليختار ما يراه مناسبا .
أما الفصل الثالث فقد تم فيه الحديث عن الجهود البلاغية
الخاصة بالافتازاني عن طريق ذكر الآراء التي تبنوها التفتازاني ،
وما حقه من قضايا بلاغية ، وذكر الإضافات التي أضافها على ما
ورد عند السكاكى والقرزويين ، ومنها تم الانطلاق للحديث عن أثره
في ثلاثة من البلاغيين الذين جاءوا بعده وهم : جلال الدين
السيوطى في كتابه "شرح عقود الجمان في علم المعانى والبيان"
وعصام الدين أحمد بن مصطفى الشهير بطاشكبوري زاده شارع "الفوانيد"
الغياضية من علمي المعانى والبيان " وابن يعقوب المغربي صاحب
"مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح" .
وختمنا هذه الدراسة بمناقشة لمجموعة من الاتهامات التي

(١) الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي ، للدكتور محمد
بركان أبو علي ، مكتبة الرسالة - عمان - ١٩٧٩ م ، ١٧ .

ووجهها الباحثون لاتباع المدرسة الكلامية ومن ضمنهم التفتازاني ، وذكر مجموعة من المأخذ التي أخذها الباحثون على اتباع المدرسة الكلامية ، تلا ذلك عرض لنتائج هذه الدراسة .

وتطلب هذه الدراسة ارجاع الأقوال والأراء التي اعتمد عليها التفتازاني إلى أصولها في غير "المطول" . وهذا أدى إلى الاتصال بأمهان كتب البلاغة العربية . ومن أهم المصادر التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة " دلائل الإعجاز " لعبدالقاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر و "أسرار البلاغة" تحقيق هـ. ريتـر و "الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" بـحار الله الزمخشري ضبط مصطفى حسين أحمد . و "مفتاح العلوم" للـسـكـاكـي تحقيق نعيم زرزور . و "تلخيص المفتاح" لـجلـالـالـدـينـالـقـزوـينـيـشـرـحـعـبـدـالـرـحـمـنـالـبـرـقـوقـيـ . و "الإيضاح" لـجلـالـالـدـينـالـقـزوـينـيـتحـقـيقـالـدـكـتـورـعـبـدـالـمـنـعـمـخـفـاجـيـ .

ومن المراجع المهمة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة ، مؤلفات الدكتور احمد مطلوب الذي قام بدراسة كتب اتباع المدرسة الكلامية دراسة تفصيلية ومتعمقة وبخاصة كتابه " البلاغة عند السكاكي " و " القزويني وشرح التلخيص " بالإضافة إلى دواوين الشعراء الذين استعان التفتازاني بأبياتهم الشعرية لعرض قضيـاهـالـبـلـاغـيـةـ ، وكتاب " شرح شواهد التلخيص " المعروف بـمعاهـدـالـتـلـخـيـصـ لـعـبـدـالـرـحـمـنـابـنـعـبـدـالـرـحـمـنـالـعـبـاسـيـللـشـعـرـاءـالـذـيـنـلـاـتـوـجـدـلـهـمـدوـاوـينـشـعـرـيـةـ مطبوعة .

وكان لتجيئات الأستاذ الدكتور محمد برگات أبو علي ، خير معين وميسـرـلـكـثـيرـمـنـالـعـقـبـاتـالـتـيـوـاجـهـتـهـهـذـهـالـدـرـاسـةـ ،ـحيـثـوـقـفـتـ عندـعـدـأـسـلـةـحـائـرـةـ ،ـلـمـيـتـعـشـرـعـلـىـإـجـائـةـلـهـاـفـيـماـتـمـ مراجعته من مصادر ومراجع تحدث عن التفتازاني ، فكان يلح الأستاذ المشرف على هذه الدراسة بضرورة العودة إلى نص التفتازاني وقراءاته أكثر من مرة ، لتفتح مفاليق هذه الدراسة .

التمهيد

تعريف بالتفتازاني وكتابه :

هو مسعود بن عمر بن عبدالله ، المشهور بسعد الدين التفتازاني، ولد عام (٧١٢ هـ) في تفتازان - من بلاد خراسان - وتوفي في سمرقند (٧٩٢ هـ)، ودفن في سرخس .
كان إماماً عالماً بال نحو والتصريف والمعانوي والبيان والمنطق(١) ، وتقدم في الفنون واشتهر ذكره ، وانتفع الناس بتأليفه (٢) .

ومن أبرز تلاميذه : جلال الدين يوسف الأوبهي، الذي قال عنه من ترجم له : " كان وحيد دهره في علم العربية ، لا سيما في حل (الكشاف) و(المفتاح) ، وكان يضرب به المثل في الذكاء وقوة العزيمة" وقد أجازه التفتازاني من بين تلاميذه بتغيير مصنفاته(٣) .
ومن حسن الرجح أن التفتازاني قد حدثنا في مقدمة "المطروح" عن أبرز محطات حياته ، وعن الظروف النفسية التي أحاطت به عندما ألف "المطروح" وهذه المعلومات تم نجدها في المصادر التي تولت الترجمة لحياته ،

من ذلك حديثه عن رحلته لطلب العلم ، والشكوى المريرة من عصره الذي كسدت فيه بضاعة العلم ، ثم تحدث عن الفتنة والاضطرابات التي عمت خراسان وما حلّ بأهله من مصائب ، وألا شر العميق الذي تركته

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهيد بطاشکبری زاده، دار الكتب الحديثة- القاهرة

. ٢٠٥/١

(٢) أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ٢٦ ، ١٩٨٦ م ، ٤٧٧/١١ .

(٣) مفتاح السعادة ، ١٩٠/١ .

في نفسه حتى أنه ترك ما كان قد جمعه من مسودات لتأليف "المطول" وأخذ ينتقل من مكان إلى آخر حتى استقر به المقام في محروسة هرارة، التي تميزت بجمالها الفائق، وحسن استقبال أهلها للضيوف، ووجد الاحترام والتقدير من قبل سلطانها أبي الحسين محمد كرت الذي قال عنه التفتازاني: "السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله، معز الحق والدنيا والدين، غيث الإسلام ومغيث المسلمين، باسط مهاد العدل والإنصاف" (١) وبعد أن طاب المقام للتفتازاني في هرارة عاد إلى ما كان قد جمعه من مسودات "المطول" ثم أعاد ترتيبها وتنقيحها، وأضاف إليها ما رأه مناسباً حتى اكتمل تأليف "المطول" وظفرنا من خلال قراءتنا لمقدمة "المطول" بالعديد من الأبيات الشعرية التي عبر فيها التفتازاني عن مشاعره، وعن الأحداث التي مرت به (٢).

قار في مدح السلطان أبي الحسين :

خليفة ملك لا فاق سطوت

والحق كان مداره أية سلكـ

يحوم حول ذراة العالمون كما

تري الحجيج ببيت الله معتركا

قال في وصف هرارة :

لقد جمعت فيها المحسن كلها

وأحسها لا يمان واليمن وألامن

قال في الحسين إلى خراسان :

ديار بها حل الشباب تميمتي

وأول أرض من جلددي ترابها

(١) المطورو على التلخيص لسعه الدين التفتازاني، مطبعة أحمد كامل - سلطان بايزيد ١٤٣٠ هـ .

(٢) المسابق ، ٤ ، ٥ ، ٦

قال عن المصائب التي حلت به :

رماني الدهر بالارزاء حتى

فؤادي في غشاء من نثار

فصرت إذا أصابتني سهام

تكسرت النصارى على النصارى

مؤلفاته :

ترك التفتازاني العديد من الكتب في علوم البلاغة والفقه وال نحو والمنطق والحديث منها " شرح العقائد في أصول الدين " و " المقاصد في أصول الدين " و " شرح الشمسية في المنطق " . و " منتهي السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل " و " الإرشاد في النحو " و " شرح الأربعين النووية " * . ويلاحظ تنوع الموضوعات التي ألف فيها ، وهذا يدل على سعة ثقافته وعلمه واطلاعه ، وهذا ما كان به انعكاس في كتابه " المطول " .

* ولمزيد من التفاصيل ينظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، ٣٠٢ / ٢ - ٣٠٥ .

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب الحديقة - القاهرة ، ١٢٠ / ٥ .

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل بشاش البغدادي ، مكتبة المثنى - بغداد ، ١٩٥٥ ، ٤٢٩ / ٢ .

الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ١٦ ، ١٩٧٤ م ، ٢١٩ / ٧ .

دائرة المعارف الإسلامية لفنسن وآخرين ، ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين ، طبعة القاهرة ، ١٩٣٣ م ، ٢٣٩ / ٥ .

المطول :

هو شرح " تلخيص المفتاح " للقزويني ، ويكون الكتاب من مقدمة تحدث فيها التفتازاني عن سبب تأليفه لكتابه ، وعن المشاكل التي واجهته أثناء تأليفه . ورتب كتابه كما رتب القزويني " التلخيص " أي من مقدمة تم فيها الحديث عن معنى الفصاحة والبلاغة والشروط التي ينبغي تجنبها حتى يعد الكلام فصيحا .

وثلاثة فنون هي البيان والمعانى والبدىع حيث عرف كل فن وذكر أقسامه ممثلا بالشاهد والأمثلة المناسبة والدالة . وخاتمة تحدث فيها عن السرقات الشعرية وما يتصل بها من اقتباس وتضمين وعقد وحل وتلميح، والتقول في الابتداء والتخلص والانتهاء .

سبب التأليف :

لما أطاع التفتازاني على " التلخيص " وجده جامعا لغور أصول هذا الفن وقواعده ، حاوياً لذك مسائله ، محتوياً على حقائق هي ثواب آراء المتقدمين ، منظرياً على دقائق هي نتائج أفكار المؤخرين (١) ، لكنه كان مختصاً وبجاجة إلى مزيد من التفصيل والتوضيح فرأودته فكرة شرحه ، والذي شجعه على شرحه ما رأه من توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار إذ لم يقع له شرح يكش عن وجوه جرائد الأستار (٢) ، بالإضافة إلى أنه وجد بعض من تولى شرح هذا الكتاب أو تلخيصه ، وجدهم لم يفهموا حقيقته ولم يفوصوا حتى يسروا أنواره ، فاكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال ، لذا كان فهمهم به فهما سطحيا (٣) ، ولم يقتصر في شرحه على ما ورد في " التلخيص " بل أضاف إليه ما وجده مفيداً وضروريًا مما

(١) المطول ، ٣ .

(٢) السابق ، ٣ .

(٣) السابق ، ٤ .

عشر عليه في كتب القدماء وما توصل اليه نتيجة مراجعته الفضلا، المتخصصين في هذا الميدان . ولم يكتف بذلك بل أضاف إليه مما اهتم إلية بشاقب فكره من غرائب نكت، واجتهادات وتفسيرات، وتعليقات واستنباطات يسرت على دارسي هذا الكتاب فهم كثير من المسائل البلاغية (١) .

ومن الأسباب الأخرى التي دفعته إلى تأليف "المطول" لا رتقاء بشأن البلاغة التي كانت تعاني من عدة مشاكل من أبرزها: وقوع هذا العلم في يد جماعة أسرى للتقليد ، ونتج عن ذلك جمود القرائح والقضاء على روح الابتكار وتعصيمهم لآرائهم ، وكثرة الجداول الذي قد يصل إلى العناد، وهذا حال دون التفاتهم إلى ما في هذا الفن من لفقات بلاغية (٢)، ونتيجة لما سبق ذكره فقد أضر هؤلاء بالبلاغة من حيث لا يدرون .

واستغرق تأليف "المطول" ستة أعوام كما يقول التفتازاني نفسه ، لأنه بدأ في تأليفه في يوم الاثنين الثاني من رمضان في سنة اثنين وأربعين وسبعين بجرجانية خوارزم ، وانتهى من تأليفه في يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان وأربعين وسبعين بمحروسة هرارة (٣) .

وأما تأليفه "المختصر" فكان تلبية لحاجة ملحة وهي رغبة الجمع الكبير من الفضلاء ، والجم الفقير من الأذكياء الذين كانوا يسألونه صرف الهمة نحو اختصار "المطول" ولاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره ، والذي شجعه على ذلك رؤيته أنَّ المحسنين لم يستطعوا ادراك ما في كتابه (المطول) من أسرار وأنَّ المنتهلين

(١) المطول ، ٤ .

(٢) السابق ، ٣ .

(٣) السابق ، ٤٨٢ - ٤٨٣ .

قد أساءوا الأخذ والانتهاب من كتابه (١) .

مصادر المطول :

تتمثل مصادر التفتازاني كما تحدث عن ذلك في مقدمته فيما يلي:
مراجعة الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضمون الفصاحة
والبلاغة .

مراجعة الباحثين الحذاق الذين غاصوا على غور الفرائد في بحار
البلاغة .

قراءة الكتب المصنفة في علم البيان (٢) .

قام بذلك ليتلافى الأخطاء التي وقع فيها البلاغيون الذين
سبقوه ، وليسكون خير معين له في مهمته التي هي امتداد لجهود
البلغيين السابقين له وقد عبر عن ذلك بقوله : " وأودعته
(المطول) فرائد نفيسة وشحت بها كتب القيماء" (٣) .

أراء في التفتازاني والمطول :

حظي التفتازاني بعيارات التقدير والاحترام من قبل الباحثين
الذين تحذوا عنه ، من أمثلة ذلك قول ابن حجر العسقلاني : " وقد
انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمعنى بل بسائر
الأمور ، لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم ، ولم يخلف بعده
مثله" (٤) .

وقال عنه طاشكيري زادة : " إمام الدنيا الذي أشرقت الأرض
بنور علومه وتصنيفاته وتأليفاته ، سعد الحق والملة والشريعة

(١) مختصر المعاني لسد الدين التفتازاني ، مطبعة محمد علي صبيح
وأولاده - القاهرة ، ط ١ ، ١٢٤٧ هـ ، ١٠٩/٢ .

(٢) المطول ، ٣ .

(٣) السابق ، ٤ .

(٤) الدرر الكامنة في أعيان العادة الثامنة : ١٢٠/٥ .

والدين التفتازاني" (١) .

وقال حاجي خليفة : "المطول والمختصر" أشهر شروح التلخيم وأكثرها تداولاً لما فيها من حسن السبك ولطف التعبير فإنهما تحرير نحرير أي نحرير (٢) .

وقال الدكتور احمد مطلوب : (المطول والمختصر) من خيرة الكتب التي تمثل الاتجاه الكلامي في البلاغة ، وبقي الكتاب عمدة المدرس حتى العصر الحديث ، ويعتبرهما الدكتور احمد مطلوب من أهم كتب المدرسة الكلامية وأشهرها (٣) .

وقال عنه الدكتور علي عشري : "ولقد كان التفتازاني أشهر شراح التلخيم وقد أصبح شرحه (المطول) من الأصول الأساسية التي تذكر إلى جانب "المفتاح" و "التلخيم" وقد كان في شرحه امتداداً لمدرسة السكاكى والقزويني ، وإن حاول أن ينتقد هذا أو يعترض على ذاك في رأي أو آخر من أرائهم (٤)" .

ولكن كتابيه لم يسلمان من النقد الذي كان يوجه إلى اتباع المدرسة الكلامية بشكل عام . فقد قال أمين الخولي : ولعلنا لو جردنا ما في مختصر شرح التفتازاني من قضايا فلسفية ومنطقية ، لخرجنا بموجز في الفلسفة لـ قيمته ، ونراه يستفرق في هذه

(١) مفتاح السعادة ، ١٩١/١ .

(٢) كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله الشهير بـ حاجي خليفة تصحيح محمد شرف الدين يالتقايا ، وكالة المعارف - استانبول ، ١٩٤١ م ، ٤٧٤/١ .

(٣) القزويني وشرح التلخيم ، ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ١٧٥ وينظر البلاغة عند السكاكى ، مكتبة النهضة - بغداد ، ط ، ١ ، ١٩٦٤ م ، ١٠٦ .

(٤) البلاغة العربية تاريخها مصادرها منهاجها ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٧ م ، ١٤٩ .

الفلسفة ويعزز عليه أن يدعها ، فيحييك قبل ذلك إلى حيث تجد الكفاية قائلاً وفي المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح أو وشحنا بها الشرح . وقال أيضاً : واستبعد الأزهريون كتب التفتازاني التي كانت مهلكة للروح الفنية ، ومفيدة للذوق الأدبي (١) .

وقال الدكتور أحمد مطلوب : وكتب السكاكى والقرزويين والتفتازاني وأصرابهم لا تعلم دارسها أدباً . ولا تخلق فيه موهبة فنية وذوقاً أدبياً . وإنما تعنى مصطلحات البلاغة وأقسامها وأبوابها . ولم يسعف أن ينجو من سيطرة النزعة العقلية والفلسفية فهو كثيراً ما يفتح المجال لها ، تتفسد البلاغة وتتجور عليها (٢) .
وقال أيضاً : وأسلوبه في كتابته تشوبه العجمة ، وتقدره ابطاله المصطلحات الفلسفية والنظارات المنطقية والعبارات الكلامية (٣) .

وبعد أن تم عرض مجموعة من الآراء التي قيلت في كتابه ، لمن ماذا يقول هو نفسه عن كتابه ؟ قال عنه : " جاء بحمد الله كنزًا محفوظاً من جواهر الفوائد وبحراً مشحوناً ببنفاث الفرائد ، ويرجو أن ينتفع بكتابه المحصلين الذين هم للحق طالبون . وعن طريق العناد ناكيون ، وغرضهم تحصيل الم裨ين وليس تصوير الباطل في صورة اليقين" (٤) .

ومما لا شك فيه أن الآراء السابقة بحاجة إلى نظر ، ولا تقبل كما هي وهذا ما ستبنيه هذه الدراسة .

(١) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب لأمين الخولي ، دار المعرفة ، ط ١٩٦١ م ، ١٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) البلاغة عند السكاكى . ٣٩٦ ، ٢٩٢ .

(٣) مناهج بلاغية ، وكالة المطبوعات - الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٣ م .

ذكر التفتازاني في مقدمته أنه سيكون موضوعياً في توجيهاته ومناقشاته قدر استطاعته فلم يكن يتعصب لرأي دون آخر ، ولم يكن يندم رأياً دون مناقشته ، بل كان يبين ما فيه من أخطاء أو عثرات ثم يذكر وجه الصواب بأسلوب رقيق مهذب . وهذا ينسجم مع قوله في مقدمته : " وتمسك في دفع اعترافات القزويني على السكاكى ، بذيل العدل والانصاف ، وتجنبت في رد ما أورده عليه منهب الغنى والاعتراض " (١) .

ومما هو جدير بالذكر أنَّ التفتازاني لم يكن ينقل كلام غيره نقداً حرفيَاً ، أو يبقيه كما هو بل كان يختصر وأحياناً يضيف ما يراه مناسباً مع محافظته على المعنى الذي أراده صاحب النص الأصلي (٢) .

٤٦٦٧

وكان منهجه توفيقياً ، فهو يحاول قدر استطاعته التوفيق بين الأراء المختلفة ، وإذا شعر أنه لا مجال للتوفيق بينها فلا يتكلّف ولا يحمل النص أكثر مما يحتمل (٣) . فيذكر الرأيين دون انتقام من قيمة أحدهما ، وكأنه بذلك يترك للقارئ أن يختار ما يراه مقنعاً . وما يحمد له أنه كان لا يبحث الموضوعات التي لا يرى في بحثها فائدة بلاغية ، ومن عباراته الدالة على ذلك قوله : وهنّا وجوه متنسقة ، لا فائدة في ايرادها . أو ها هنا أبحاث لا يحتملها المقام ، أو وجوه خارجة عن المقصود (٤) .

وكان ينادي بتقليل التقسيم كلما أمكن ذلك ، ومن ذلك قوله : أدخل القزويني الخياليات والوهنيات والوجودانيات - وهي غير مدركة

(١) المطول ، ٤ .

(٢) السابق ، ٥٣ ، ٨٥ ، ١٠٧ ، ١٤٠ .

(٣) السابق ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٤١٠ .

(٤) السابق ، ٥٠ ، ٥١ ، ١٤٠ ، ٢٥٣ .

بالحواس الظاهرة - في الحسي والعقلي تقليلاً للأقسام ، وتسهيلًا للأمر على الطالب ، لأنه إذا قلت الأقسام كان الأمر أسهل ضبطاً(١) . وتنبع أهمية هذه الدعوة أنها جاءت من أحد أتباع المدرسة الكلامية ، التي من أبرز مزاياها كثرة التقسيمات ، ولكن مما يؤخذ عليه أنه نفسه يبحث هذه التقسيمات كما هي .

وإذا شعر أنه أطهار في عرض قضية بлагوية ، كان يعتذر عن
الاطالة ومن عباراته الدالة على ذلك : " ولعمري إنَّ التعرض لأمثال
هذه المباحث مما لا ينبغي أن يشتغل به لكن خاف على القاصرين أن
يقعوا فيها من غير تأمل " (٢) . قوله في نهاية مناقشته لرأي
الزمخري والسكاكى حول ما ورد في قوله تعالى : " رب اني وهن
العظيم مني (٣)" ، وإنما أطنبنا الكلام في هذا المقام ، لأنَّه من
مسارح الأنوار ومظارح الأفكار وكم زلت فيه للأفضل أقدامهم وكنت
دون الوصول إلى الحق أفهمهم (٤) .

وتميزه شقته بنفسه وعلمه (٥) ولكن ذلك لم يصل إلى حد الغرور
إذا ما قورن بغيره من البلاغيين ، كابن مالك مثلًا الذي قال في
نهاية كتابه : " واعلم أنني قد مهدت لك فيه قواعد متى بنيت عليها
أعجب كل شاهد بناؤها ، ونهجت لك مناهج متى سلكتها اعترف لك بكمال
الحق والبلاغة أبناؤها وحشت لك من الأمثلة ما ليست عند أحد
يمحشودة فمن لم يستطع بهذا المصباح فليس ينفعه نور الصباح (٦)" .

(١) المطول ، ٣١٢ ، ٤٠٣ .

(٢) المسابقة ، ٢٣ .

• ٣ - ١ - ٢٠٢٣

٨٧ ، المطبعة (٤)

^(٥) المسابقة ، ٦٤ ، ٧٦ ، ١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٩٢ .

(٦) المصباح في علم المعاني والبيان والبديع لبدر الدين بن مالك،
المطبعة الخيرية محمد عمر الخشاب ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ١٢٨ .

وأنعكست ثقافته الفلسفية والمنطقية في أسلوبه الذي امتاز بالتحليل والتعليق والاعتماد على الحجة العقلية ، والبرهان المنطقي ، والاهتمام بإبراز العلاقات الخفية بين الموضوعات المختلفة ، من ذلك تعليمه تقديم بحث أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أنَّ النسبة متأخرة عن الطرفين؛ لأنَّ علم المعاني يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندًا إليه ومسندًا وهذا الوصف لا يتحقق إلا بعد تحقق الإسناد . وعلل البدء بأبحاث الخبر على الانشاء لكونه أعظم شأنًا . وفيه تقع الصياغات العجيبة، وهو أصل في الكلام لأنَّ الانشاء يحصل باشتقاء منه كالأمر والنفي (١) .

وشخصيته قوية ظاهرة فيما كتب أو حل أو ناقش ، فقد احتط نفسه منهاجاً مغايراً للسنة السائدة في عصره من تطويل الواضحة (٢) . ويمكن القول بو أنه ألف كتاباً مستقلاً لبرزت شخصيته بصورة أكثر وضوحاً، مما ظهر في "المطول". وعذرره في ذلك أنه كان شارحاً للتاريخ " ولو لم يكن كذلك لكان له شأن آخر في علم البلاغة ، حيث لمسنا عنده قدرة على النقاش والاقناع ، والنظرية الموسعة و الذهن المتفتح ، والذكاء الحاد وعرض الموضوعات بصفته الخاصة وأسلوبه الخامنئي .

وتوضيح منهجه بطريقة أفضل وبصورة أجمل ، فقد اخترنا الفصل الذي تحدث فيه عن أسلوب القصر ، ليكون دليلاً على صحة ما ذكرناه سابقاً .

أسلوب القصر

قام التفتازاني بتعریف القصر لغة ثم اصطلاحاً بأنه تخصيص شيء

(١) المطول ، ٤٣ ، ٧٠ ، ١٠٩ ، ١٢٨ .

(٢) السابق ، ٤٨ ، ١٠٢ ، ٢١١ ، ٢٢٧ .

بشيء بطرق معينة هي المقصودة بالبحث فيه .

ثم تحدث عن تقسيم البلاغيين القصر إلى قصر حقيقي وقصر غير حقيقي . وتقسيم كل منها إلى قصر موصوف على صفة ، وقصر صفة على موصوف . وبين أن قولنا : ما في الدار إلا زيد . يحتمل أن يكون قصرًا حقيقياً دعائياً بمعنى أن جميع من في الدار ممن عدا زيداً . في حكم العدم غير المعتمد به . ويحتمل أن يكون قصرًا غير حقيقي والمعنى أن الحصول في الدار متصور على زيد وليس حاصلاً لعمرو وإن كان حاصلاً لبكر وخالد (٢) وهذا ما قاله الدكتور عبد المنعم خفاجي أيضًا (٣) .

وأتفق التفتازاني مع القزويني على أن قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي لا يكاد يوجد ، لأنه ما من متصور إلا و تكون له صفات تتعدد لا حاطة بها أو تتسر (٤) . وهذا النوع من القصر مفض إلى المحار ، لأن لصفة المنافية تقليضاً وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها . فإذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين ، ففي قولنا ما زيد إلا كاتب . على معنى أنه لا يتصرف بغيرها من الصفات لزم إلا يتصرف بالقيام ولا بتنقيضه وهو محار (٥) .

وقد فتح ذكر النقيضين ببابا من المناقشات بين شراح التلخیص طبع بطبع کلامی . وسلك البحث في هذه القضية مسالك بعيدة عن

(١) المطورو ، ٢٠٤ .

(٢) السابق ، ٢٠٦ .

(٣) هامش الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، مكتبة السكلان الأزهرية - القاهرة ، ١٠/٢ .

(٤) الإيضاح ، ٦/٢ .

(٥) المطورو ، ٢٠٥ .

البلاغة . وكان عبدالقاهر دقيق الحس بطبيعة الدلالة عندما ذكر إشارة لو تتبه إليها شراح التلخيص لكتوا عن تلك المناوشات وهي : " واعلم أن قولنا في الخبر إذا آخر نحو : ما زيد إلا قائم ، إنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهם كون زيد عليها ، ونفيت ما عدا القيام عنه ، فإنما تعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تتفى القيام ، نحو أن يكون جالساً أو متكئاً أو مضطجعاً ، أو ما شاكل ذلك . ولم ترد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لست نفياً عنه بقولنا : ما هو إلا قائم أن يكون أسود أو أبيض أو طويلاً أو قصيراً ، كما أنها إذا قلنا : ما قائم إلا زيد ، لم ترد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وإنما تعني ما قائم حيث نحن ، وبحضرتنا ، وما أشبه (١)" .

وتحدث القزويني عن تقسيم آخر للقصر باعتبار اعتقاد المخاطب ، وهو قصر القلب والإفراد والتعيين (٢) ، بينما أدخل السكاكي قصر التعيين في قصر الإفراد ، وبين التفتازاني أن المفهوم من كلام القزويني : " إن التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر إفراد ، والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقاد المخاطب فيه العكس قصر قلب أو تساويها عنده فهو قصر تعيين" . ولكن هذا غير صحيح لأنه وإن كان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء دون آخر ، فإن قولنا : ما زيد إلا قائم ، لمن يردد هذه بين بشيء مكان شيء دون آخر ، فـ " القول بالقيام دون القعود (٣) ، ولهذا رجع القائم والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود (٤) ، ولهذا رجع التفتازاني ما فعله السكاكي الذي جعل تخصيص شيء دون شيء مشتركاً بين قصر الإفراد والقصر الذي سماه القزويني قصر تعيين . وجعل

(١) دلائل الاعجاز لعبدالقاهر الجرجاني ، تعليق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ٢٤٦ .

(٢) الإيضاح ، ١٥/٣ .

(٣) المطول ، ٢٠٨ ، والإيضاح ، ١٦/٣ .

التحصيص بشيء مكانت شيء قصر قلب (١) . وهذا ما رجحه الدكتور عبد المنعم خفاجي (٢) .

ثم قام التفتازاني بمناقشة الاحتمالات التي قيلت لتفسيير كلام القزويني ولكنه رفضها جميعها ، لأنها تبقي الاشكال على ما هو عليه ، ثم إنها لا تخلو من التكلف . ثم قال : " وكفى دليلا على متنية كلام السكاكي وركاكة كلام القزويني أنه يفتقر إلى الحجج المتكافلة التي قيلت لتفسيير كلام القزويني " ثم يلتمس العذر للقزويني بقوله : " لعل ذلك مفوة صدرت عنه من غير قصد إلى المخالفة (٣)" .

وبندي التفتازاني أعجبه مرة أخرى بالسكاكي ، لأنه لم يشترط تنافي الوصفين في قصر القلب خلافا للقزويني الذي قال : " وشرط قصر الموصوف على الصفة قبل تنافي الوصفين ، ليكون إثبات أحد المفتين مشمرا بانتفاء الآخرى (٤)" .

ولا وجه لرأي القزويني السابق ، لأن قصر القلب كثيرة ما يأتي في الصفات غير المتنافية ، ثم إن هذا الشرط يؤدي إلى خروج نحو قولنا : ما محمد إلا كاتب لمن يعتقد خطيبا من قصر القلب ، مع أنه منه ، لأن المخاطب هنا يعتقد العكس ، ويرفض التفتازاني أيضا أن يكون هذا الشرط قد قيل لأجل حسن قصر القلب ، فهذا لا يفهم من لفظ " الإيضاح " ، وإذا فهم فلا دليل عليه ، لأننا لا نسلم عدم حسن قولنا ، ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا (٥) .

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ، شرح نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٨٣ م ، ٢٨٨ .

(٢) هامش الإيضاح ، ١٧/٢ .

(٣) المطرود ، ٢٠٩ .

(٤) السابق ، ٢١٠ ، والإيضاح ، ١٥/٢ - ١٦ .

(٥) السابق ، ٢١٠ .

والأصل في الشروط أن تكون الصحة لا للحسن ما لم يقم دليل على إرادته (١) .

ومن طرق القصر النفي الذي تحدث القزويني عن إحدى أدواته وهي "لا" التي يشترط عند إفادتها للقصر كما يقول القزويني : ألا يكون الكلام قبلها منفيا بغيرها . وكلمة بغيرها هنا غامضة ، ولهذا كان ينبغي أن يقول بغيرها من كلمات النفي كما في "المفتاح" (٢) ، لأنه قد يكون الكلام منفيا بشيء من الأفعال الدالة على النفي مثل امتناع وأبى ، وقد يكون منفيا بفحو الكلام أو علم السامع أو المتكلم ، فهذه وإن كانت لا تعد من كلمات النفي فإنه لا امتناع أن تسبق المنفي بلا (٣) فشرط المنفي بـ "لا" ألا يكون منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي ، ولهذا لا يجوز أن نقول : ما أخوك ! لا كاتب لا شاعر ، لأن "ما" و "لا" من حروف النفي ، فإذا ذكر المنفي بلا العاطفة لا يجامع النفي والاستثناء ، لأن "لا" موضوعة لأن ينفي بها عن التابع ما أوجب للمتبوع ، لا لأن يعاد النفي بها شيء قد نفي قبلها بغيرها ، وهذا من المواقع التي اتفق فيها عبدالقاهر والسكاكى (٤) .

ثم قال التفتازاني : "قد يقع مثل التركيب السابق في كلام المصطفين لكنه لا يقع في كلام البلفاء الذين يستشهد بكلامهم (٥)" . ولعل مراده من هذا التعمير بالزمخشري الذي قال في

(١) تيسير الإيضاح ، للدكتور محمد ببلو أحمد أبو بكر ، مطبعة السعادة ، ١٩٨٣ م ، ١١٢/١ .

(٢) المفتاح ، ٢٩٣ .

(٣) المطهول ، ٢٦٦ .

(٤) السابق ، ٢١٥ و دلائل الإعجاز ، ٢٣٥ ، ٢٢٧ والمفتاح ، ٢٩٣ .

(٥) السابق ، ٢١٥ .

تفسير قوله تعالى : " فَإِذَا عَزَّمْتَ فَتَوَكَّلْتَ عَلَى اللَّهِ (١) " ، أَيْ لَأَنْ^١
اَلْأَصْلُحُ لَكَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّاَ اللَّهُ لَا أَنْتَ (٢) .

ويعملنا نتساءل كيف صحـ لأنـما أنـ تجـامـعـ لاـ العـاطـفـةـ الـتيـ لاـ
يـنـتـفـيـ بـهاـ شـيـئـاـ قـدـ نـفـيـ قـبـلـهاـ بـغـيرـهاـ مـنـ كـلـمـاتـ النـفـيـ كـمـاـ اـتـضـحـ
سـابـقاـ ،ـ جـازـ ذـكـ لـأـنـ الـبـلـاغـيـنـ قـالـواـ فـيـ "ـإـنـمـاـ"ـ إـنـ النـفـيـ مـعـهـاـ
لـيـسـ نـفـيـ صـرـيـحاـ بـلـ هـوـ نـفـيـ مـتـضـمـنـ مـخـبـوـ وـخـافـتـ ،ـ فـلـيـسـ لـهـ مـنـ
الـجـهـارـةـ وـمـنـ الـقـوـةـ مـاـ لـنـفـيـ فـيـ "ـمـاـ"ـ وـ "ـإـلـاـ"ـ (٣) .

وـمـنـ الـأـدـةـ الـتـيـ يـسـتـنـدـ إـلـيـهـ الـبـلـاغـيـنـ لـإـثـبـاتـ دـلـاـةـ
"ـإـنـمـاـ"ـ عـلـىـ الـقـصـرـ ،ـ مـاـ قـالـهـ الـمـفـسـرـوـنـ فـيـ الـقـرـاءـةـ الـوـارـدـةـ فـيـ قـوـلـهـ
تـعـالـىـ :ـ "ـ وـإـنـمـاـ حـرـمـ عـلـيـكـمـ الـمـيـتـةـ "ـ (٤)ـ ،ـ فـالـقـرـاءـةـ الـمـشـهـورـةـ
بـصـبـ الـمـيـتـةـ تـكـوـنـ بـمـعـنـىـ مـاـ حـرـمـ عـلـيـكـمـ إـلـاـ الـمـيـتـةـ ،ـ وـهـذـاـ دـلـيلـ
عـلـىـ أـنـ "ـإـنـمـاـ"ـ تـتـضـمـنـ مـعـنـىـ "ـمـاـ"ـ وـ "ـإـلـاـ"ـ حـتـىـ تـفـيدـ الـقـصـرـ ،ـ وـلـكـنـ
الـتـفـتـازـانـيـ يـقـوـرـ :ـ لـيـنـ الـمـقـصـودـ بـقـوـلـ الـبـلـاغـيـنـ إـنـ "ـإـنـمـاـ"ـ تـتـضـمـنـ
مـعـنـىـ "ـمـاـ"ـ وـ "ـإـلـاـ"ـ أـنـهـمـاـ لـفـظـانـ مـتـرـادـفـانـ ،ـ لـأـنـ "ـإـنـمـاـ"ـ لـاـ تـصلـحـ
فـيـ كـلـ كـلـامـ تـصلـحـ فـيـهـ مـاـ وـإـلـاـ وـهـذـاـ مـاـ قـالـهـ عـبـدـالـقـاهـرـ (٥)ـ .

وـفـيـ الـأـيـةـ السـابـقـةـ شـلـاثـ قـرـاءـاتـ ،ـ يـخـتـارـ التـفـتـازـانـيـ قـرـاءـةـ رـفـعـ
الـمـيـتـةـ عـلـىـ أـنـ تـكـوـنـ "ـمـاـ"ـ مـوـصـلـةـ وـالـمـيـتـةـ خـبـرـ إـنـ ،ـ وـالـجـمـلـةـ حـيـنـنـدـ
تـفـيدـ الـقـصـرـ ،ـ لـأـنـهـاـ مـعـرـفـةـ الـطـرـفـيـنـ ،ـ وـالـتـقـدـيرـ إـنـ الـذـيـ حـرـمـهـ

(١) آل عمران ، الآية ١٥٩ .

(٢) الكشاف عن حمائـقـ غـواـصـ التـبـرـيزـ وـعيـونـ الـأـقاـوـيلـ فـيـ وـجـوهـ
الـتـبـرـيزـ لـجـارـ اللـهـ الزـمـخـشـريـ ،ـ ضـبـطـ مـصـطـفـيـ حـسـينـ أـحـمدـ ،ـ دـارـ
الـكـتـابـ الـعـرـبـيـ ،ـ ١٩٨٦ـ مـ ،ـ ٤٢٢ـ /ـ ١ـ .

(٣) دـلـاتـ التـراـكـيـبـ ،ـ لـدـكـتـورـ مـحـمـدـ أـبـوـ مـوسـىـ ،ـ مـكـتبـةـ وـهـبـةـ
الـقـاهـرـةـ ،ـ ١٦ـ ،ـ ١٩٧٩ـ مـ ،ـ ١٤٩ـ .

(٤) البقرة ، الآية ١٧٣ .

(٥) المطـولـ ،ـ ٢١٢ـ وـدـلـائـلـ الـاعـجازـ ،ـ ٣٢٩ـ .

الله عليكم الميتة ، ويرفض أن تكون "ما" كافية ، حتى تبقى "إن" عاملة على ما هو الأصل (١) . ولم يمنع اختياره لقراءة رفع الميّة من الحديث عن القراءات الأخرى التي قيلت في الآية السابقة .

ومما يدر أيضًا على دلالة "إنما" على القصر ، صحة الفصال الضمير معها كما ورد ذلك في بيت للفرزدق وهو - برأي التفتازاني - شاعر من الفصحاء (٢) ، وقول الفرزدق :

أنا الزائد الحامي النمار وإنما

يدافع عن أحبابهم أنا أو مثلي (٣)

من الأبيات التي يستشهد بها لإثبات القواعد إذ ليس الفرض مجرد التمثيل وهذا ما جعل القزويني يصرح باسم قائل البيت السابق (٤) .

ومن الموضع الذي بين فيها التفتازاني أنَّ القزويني قد استفاد من آراء عبدالقاهر نقل القزويني ما قاله عبدالقاهر : إنَّ أصل النفي والاستثناء أن يأتي الحكم ينكره المخاطب ويجهله ، بينما تأتي "إنما" تخبر لا يجهله ولا ينكره ، أو فيما ينزل هذه المنزلة (٥) . ولكن الكلام بهذه الصيغة كما يقول التفتازاني فيه إشكال ، لأنَّ المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بالخطأ لم يصح القصر (٦) . وهذا ليس مراد عبدالقاهر من كلامه

(١) المطول ، ٢١٢ .

(٢) السابق ، ٢١٣ .

(٣) ديوان الفرزدق ، شرح وتقديم علي فاعور ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٩٨٧ م ، ٤٨٨ ورواية البيت في الديوان : أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحبابهم أنا أو مثلي

(٤) المطول ، ٢١٣ ولا يوضح ، ٢٧/٢ .

(٥) لا يوضح ، ٣٥/٢ دلائل الأعجاز ، ٢٣٠ .

(٦) المطول ، ٢١٧ .

السابق ، بل مراده أن "إنما" تأتي تخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره ، حتى إنـ انكاره يزول بأدئى تنبئه ، فهو لا يصر عليه (١) ، فكانه كان في غفلة وشروع لذا يحتاج إلى التنبئه والايقاظ ، وبهذا التفسير كما يقول التفتازاني : يكون ما قاله عبدالقاهر موافقاً لما قاله السكاكي : "إنـ طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه أنه مخطئ، ونراه يصر ، كما إذا وقع لكما شبح من بعيد لم تقل : ما ذاك إلاـ زيد لصاحبك إلاـ وهو يتوهه غير زيد ، ويصر على انكار أن يكون إياه" (٢) ، ولا ندرى كيف قال التفتازاني إنـ كلام عبدالقاهر يوافق ما ورد في "المفتاح" ، فالسقاكي يقول : بأنه يصر على انكار أن يكون إياه . وعبدالقاهر يقول : إذا لفت انتباذه يزول انكاره . ولكن ما قاله عبدالقاهر يوافق ما قاله السقاكي : "وطرق "إنما" يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه ، أو يجب أن لا يصر على خطئه ، ولهذا لا نقول : إنما يحيـ زيد ، أو إنما زيد يحيـ إلاـ والسامع متلق كلامك بالقبول" (٣) .

ومن طرق القصر طريق العطف ، وحروفه هي : لا وبل ولكن ، ولم يتحدث التفتازاني عن "لكن" في باب القصر مكتفيا بما كان قد أورده عنها في باب العطف ، حيث بين أن القزويني قد تحدث عن إفادتها للقصر في "اللا يضاج" وأنه نقل عبارة السقاكي كما هي دون تغيير (٤) ، أمـ في "الستلخيم" فلم يتحدث عنها لأنـ "لكن" مثل "لا" في الرد إلى الصواب ، إلاـ إنـ "لا" تبني الحكم عن التابع بعد إيجابه

(١) المخطوط ، ٢٦٧ .

(٢) المفتاح ، ٢٩٥ .

(٣) السابق ، ٢٩٥ .

(٤) السابق ، ٢٩١ .

للمتبوع . وـ "لكن" لا يحابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع (١) .
ووترتبا على هذا الفرق بينهما أن الذي بعد "لكن" ثابت له الحكم ،
بينما الذي بعد "لا" فالحكم منفي عنه ، ثم هي بعد ذلك مثل "لا"
في رد المخاطب إلى الصواب .

ومع أن اتباع المدرسة الكلامية ومن ضمنهم التفتازاني ، قد
بحثوا القصر وأكثروا من تقسيماته وتفرعياته ، التي تحولت إلى ضرب
من ضروب الرياضة الذهنية التي لا صلة لها بالدراسة البلاغية
الاسلوبية التي تستهدف استبطان دلالات النص اعتمادا على خصائصه
اللغوية (٢) . فليتهم وظفوا طاقاتهم الذهنية ، وقدراتهم على
النقاش في التأمل في دلالات النص ، وبيان أهمية السياق ودوره في
التعرف على مرئى القصر تعرفا بصيرا واعينا . وهذا يظهر من خلال
قراءتنا لما ورد في قوله تعالى : "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ" قد خلت من
قبله الرسل (٣) . وقوله تعالى : "مَا أَمْرَيْتُكُمْ بِإِلَّا" رسول قد خلت من
قد خلت من قبله الرسل (٤) . ف مقابل التركيب في الآيتين واحد ،
والتفسير في الأسماء فقط .

ففي الآية الأولى كان محمدأ عليه السلام ، وفي الآية الثانية
كان عيسى عليه السلام ، والصفة المذكورة واحدة وهي قد خلت من
قبله الرسل . ولكن السياق هنا يعطي القصر مذاقا مختلفا في كل آية .
فالقصر في الآية الأولى تجسيد للحظات من الشدة التي فيها
الأمر على المسلمين فأنكروا وفاة الرسول عليه السلام ، وبينت
الآية أنه عليه السلام بعد اختصاصه بالرسالة يجري عليه ما يجري

(١) المطول ، ١٠٢ .

(٢) البحث البلاغي عند العرب للدكتور شفيق السيد ، دار الفكر
العربي - القاهرة ، ١٥٣ ، ١٥٥ .

(٣) آل عمران ، الآية ١٤٤ .

(٤) المائدة ، الآية ٧٥ .

على البشر من أحوال وأعراض منها الموت ، فالمعنى هنا لا يتناول ما عدا الرسالة (١) .

بينما الأمر مختلف في الآية الثانية ، ففيها إشارة إلى اعتقاد بعض الناس أنَّ المسيح عليه السلام الله وليس بشراً رسولاً ، فقصره القرآن على الرسالة وعقب بالدليل المحسوس على صدق هذه الحقيقة وهو قوله تعالى : " كَانَ يَأْكُلُنَ الْطَّعَامَ " أي يجري عليهم ما يجري على البشر من ضرورات لحفظ الحياة تاتيهم من خارج نفوسهم كالطعام والشراب ، ولو كان الهين لما احتاجا إلى أشياء خارجة عندهما ، لأنَّ هذا مظاهر النقص وال الحاجة عند البشر (٢) .

وبقيت نقطة جديرة بالبحث ، وهي قول القزويني : إنَّ السكاكي قد أهمل القصر الحقيقى (٣) ، ولكن هذا وهم وقع فيه القزويني ، لأنَّ السكاكي وإن لم يصرح بتقسيم القصر إلى حقيقي وغير حقيقي ! لأنَّ أنه تحدث عن القصر الحقيقي ضمناً ، لأنَّه قال : " حاصل معنى القصر راجع إلى تحصيم الموصوف بوصف دون شأن أو بوصف مكان آخر أو إلى تحصيم الوصف بمواصف دون شأن أو بمواصف مكان آخر (٤)" ، وهذا التفسير شامل للقصر الحقيقي وغيره لأنَّ المراد بقوله شأن وآخر ما يصدق عليه أنه شأن أو آخر أعمَّ من أن يكون واحداً أو أكثر إذ لو أريد الواحد الخروج عنه كثير من أمثلة القصر غير الحقيقي كقولنا : ما زيد إلاَّ كاتب ، لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر ومنجم ، وكقولنا : "ما شاعر إلاَّ زيد" لمن اعتقد أنَّ زيداً وبكرًا وخالدًا شعراء (٥) .
وعند التمعن في الأمثلة التي ذكرها السكاكي يتضح أنها تصلح

(١) دلائل التراكيب ، ٥٦ .

(٢) السابق ، ٥٧ .

(٣) الایضاح ، ٢٠/٣ .

(٤) المفتاح ، ٢٨٨ .

(٥) المطول ، ٢٠٤ .

ستكون أمثلة للقصر الحقيقى مثل : زيد شاعر لا غير أو ليس غير أو
ليس إلا (١) . ومثال : ما ضرب عمرًا إلا زيد و ما ضرب زيد إلا
عمرًا (٢) .

وقار التفتازانى إذا تأملت ما قاله السكاكى حول المثال : ما
شاعر إلا زيد يتضح أنه أشار إلى تقسيم القصر إلى حقيقى عندما
قال : متى أدخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه
النفي بحكم العقل إلى ثبوته لمدعى له ، إن كان عاماً كقولك : في
الدنيا شعراء ، أو في قبيلة كذا شعراء وإن كان خاصاً كقولك : زيد
و عمر شاعران فيتناول النفي ثبوته لذك ، فلمتى قلت إلا زيد ،
أفاد القصر (٣) . والعبارات التي ذكرها التفتازانى في "المطول"
أوضح من عبارات السكاكى الأصلية ، لأن قراءتها كما وردت عند
السكاكى ، تظهر أن فيها اضطراباً .

ولكن السكاكى ذكر قوله : ما شاعر إلا زيد ، كمثال للقصر
الصفة على الموصوف من قصر القلب (٤) ، وقصر القلب من تقسيمات
القصر الإضافي عند القرزويني (٥) . ويعلل التفتازانى عدم تصريح
السكاكى بتقسيم القصر إلى حقيقى وغير حقيقى ، لقلة جدواه ، لأنه
ليس وراءه أقسام وأحوال للدراسة كما هو الحال في القصر الإضافي
الذى ينقسم إلى قصر قلب وافراد وتعيین ، وكل قسم من هذه الأقسام
له أحوال (٦) .

ويمكنا القول إن صنيع السكاكى بعدم تقسيم القصر إلى حقيقى

(١) المفتاح ، ٢٨٩ .

(٢) السابق ، ٢٧٩ .

(٣) السابق ، ٢٩٠ ، والمطول ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) الياضاح ، ١٥/٢ .

(٥) المطول ، ٢٠٤ .

(٦) دلالات التراكيب ، ٤١ .

وغير حقيقي أفضل من صنيع القزويني ، لأنَّ القزويني نفسه يقول عن قصر الموصوف على الصفة من القصر الحقيقي لا يكاد يوجد في الكلام (١) . وهذا الرأي أشار جداً طويلاً بين شراح التلخيص كان البحث البلاغي في غنى عنه .

كما أنَّ القزويني ذكر المثال : ما زيد إلاَّ كاتب كمثال لقصر الموصوف على الصفة قصر حقيقي بمعنى أنَّ زيداً لا يتصف بصفة غير الكتابة ، وعاد ثانية وتحدث عن المثال السابق في قصر الأفراد عندما قال : "فالمخاطب بقولنا : ما زيد إلاَّ كاتب من يعتقد أنَّ زيداً كاتب وشاعر وهذا يسمى قصر إفراد ، لقطعه الشريكة بين الصفتين في الشبوت للموصوف (٢)" .

وبعد أن عرضنا لأسلوب القصر كما ورد عند التفتازاني يمكننا القول إنَّ التفتازاني لم يكن مجرد ناقل لما قاله البلاغيون الذين سبقوه ، فهو قد انتصر للسكاكى في أكثر من موضع ، ورجح رأيه على آراء القزويني معللاً ذلك بـ الأدلة والبراهين . واتضحت لنا قوة شخصية التفتازاني التي تجلت بوضوح من خلال نقاشه لمختلف الآراء التي قيلت حول القصر .

وفي هذا الفصل وجتنَا أشاراً لعلوم الأصوات وال نحو والفلسفة وهذا انعكاس لثقافة التفتازاني المتعددة الجوانب .
وظهر أنَّ التفتازاني يتتجنب التكرار ، لذا كان يحيل على ما ذكره سابقاً ولهذا لم يتحدث عن "لكن" هنا مكتفياً بما كان قد ذكره عنها في باب العطف .

(١) لا يوضح ، ٦/٢ .

(٢) السابق ، ١٤/٣ .

الفصل الأول

الروا فد البلاغية

أصول الشريعة :

كان للمفسرين أثر كبير في البلاغة العربية ، فهم كي يستنبطوا الأحكام من القرآن الكريم عكروا على دراسة أسلوب القرآن لفهم مراميه في القول ، فتطرقوا إلى بحث الأمر والنهي والاستفهام والنفي والحقيقة والمجاز (١) وغيرها من المباحث اللغوية .

وحتى يستطيع المفسر القيام بوظيفته لا بد له من الاطلاع على علوم اللغة العربية : ينبع إلى أسرار اعجاز القرآن الكريم وتوجيه الآيات التي لا يمكن حملها على الظاهر . وقد شعر المفسرون بأهمية البلاغة لهم فأخذوا يضعون لدراساتهم القرآنية، مقدمات بلاغية ، أو يخوضون في مباحثها حينما كانوا يتحدثون عن الآيات وببلغتها ، فصاروا ينبهون إلى أهمية ذلك (٢) .

وهذا ما دفع الزمخشري إلى القول : ينبغي فيمن يتهدى للتفسير أن يكون بارعا في علمين مختصين بالقرآن هما علم المعاني ، وعلم البيان (٣) . وبدون هذين العلمين لا يتأتي الوصول إلى أسرار اعجاز القرآن ، وفهم معانيه ، بل إن معرفة معانيه لا تنكشف للمفسر على حقيقتها إلا إذا كان متعمدا بأساليب البيان ، بصيرا بكل دقائقها وعناصرها (٤) .

ولهذا كانت كتب البلاغة مقدمة لدراسة كتاب الله وتفسيره

(١) القزويني وشرح التلخيص ، ٢٠٤ .

(٢) ينظر مقدمات تفسير الطبرى والكشف .

(٣) مقدمة الكشف ، ١/٦ .

(٤) تاريخ البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق دار النهضة

العربية - بيروت ، ١٩٧٠ م ، ٢٦٢ .

وادران فصاحته وببلاغته ، وصار الشيوخ لا يقدمون على تدريس كتب التفسير إلا - بعد أن يلم طلابهم بطرف من كتب البلاغة وفنونها^(١) . وهذا ما قام به يحيى بن حمزة العلوى حينما ألف كتابه " الطراز " ليكون عوناً لمن شرع في قراءة تفسير الكشاف .

وبما أنَّ قول البلاغيين : إنَّ التشبيه يقتضي أن تكون الصفة في المشبه به أوضح منها في المشبه يصطدم مع ما ورد في مثل قوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مُثْلِّ نُورَهُ كُمْشَكَةٌ فِيهَا مُصَبَّحٌ " ^(٢) ، لأنَّه يلزم أن يكون نور المصباح أقوى وأعظم من نور الله سبحانه وتعالى ، وهذا لا ينسجم مع التصور الإسلامي ^(٣) . ولما أحسن البلاغيون بهذا الاصطدام قسموا التشبيه إلى قسمين : قسم يقصد منه المبالغة وفيه يجب أن تكون الصفة في المشبه به أوضح منها في المشبه ، وهذا القسم يحوز عكسه إذا كان الغرض منه إلحاد الناقص بالزاد مبالغة في إثبات الحكم الناقص . والقسم الثاني يقصد منه مجرد الجمع بين شيئاً في مطلق الصورة أو الشكل أو اللون ^(٤) .

ويمكننا القول إنَّ الباعث وراء ادخال مفهوم القراءة في تعريف المجاز : " بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته " ^(٥) . كان باعث دينياً، فالقراءة وسيلة لنفي صفة الكذب عن المجاز . وقد يكون الباعث وراء تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أنواع كان

(١) مناهج بلاغية ، ٥٤ - ٥٥ .

(٢) النور ، الآية ٣٥ .

(٣) تأثير الفكر الديني في البلاغة للدكتور مهدي صالح السامرائي المكتب الإسلامي ، ١٦ ، ١٩٧٧ م ، ١١٣ .

(٤) المطول ، ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٥) لا يضاح ، ١٢/٥ - ١٢ والمطول ، ٣٥٢ .

باعث دينياً . فالحقيقة إن كان واصعها اللغة فهي لغوية ، وإن كان واصعها الشرع فشرعية وإن لاً وهي عرفية ، وكذا الحال مع المجاز فإذا كان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح . اصطلاح اللغة فهو لغوي وإن كان اصطلاح الشرع فشرعبي وإن لاً فهو عرفي عام أو خاص (١) .

ومن الموضوعات التي كان لعلم الأصول أثر فيها ، "النهي" فمما أن أداته الوحيدة "لا" وإن "التفتازاني" عرفه بـ "طلب الكف عن الفعل استعلاً" ، "ينجو من الخدف الذي شاع بين علماء الكلام حول مقتضى النهي فهل هو كف النفس عن الفعل بالاشغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل . وبما أن التفتازاني كان يميل إلى التوفيق بين الآراء ، لهذا قال عن الرأيين السابقين بأنهما متقاربان . وفي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه . وذلك لأن يستعمل للتهديد كما في قول السيد لخادمه الذي لا يمثل لأمره : لا تتمثل أمري ، فالنهي هنا لم يكن بطلب الكف عن الامتثال . وقد يأتي النهي للتصرع كما في قولنا : اللهم لا تشمت بي إلا أعداء ، (٢) .

وبعد أن قام التفتازاني بتعريف الأمر " بطلب فعل غير كف على جهة الاستعلاً" . تطرق إلى الاختلاف الوارد بين الأصوليين حول صيغة الأمر ولماذا وضعت فهل هي للوجوب فقط أم للندب فقط أم للقدر المشترك بينهما أم للإباحة (٣) .

وكما يظهر فإن هذه المصطلحات مكانها الطبيعي كتب الأصول . ولا ينبغي أن ننحتمها في كتب البلاغة ، وهو نفسه يقول : ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك . لم يجزم القزويني بشيء ،

(١) المخطوط ، ٣٥٤ .

(٢) السابق ، ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٣) السابق ، ٢٤٠ - ٢٤٩ .

إنما أشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوة إماراته فقال عن "الأمر": "والأظهر إن صيغته المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد وغيرها نحو: أكرم عمراً ورويد بكرًا موضوعة لطلب الفعل استعلاً يتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى (١)".

والتفتازاني يحتير عند تفسير أي موقف بلاغي في ضوء القرآن الكريم، لذا كان يرفض القول بأنَّ في القرآن الكريم لفظاً غير فصيح، لأنَّ هذا مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله عز وجل، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً (٢) . فهو ينزعه القرآن الكريم عن وجود كلمة غير فصحة فيه .

وهو يرى أنَّ اجتماع الحاء والهاء في كلمة فصيح لوروده في قوله تعالى: "ومن اللبل فسبحه وادبار النجوم" (٣) ولهذا فإنَّ الشغل في بيت أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى

معي ومتى مالمته لمته وحدى (٤)

حاء، من تكرار كلمة أمدحه . ولا يعد التفتازاني كلمة "أمدح" بحد ذاتها مخلة بالفصاحة ، وعاد إلى القول شانية بأنَّ الإنسان المؤمن لا يجترئ، على القول باشتعمال القرآن الكريم على كلام غير فصيح (٥) .

بين التفتازاني كما قال غيره من البلاغيين إنَّ تتابع

(١) المطول ، ٢٤٠ .

(٢) السابق ، ١٨ .

(٣) الطور ، الآية ٤٩ .

(٤) ديوان أبي تمام ، شرح الخطيب التبريري ، تحقيق محمد عبد عزام ، دار المعارف بمصر ، ٢٦ ، ١١٦/٢ .

(٥) المطول ، ١٧ - ٢٠ .

الإضافات إن لم يؤد إلى ثقل على اللفظ فهو حسن (١) والدليل ورود ذلك في عدة آيات قرآنية وفي حديث للرسول عليه السلام (٢) .

أثر علم النحو :

وللحاجة العرب يد طولى في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة ، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير أو ذكر أو حذف ... الخ ، فلا غرابة أن نجد تداخل النحو مع المباحث البلاغية .

ومن أهم الملاحظات التي تنبئ إليها أتباع المدرسة الكلامية ومن ضمنهم التفتازاني أنَّ كثيراً من المزايا الخاصة بآدوات الشرط "إن وإذا ولو" لم تعط حقها من البحث في النحو ، ولهذا كان لابد من الحديث عنها في البلاغة .

ومن هذه المباحث الشريفة الخاصة الخاصة بآداتي الشرط "إن وإذا" المهملة في علم النحو ، الحديث عن الفرق بين معانٍ هذه آدوات .

من ذلك قول البلاغيين "إن وإذا" تفيدان وقوع الشرط في المستقبل ، ولكن الفرق بينهما أنَّ أصل "إن" عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم ، وأصل "إذا" الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم . وترتب على هذا الفرق بينهما أنَّ الحكم النادر الوقوع يقع مع "إن" لأنَّ الحكم النادر غير مقطوع به في الغالب ، بينما غالب استعمال لفظ الماضي على لفظ المضارع مع "إذا" لأنَّ "إذا" تستعمل لما هو محقق الواقع . والماضي أقرب إلى القطع بالواقع نظراً إلى نفعه الموضوع للدلالة على الواقع ، وإن كان بالنظر إلى المعنى على الاستعمال ، لأنَّ "إذا" الشرطية تقلب الماضي إلى معنى المستقبل (٢) . ويتجلى هذا الفرق بينهما من خلال قراءتنا لما ورد

(١) المخطوط ، ٢٢ .

(٢) قوله عليه السلام : "الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم . يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم" .

(٣) المخطوط ، ١٥٤ .

في قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن (١) " وقوله تعالى : " وان فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتم فأتوا الذين ذهبت أزواجهم مثل ما أنفقوا (٢) " ، فالآية الأولى تحدث عن مجيء المؤمنات مهاجرات ، وهذا أمر محقق الواقع ، لأنه نتيجة حتمية لانتشار الإسلام ، ودخول الناس في دين الله أفواجا بينما تحدث الآية الثانية عن ارتداد بعض المسلمين أو ترك أزواجهن المسلمين أو هذا أمر نادر ، من الحري أن لا يقع (٣) .

وبما أنَّ أصلَ "إنَّ" عدمُ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ في اعتقادِ المتكلِّمِ،
لهذا لا تقعُ في كلامِ اللهِ تعالى! لَا على طريقِ الحكايةِ عن
آخرين أو على ضربِ من التأويلِ (٤) . كما في قوله تعالى : "قالوا
إن يسرق ف قد سرق أَعْلَمُهُ مِنْ قَبْلِ (٥) . فإنَّ هذا حكايةُ عن أخيه يوسفِ،
وتأويلُ المتكلِّمِ .

ومن الآيات التي توقف عندها البلاغيون ما ورد في قوله تعالى:
"إِذَا جَاءَهُمُ الْحُسْنَةَ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تَصِّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْهِرُوا
بِمَوْسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَأْرُهُمْ عِنْ دَارِهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا
يَعْلَمُونَ (٦)"، حيث جيء بـ "جائب الحسنة" بلفظ الماضي مع "إذا" لأنّ

(١) الممتحنة، الآية ١٠، وينظر البقرة الآية ١٩٨، وأآل عمران، الآية ١٥٩، النساء، الآيات ١٠١، ١٠٣، ولأنفاس، الآية ١٥.

(٢) المفتحة ، الآية ١١ ، وينظر آل عمران ، الآياتان ١٢٠ ، ١٢٥
محمد ، الآية ٣٨ .

(٢) البلاغة فنونها وأفناها للدكتور فضل حسن عباس ، دار الفرقان ، عمان ، ط٢ ، ١٩٨٩م ، ٣٤.

198 - Table II (5)

$\rightarrow \text{YY} \rightarrow \bar{Y} + \gamma$ (dissociation)

$$= \lambda \tau \lambda^{-1} \tau^2 + \cdots + \lambda^k \tau^k + (\lambda)$$

المراد الحسنة المطلقة التي حصلها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس ، فجنس الحسنة وقوعه كالواجب لشرطه واتساعه لتحققه في كل نوع من الأنواع ، وجيء في جانب السيدة بلفظ "إن" مع المضارع ؛ لأنَّ السيدة نادرة الوجود بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، ولهذا نكرت ليد تكيرها على تقليلها (١) .

والتفتازاني يتفق مع ما ي قوله القزويني بأنَّ "لو" تستعمل للشرط في الماضي ، ولهذا لا يعدل في جملتها عن الفعل الماضي "لا" نكتة ، فدخولها على الفعل المضارع كما في قوله تعالى : "واعلموا أنَّ فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمور لعنتم (٢)" لقصد استمرار الفعل وقتاً بعد وقت (٣) أي إنَّ ذلك مستمر ما دام الرسول فيهم ، ودخول "لو" على الفعل المضارع كما في قوله تعالى : "لو ترى إذ وقفوا على النار" (٤) . لتمثيل الفعل المضارع منزهة الفعل الماضي ، لصدره الكلام عن لا خلاف في إخباره ، فما ورد في الآية السابقة سيحدث يوم القيمة ، فهو مستقبل في التحقيق ماش في التأويل كأنه قد قيل قد انقضى هذا الأمر لكن ما رأيته ولو رأيته برأيت أمراً فظيعاً ، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام (٥) . وألأمر نفسه يقال في قوله تعالى : "لو ترى إذ الظالمون موقفون عند ربهم (٦)" . وقوله تعالى : "لو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم (٧)" . ومع أنَّ التفتازاني تبني التفسير السابق ذكره إلا

(١) المطول ، ١٥٥ والمفتاح ، ٢٤٣ .

(٢) الحجرات ، الآية ٧ .

(٣) الاضحى ١٢٦/٢ ، والمطول ، ١٧١ .

(٤) الأنعام ، الآية ٢٧ .

(٥) المطول ، ١٧٢ .

(٦) سبا ، الآية ٢١ .

(٧) المساجدة ، الآية ١٢ .

أنه ذكر رأيا آخر، وهو لم لا يكون الخطاب في الآية السابقة موجهاً لمحمد عليه السلام ، ولو للتمني ، وعندئذ لا استشهاد في الآية السابقة ، لأن "لو" التي للتمني تدخل على الفعل المضارع (١) .

وفيما يتعلق بقوله تعالى : " إن يشققونكم يكونوا لكم أعداء وببسطوا إليكم أيديهم وأستنthem بالسوء وودوا لو تكفرون (٢)" فكما يظهر فإنَّ جواب الشرط احتوى على ثلات جمل متعاطفة ، عدل في الثالثة عن استعمال الفعل المضارع إلى الفعل الماضي (ودوا) معطوفاً على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده ، وتعاطف الجملة الشرطية وغيرها كثير في الكلام (٣) . من ذلك قوله تعالى : " وإن يقاتلوكم يرمواكم لا أدبار ثم لا ينتصرون (٤)" . حيث عطفت جملة (لا ينتصرون) على مجموع الشرط والجزاء (٥) ، والمراد من قوله تعالى: ودوا لو تكفرون . تمني المشركين ارتداء المؤمنين عن دينهم فيكونوا مثلهم (٦) .

ومن المواضيع التحوية التي استفاد منها البحث البلاغي ، وأمدته بمادة ممتعة حذف المفعول فقد يحذف المفعول اظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل الثاني على المفعول ، ومثال ذلك قول البحترى (٧) :

(١) المطرول ، ١٧٢ .

(٢) الممتحنة ، الآية ٢ .

(٣) المطرول ، ١٦٦ .

(٤) آل عمران ، الآية ١١١ .

(٥) المطرول ، ١٦٦ .

(٦) السابق ، ١٦٥ .

(٧) ديوان البحترى ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف بمصر ،

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤال

دُوَّدُ والمجد والمكارم وشلاد

أي قد طلبنا فلم نجد لك مثلاً ، فحذف المفعول من اللفظ إذ لو ذكره كان المناسب في قوله : لم نجد الاتيان بضميره أي فلم نجده . وفيه تغويت للفرض وهو ايقاع نفي الوجودان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجود مثل له (١) . وهذا ما يقوله عبدالقادر وإن لم يصرح التفتازاني بذلك عنه .

ويجوز أن يكون حذف المفعول لترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصداً إلى المبالغة في الشادب معه ، لأنّ طلب المثل صريحاً مما يدل على تجويه بناء على أنّ العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (٢) . ومن المباحث التي طفى فيها النحو على البلاغة تقديم المفعول على الفعل ، حيث علل التفتازاني عدم صحة قوله : ما زيداً ضربت ولا غيره لأنّ التقديم يكون رد الخطأ في تعين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة . ولا يصح كذلك أن نقول : ما زيداً ضربت ولكن أكرمته ، لأنّ التقديم يفيد وقوع الضرب على أحد غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص وقولنا : لا غيره صريح في نفيه ، ولكنه يستدرك إلا إذا قامت قرينة على أنّ التقديم ليس للتخصيص فإنه يصح أن نقول : ما زيداً ضربت ولا غيره (٣) . وقال أيضاً : تقديم المسند واجب فيما إذا كان المبتدأ شارة مخصوصة . نحو : في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم (٤) ولم يكتف بذلك بل استغرق في بحث أمور نحوية .

(١) المطول ، ١٩٥ و دلائل الاعجاز ، ١٦٨ .

(٢) السابق ، ١٩٥ .

(٣) السابق ، ١٩٨ .

(٤) السابق ، ١٨٥ ، ١٨٦ .

ومن المواقع التي يقدم فيها المسند للتنبيه من أور الامر على
أن المسند خبر لا نعت إذ النعت لا يتقدم على المنعوه . ومثاله
قول حسان بن ثابت :

لهم لا منتهى لكيارها

وهمت الصفرى أجل من الدهر (١)

فلو أختر "لهم" عن "همم" لتوهم انه نعت له لا خبر (٢) أي لو قال :
همم له . لتوهم ان "لهم" النعت وأن الخبر قادم بحجة حاجة التكراة
للنعت أشد من حاجتها إلى الخبر (٣) . ثم خاص بعد ذلك في تفاصيل
نحوه بحثة ليتبين رأيا نحويا وهو "إن جواز تنكير المبتدأ مبني
على حصول الفائدة فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن اي نكرة شئت نحو :
رجل على انباب ، وغلام على السطح . وكوكب انقض الساعة (٤)" .
ويلاحظ أن الأمثلة التي ذكرها مصنوعة ومتكلفة لا جمال فيها .

(١) لم أجد البيت السابق فيما عدت إليه من عدة طبعات لديوان
الشاعر .

ا- شرح ديوان حسان، تصحيح عبدالرحمن البرقوقي ، طبعة دار
الأندلس ، وطبعة دار الكتاب .

ب- ديوان حسان بن ثابت ، شرح وتقديم عبدالمهنا ، دار الكتب
العلمية- بيروت . ط ١٦ ، ١٩٨٦ م .

ج- ديوان حسان بن ثابت ، دار صادر - بيروت .
(٢) المطول ، ١٨٥ .

(٣) فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور للدكتور رجاء عيد ، منشأة
المعارف بالاسكندرية ، ط ٢٥ ، ٧٤ .

(٤) المطول ، ١٨٥ .

أثر الفلسفة والمنطق :

كانت البلاغة على صلة بالفلسفة في مراحل حياتها كلها ، من حيث نشأتها وتطورها ومن ثم جمودها وتحجرها كما يقولون . ونظرة على أسماء أبرز رجالها تبين بحدا، أنَّ البلاغة في جميع أدوارها قد عاشت في كتف رجال يهتمون بالفلسفة وتحت رعايتهم ، وكذا جمهرة الأقلام التي خدمتها ولم يكن ذلك يتخلَّف في عصر ما (١) . بدءاً بسهل بن هارن مروراً بكل من الجاحظ ، وقديمة بن جعفر ، وعبدالقاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الاعجاز" والزمخري والسكاكى وانتهاء بالقرزويني وشرح التلخيص .

وتركت هذه النشأة استعداداً في البلاغة للاقتصاد بالفلسفة فيما بعد حتى سيطرت المدرسة الكلامية الفلسفية أخيراً ، وكان لهذه الصلة أثراً في اشتراك كتب البلاغة أبحاث الفلسفة اشتراكاً واضحاً لا يُشرِّف فيما بين أيدينا من مؤلفات بلاغية . فترتيب الأبواب في مؤلفات اتباع المدرسة الكلامية كان ترتيباً فلسفياً ، كذلك ضبط مسائلها .

ووجدنا عند اتباع المدرسة الكلامية الاهتمام بالتجديد المنطقي ، ليكون التعريف جاماً مائعاً ، واستخدامهم لأساليب الفلسفة والمنطق في بحث الموضوعات وحصرها حصراً منطقياً ، ونتج عن ذلك أن دخلت المصطلحات الفلسفية والمنطقية ، التي لا صلة لها بالبحث البلاغي ، الذي يعتمد أول ما يعتمد على النزق السليم . ومن المصطلحات التي وجدناها في "المطهول" "القوة والفعل" . وقد استعمل التفتازاني هذين المصطلحين وهو بقصد الحديث عن بناء المجاز على مفهوم الانتقال من الملزم إلى اللازم حيث قال : "إذا أطلق النفع على غير ما وضع له فقد يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له ، فإذا كان ذلك الغير مما يتصف

(١) مناهج التجديد ، ١٤٥ .

بالفعل بالمعنى الموضع له في زمان سابق أو لاحق فهو محاز باعتبار ما كان ، أو باعتبار ما يؤول إليه أو بالقصة فمحاز بالقصة (١) .

وكذا استخدامه لمصطلح العلة الفاعلية والموربة . جاء ذلك أثناء حديثه عن محاز اليد عندما يقصد بها النعمة ، فقد قال : " إنَّ اليد موضع للجارة المخصوصة لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتشمل إلى المقصود بها . فالجارة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها . وأيضاً تظهر بها النعمة فهي بمنزلة العلة الموربة لها . ومع هذا فلا بد من اشارة إلى المفعم . مثل كثرة أيادي فلان عندي (٢) . ومن يقرأ كتابي التفتازاني يظفر بأمثال هذه المصطلحات الخاصة بالمنطق والفلسفة التي لا يفهمها إلاّ إنسان مطلع على الفلسفة والمنطق وهذا مما يذهب بالفصاحة من جهة ويجر العلوم البلاغية إلى ميدان جفاف لا يحتاج إليه طالب البيان ، لأنَّ ميدان البلاغة : لأسلوب لا ديني وغيابها كشف المزايا الجمالية في المخصوص . ومن الأمثلة التي تثبت صحة ما ذهبنا إليه قراءتنا ما قاله عن المشبه الوهمي في قول أمريء القيس :

أيقتلني والمشرف في مضاجعي

ومنسونة زرق كانياب أغوال (٣)

فإنَّ أنياب الأغوال مما لا يدرك بالحس ، لأنَّه لا وجود لها في الواقع ومع أنها لو أدركت لم تدرك إلاّ بحس البصر ، ثم ينوم في المنطق والفلسفة عندما يقول : " وما يجب التبيه له في هذا المقام ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادي

(١) المطول ، ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٢) السابق ، ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٣) ديوان أمريء القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار

المعارف - بمصر ، ط ٣٢ ، ٣٢ .

إليه عن طرق الحواس ولا بالوهميات المعنوي الجزئية المدركة بالوهم ، فـ لا علام الياقوتية في قوله :
وَكَانَ مُخْمَرُ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَدَّى
أَعْلَامُ يَاقُوتَ نُشَرِّنَ عَلَى رَمَاحِ مِنْ زَبَرْجَدِ (١)

ليست مما تؤدي إلى الخيال من الحس المشترك إذ لم يقع بها إحساس قط ، بل هي صور ، لأنها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرية ، بل إذا وجدت لم تدرك إلا بما ثم يقول : والتحقيق في هذا المقام : إنَّ من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واحتراع أشياء لا حقيقة لها كإنسان به جناحان أو رأسان ، أو لا رأس له ، وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظة وعملها غير منتظم ، بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريده بواسطة القوة الوهيمية ، وبهذا لا اعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة " (٢) .

وإذا أمعنا النظر في النص السابق نجد تشابهاً كبيراً بين ما قاله التفتازاني وبين ما ورد في نظرية الخيال عند كولردرج ، الذي يبيّن أنَّ الخيال هو الذي يصنع الفن ، فالفنان يأخذ مادته من الواقع فيصهرها ثم يخلقها خلقاً جديداً . ويعيد تشكيلها بصورة جديدة (٣) .

ومن يقرأ حديثه عن الجامع في بحث الفصل والوصل ، فإنه سيجد عدداً من الألفاظ والمصطلحات مكالها الطبيعي كتب الفلسفة والمنطق

(١) معاهد التنصيص لعبدالرحيم بن عبد الرحمن أحمد العباس ، المطبعة البهية المصرية ، ١٩٢٦هـ ، ١٢٢/١ .

(٢) المطول ، ٢١٢ - ٣١٤ .

(٣) ولمزيد من التفاصيل ينظر كولردرج للدكتور محمد مصطفى بدوي ، دار المعارف بمصر ، ٨٩ - ٩١ و ١٥٦ - ١٥٨ .

منها : القوة العاقلة المدركة للكليات . والقوة المدركة للمعنى الجرئية الموجودة في المحسوسات والفرق بين القوة المفكرة والقوة المتخيلة . ومصطلحات مثل التصورات والتصديقان وأدلة الجسمانية، والعلة والمعلول (١) .

واستخدم التفتازاني مصطلحي الطرد والعكس عندما ناقش تعريف القزويني للمجاز العقلي والحقيقة العقلية ، ومناقشته اعتراضات القزويني على تعريف السكاكى لهما (٢) ، وكذا ورد مصطلح الدور أشاء حديث التفتازاني عن الدلالات وأنواعها ، وعند حديثه عن تعريف المجاز المفرد ومناقشته لما قاله السكاكى (٣) .

وقد تصبح القيمة هدفا بحد ذاتها ومن ذلك قول التفتازاني : القيمة تقتضي أن يكون طباق اللفظين من نوعين، أن يكون شداثة أقسام اسم مع فعل، واسم مع حرفة، وفعل مع حرفة، ولكن الموجود هو النوع الأول فقط (٤). ومثاله قوله تعالى : "أومن كان ميتا فاحييـه" (٥) فلم يعد الموضوع بحث الأسلوب وجماليـه وإنما تقسيمه إلى أنواع.

ولم ينج بحث الاستفهام من تداخل المنطق والفلسفة مع البلاغة، من ذلك تعريف الاستفهام بـ " طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإنـا فهو التصور " (٦).

وعند التمييز بين هل البساطة وهـل المركبة فالبساطة هي التي

(١) المطول ، ٢٦٤ - ٢٧٠ .

(٢) السابق ، ٥٥ - ٥٦ .

(٣) السابق ، ٣٠٦ - ٣٨٨ .

(٤) السابق ، ٤١٨ .

(٥) الأنعام، الآية ١٢٢ .

(٦) المطول ، ٢٢٦ .

يطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده كقولنا : هل الحركة موجودة أو غير موجودة؟ والمركبة هي التي يطلب بها وجود الشيء شيء أو لا وجود له. كقولنا : هل الحركة دائمة أو لا دائمة إلى أن ينتهي إلى القول بأن الوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة (١).

فلو قرأت المادة السابقة في كتب المنطق أو الفلسفة لما استغربت ذلك، أمّا وجودها في بحث بلاغي فلابد من التساؤل وأين البلاغة فيما ذكر سابقاً، ويزداد الأمر تعقيداً، عندما يميز بين "ما" التي هي لشرح الاسم و"ما" التي هي لطلب الماهية (٢)، حيث نجد حديثاً طويلاً لا نظر في بنيانه إلا بمجموعة من الألفاظ والمصطلحات التي مكانها كتب المنطق والفلسفة.

ولا يجد التفتازاني غصافة في إدخال أساليب الفلسفة والمناظفة في البحث البلاغي، جاء ذلك أثناء تمييزه بين الجملة الشرطية عند أهل العربية وعند أهل المنطق عندما قال : " والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الجملة الشرطية بحسب اعتبار المنطقين غيرها بحسب اعتبار أهل العربية (٣)" . ثم يورد المفهومين ويشرحاًهما، كما أنه ميز بين مفهوم "إن" ولو "عند أهل اللغة وأهل المنطق، وبعد أن يحدثنا عن مفهومها عند المناظفة يقول : " لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض (٤)" ، وبما أن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع لماذا يتحدث عن مفهومها عند المناظفة، وما الفائدة التي جنאה البلاغي من بحثها هنا؟

ومما يجدر ذكره أن التفتازاني يعتز بما يتحققه، ويعتبره شيئاً شميئاً يستحق الاحتفاظ به، لأنّه ختم تحقيقيه السابقين بقوله :

(١) المطول، ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) السابق ، ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣) السابق ، ١٥٣ .

(٤) المختصر، ١ / ٣٥٣ .

"وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث "(١)، و"تحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن، وفي هذا المقام مباحث شريفة أوردها في الشرح "(٢).

ويبقى الكلام واضحاً ومفهوماً إلى أن يتدخل المنطق والفلسفة مع اللامحة فيواجه القاريء صعوبة في فهم مراده ، ومن ذلك قوله قد يفيد فصر الجنس على شيء مبالغة ومثاله : عمرو الشجاع أي الكامل بالشجاعة فتبين الكلام في صورة توهם أنّ الشجاعة مقصورة عليه لا تتتجاوزه لعدم الاعتداء بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال (٣) . وهذا كلام واضح ومن صميم البحث البلاغي ، ولكن سرعان ما يكتنفه الغموض عندما نقرأ عبارات مثل : وإن حملت على الجنس والحقيقة ، فهو يفيد أنَّ عمراً وجنس الشجاعة متهددان في الخارج ضرورة أنَّ المحمول متهد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل أحد المعتبرين في الوجود الخارجي على الآخر (٤) .

ومما سبق ذكره يتضح أنَّ صلة الفلسفة والمناظقة بالبلاغة ، قد ضيق دائرة بحثها ، لأنَّ الأدب يعتمد على الذوق والملكة الفنية ، فينافي أن يقاس بمقاييس أدبية فنية وليس بمقاييس فلسفية ، ووصل هذا هو الذي دفع الدكتور أحمد مطرب إلى القول: "أنَّ اللامحة لم تفسد ولم تصبح قواعد جامدة إلاّ بعد أن دخلت هذه المقاييس عليها ، لقد كان العربي ينقد الكلام بداعف ذاتي ، من غير أن يكون له علم بالمنطق . وكان يقول الشعر والنشر الفصيح وهو لا يعرف أنَّ الكلام ينبغي أن يبني على كذا وأن يخص

(١) المطول ، ١٠٣ .

(٢) المختصر ، ٣٥٣/١ .

(٣) المطول ، ١٧٨ .

(٤) السابق ، ١٧٨ .

استخدام الذوق الأدبي أثناء الشرح :

وبعد أن عرضنا نماذج من استخدام التفتازاني لمصطلحات المناظقة ، وتقسيمات الفلسفة ، من المفيد إبراز ذوقه الأدبي في تناوله لبعض القضايا البلاغية خلال شرحه ليكون في ذلك دفع لوهم قد يتبدّل إلى الذهن بأنَّ استخدامه لأساليب الفلسفة ومصطلحات المناظقة ينسحب على "المطول" بتأكّله .

وفيما يلي عرض لنماذج من استخدام التفتازاني للذوق الأدبي أثناء شرحه ، الذي تظهر بشكل منتشر بين ثنايا "المطول" من خلال تحليله لما ورد في الآيات القرآنية والأبيات الشعرية من لفظات ذوقية وشارات بلاغية ، وهذا يعني أنَّ على الباحث أن يتحلى بالصبر والتأمل أثناء قراءته "المطول" ليظفر بنماذج تبيّن استخدام التفتازاني للذوق الأدبي أثناء شرحه . ومن أمثلة ذلك تعليل التفتازاني تكير الكلمة عذاب في قوله تعالى : "إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن" (١) فيحتمل أن يكون التكير للتعميم بمعنى عذاب هائل . ويحتمل أن يكون للتقليل بمعنى شيء من العذاب ، ولكن الشاعي أرجح (٢) قوله تعالى : "ولم ينكروا أخذتم فيه عذاب عظيم" (٢) ولأنَّ العقوبة من الكريم الحليم أشد ، لقوله عليه السلام : "أعوذ بالله من غضب الحليم" .

وقار أيضًا معلقاً على ما ورد في قوله تعالى : "هل ينظرون إلا

(١) القرزيوني وشرح التلخيص ، ١٦٢ . ولمزيد من التفاصيل ينظر المطول ، ١٢٤ ، ٢٤٢ ، ٣٦٦ - ٣٦٧ ، ٣٢٠ .

(٢) مريم الآية ، ٤٠ .

(٢) المطول ، ٨٩ .

(٢) لأنفال ، الآية ٦٨ .

أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام "١) فإنه جعل العذاب يأتיהם من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ، ليكون أشد ، لأنّ الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أعم ، فإذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير كان أبلغ ، لذا بـدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون (٢) .

ومما يحمد لله تعالى أنه يرجع كثيراً من معرفة الفصاحة إلى الذوق وبين أنَّ ما يعده الذوق نافراً أو غريباً أو وحشياً ، هو المدخل بالفصاحة (٣) وهو بذلك يعود إلى ما كان قد رأه ابن سنان وأبن الأثير في هذا المجال .

وهو يعلي من شأن الذوق فإن كان المثال يحمل معنيين فإنه يختار الذي يتناسب مع الذوق ، جاء ذلك أثناء حديثه عن حذف المفعول لغرض التعميم مع الاختصار ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : " والله يدعو إلى دار السلام " (٤) فالله يدعو العباد كلهم ، لأنَّ الدعوة إلى الجنة تعم الناس كافة ، وهذا يفيد المبالغة تحقيقها . والمثال الثاني قوله : قد كان منك ما يؤلم . أي يؤلم كل أحد ، بقرينة أنَّ المقام مقام المبالغة ، فهو يفيد العموم مبالغة (٥) . وهو يرى أنَّ المثالين السابعين وإن احتملا أن يجعلان من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد أنَّ القصد في هذا المقام إلى المفعول فإنَّ الحمل على أمثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام (٦) .

وفي أثناء حديثه عن خروج الاستفهام لأغراض أخرى ، بين أنَّ

(١) البقرة ، الآية ٢١٠ .

(٢) المطهور ، ٢٩١ .

(٣) السابق ، ١٧ - ١٩ .

(٤) يونس ، الآية ٢٥ .

(٥) المطهور ، ١٩٥ .

(٦) السابق ، ١٩٥ .

سلامة النونق ، و تتبع التراكيب هو الذي يحكم ذلك فيتولد من الاستفهام المعنى الجديد بمعونة القرآن بما يناسب المقام ، ولا تنحصر المتولدات فيما ذكر القزويني . ولا في ما ذكره هو ايها(١) .

ويتبين إلى لفترة بلاغية وردت في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى

معي وإذا مالمنه لمته وحدى (٢)

تكمّن في استعمال "إذا" مع الفعل الماضي لا يهم ثبوت الدعوى ، فكأنه تحقق منه اللوم . واستخدم الشاعر واو الحال ليبين أنه لا يشاركه أحد في ملامة ممدودة ، لأنّه يستحق المدح دون الملامة (٣) . وهذه لفترة جيدة منه ، لأنّ البلاغيين السابقين ركزوا على ما في البيت السابق من عيوب بلاغية فقط .

وبين الفرق بين مجيء كلمة رجل في قوله تعالى : " وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى " (٤) . بعد الجار والمجرور ، وبين مجيئها في قوله تعالى : " وجاء رجل من أقصى المدينة " (٥) قبل الجار والمجرور ؛ لأنّ في الآية الأولى عرض أمر يوجب تقديم الجار والمجرور على الفاعل ، لاشتمال ما قبل الآية على ما يدل على سوء معاملة أصحاب القرية للرسل ، فكان المقام ينتظّر أن يعرف السامع هل كل القرية هكذا أم فيها منبت خير ، فهذا الأمر العارض جعل المجرور نصب العين ، بينما الآية الثانية لا يوجد فيها ذلك لأنّ العارض لذا تقدم (٦) .

(١) المطهول ، ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) ديوان أبي تمام ، ١١٦/٢ .

(٣) المطهول ، ٢٠ .

(٤) يس ، الآية ٢٠ .

(٥) القصص ، الآية ٢٠ .

(٦) المطهول ، ٢٠٢ .

وشرح قصيدة زهير بن أبي سلمى :

قف بالديار التي لم يعفها القدر

بلى وغيرها الأرواح والديم^(١)

فقد بيّن "أن تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ولم يغيرها، ثم نقض الكلام السابق بأنَّ الذي غير الديار هو الرياح والأمطار ، والنكبة في ذلك اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة، حتى كانه أخبر أولاً بما لم يتحقق ثم رجع إليه عقله وأفاق بعده الافق . فنقض كلامه السابق قائلاً : بلى عفها القدم وغيرتها الرياح والديم "^(٢) .

وما عرضناه سابقاً كان نصائح لاستخدام التفتازاني الذوق الأدبي أتناء شرحه ، ومن أراد الاستزادة فعليه مراجعة "المطول" وقراءاته قراءة متأنية ليجد صحة ما ذكرناه سابقاً ^(٣) .

الاستشهاد بالنصوص الشعرية :

ومن الروافد التي نجدها في "المطول" الاستشهاد بالأبيات الشعرية ، والمتصفح للمطول يلاحظ غزاره المادة الشعرية التي استشهد بها حيث تجاوزت شلائمة بيت شعراء من مختلف العصور الأدبية ، ونظرة على أسماء الشعراء الذين استشهد بأبيات لهم تبين ذلك منهم : النابغة النباني ، وعبدة بن الطبيب ، وأوس بن حجر ، والفرزدق ، والخطل ، والقطامي ، وأبو نواس ، وأبو العلاء ،

(١) شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة - بيروت ، ١٩٨٢ م ، ١١٦ .

(٢) المطول ، ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٣) السابق ، ٧٩ ، ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢٤٤ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧ .

والمنتبي ، وابن الرومي ، وأبو تمام . وهذا يدل على تنوع ثقافته واتساعها وتنوع المادة الشعرية التي اعتمد عليها* .

وقد يذكر المناسبة التاريخية (١) للبيت الذي يختاره إذا شعر أنَّ ذلك سيوضح القضية البلاغية التي يتحدث عنها أو يساهم في إيصال رأي إلى القارئ .

وقد يستعين بالبيت الذي يسبق الشاهد أو الذي يليه لأنَّ في ذلك أيضًا قضية بلاغية قد يغفلها ذكر البيت منفردًا ، وكان يقوم بشرح الأبيات الشعرية وتوضيح ما غمض منها (٢) ، ليسهل الأمر على القارئ للتوصل إلى القضية البلاغية المراد إيصالها . كما كان يشير إلى الاختلاف الوارد في روایات البيت الشعري ويذكر تفسير البيت بناءً على كل روایة (٣) .

وكان يوضح معاني الأبيات بفترة ، ويذكر ما يقال فيها من آراء شرحها معللاً ، مرجحاً ، مناقشاً (٤) ، وهذه من المواقف التي يبرز فيها استقلال شخصيته عن سبقه من البلاغيين ، ومما يدل على سعة ثقافته وذوقه البلاغي . بيائه أنَّ المقصود بقول أبي العلاء ، المعري :

والذي حارت البرية فيه

حيوان مستحدث من جماد (٥)

"أنَّ البرية تحيرت في المعياد الجسماني والنشور الذي ليس

(*) ولمزيد من التفاصيل ينظر الملحق رقم (١) .

(١) المطول ، ٢٨٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ .

(٢) السابق ، ٣٦٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ - ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ .

(٣) السابق ، ١٢٣ ، ٣١٥ ، ٤٥٥ .

(٤) السابق ، ٨٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ - ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٩٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ .

(٥) ديوان سقط الزند لأبي العلاء المعري ، شرح وتعليق الدكتور

نهاد رضا، مشورات مكتبة الحياة - بيروت ، ١٩٦٥ م ، ١١٥ .

بنفساني ، وتحيرت كذلك في أن " الأبدان الأموات تحيى وهي رفات (١)" .
ودليله على ذلك قول المعمري في بيت سابق له :
بان أمر الإله واختلف الناس

فداع إلى ضلال وهاد (٢)

وهذا هو التفسير الذي يتناسب مع السياق ، وليس غيره من التفاسير.
ويختار أن يكون التفسير في كلمة نزاولها الواردة في قول الشاعر :
وقال رائدهم ارسوا نزاولها

فكل حتف أمرىء يجري بمقدار (٣)

عائد على الحرب ، ويكون المعنى قال رائد القوم : " أقيموا وقاتلوا
فإن فوق كل نفس يجري قضاء الله وقدره ، لا الجهن ينجيه ولا
الإقدام يرديه " (٤) .

ووضح المقصود بقول الشاعر :

والريح تبعت بالغصون وقد جرى

ذهب الأصيل على تجْهِين الماء (٥)

فبعث الريح بالغصون : عبارة عن إماتتها إياها ، والأصيل هو الوقت
بعد العصر إلى المغرب يوصف بالصغر ، وذهب الأصيل : صفرته وشاع
الشمس فيه . اللجين : الفضة أي ماء كاللجين في البياض والصفاء ،
وهذا التفسير هو الذي يراه مقبولاً ومتناسباً مع غرض الشاعر ، لأنـه
قال : " هكذا يجب أن يفسر الذهب واللجين في البيت لا كما سبق
إلى بعض الأوهام الفاقدة للبصر " (٦) .

(١) المطورو ، ١٠٧ .

(٢) ديوان سقط الزند ، ١١٥ .

(٣) معاهد التنصيص ، ٩٢/١ .

(٤) المطورو ، ٢٥١ .

(٥) معاهد التنصيص ، ١٦٦/١ .

(٦) المطورو ، ٣٤٤ .

ولم يكن يقتصر في استشهاده على الشعرا، الأعلام المشهورين بل نراه يستشهد بآيات للمغموريين منهم ، ولاعقلين لأنّ الذي يهمه انتباق الشاهد على القضية البلاغية التي هو بقصد الحديث عنها، ومن الشعرا، غير المشهورين الذين استشهد بأشعارهم: أبو الفرج الساوي، أبو محمد الخازن ، مالك بن رفيع . وكأنه يريد القول بأنّ الجودة الفنية هي المقياس في الأعمار الأدبية ، والانتاج الجيد ينبغي أن ينظر وبؤنة بغض النظر عن شهرة صاحبه أو عدم شهرته (١) . ومن الشاعرات اللواتي استشهد بأشعارهن : الخنساء ، وليلى ابنة طريف البارجية .
كما أنه استشهد بآيات لأعلام لم يعرف عنهم أنهم شعرا، أو لم يشتهروا بقول الشعر منهم: العباس بن عبدالمطلب ، والشافعي والزمخري . وعلي بن أبي طالب ، وأبو الحسن علي بن أحمد الجوهري، والقاضي أبو الفضيل عياض .

(١) معالم المنهج البلاغي عند عبدالقاهر للدكتور محمد برگات أبو علي ، دار الفكر - الأردن - عمان - ١٩٨٤ ، ٦٢ .

أثر البلاغيين السابقين في التفتازاني

الاتجاه الثاني من الروافد البلاغية "المطول" تمثل في تأثر التفتازاني بالبلاغيين السابقين ، حيث كان التفتازاني ينقل أراءهم ليستعين ويستفيد بما قالوه في شرح ما ي يريد .

وهو لم يكن يعتمد على البلاغيين فقط ، وإنما استفاد من جهود العلماء الأعلام في مختلف التخصصات . ويمكن تصنيف هؤلاء الأعلام الذين تركوا أثرا في "المطول" إلى الفئات التالية : أدباء ، نقاد ، فلاسفة ، علماء كلام ، أصحاب دراسات اعجاز القرآن الكريم ، نحاة ، لغوين ، مفسرين .

وممن الأسماء التي ترددت في "المطول" : الصاحب بن عبّاد ، ابن العميد ، ابن دريد ، المرزوقي ، العبرد ، ابن الأثير ، الرازي ، الجاحظ ، النّظام ، ابن سينا ، ابن عباس ، أبو الحسن الأشعري ، سيبويه ، المازني ، الكشاني ، الخليل بن أحمد الخ. وهذا يدل على تنوع مصادره ، وموارده ، وأنه كان يأخذ ما يراه معينا له في توضيح فكرته بغض النظر عن العصر الذي عاش فيه قائله، فهو قد استشهد برأي تعيسى بن عمر (- ١٤٩ هـ) ، وأخر رأي استشهد به كان لا ين جابر الاندلسي (- ٥٧٨ هـ) ، ولكن تأثره بهؤلاء الأعلام كان يتفاوت من عالم آخر .

ومن البلاغيين الذين تأثر بهم : عبد القاهر ، والزمخشري ، وابن سنان ، وابن الأثير ، وتكون أهمية تأثره بهؤلاء أنهم يمثلون اتجاهًا في البلاغة مغايرا لما رأيه عند اتباع المدرسة الكلامية .

وفيما يلي عرض لنماذج من تأثر التفتازاني بجهود الأعلام الذين سبقوه .
المرزوقي (- ٤٢١ هـ) .

شرح التفتازاني باستفادته من آراء المرزوقي في توضيح عدّة قضایا بلاغية منها :

بيان مواطن الجمال في قوله حَجْلُ بْنُ نَضْلَةَ :
جاء شقيق عارضاً رمّحه

إنَّ بْنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رَمَاحٌ (١)

فقد قال التفتازاني : لم ت جاء شقيق واعضاً الرمح على العرض ، لم يكن يذكر أنَّ في بني عمه رماحاً ، لكن مجيئه بهذه الطريقة ، يدل على أنه يعتقد أنهم عزَّلُ لا سلاح معهم ، فنزل منزلة المنكر وخطب خطاب التفاف بقوله : إنَّ بْنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رَمَاحٌ مُؤكداً بيان (٢) . ثم استفاد التفتازاني مما قاله المرزوقي في تفسير قوله حَوْدُ أَبِي ثَمَامَةَ بْنَ

عَامِرَ :

قَلْتُ لِمُحْرِزَ لِمَا اتَّقِيَّا

تَنَكُّبُ لَا يُقَطِّرُكَ الزِّحَامُ (٣)

في البيت السابق تهكم وسخرية ، " فالسائل يرمي (محراً) ، بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع إلى مصايب الحروب فكانه يخاف عليه أن يdam بالقوائم ، كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غناه ، وضعف شباته" (٤) ، ولهذا اعتبر التفتازاني أنَّ في بيت حجل بن نصلة تهكماً وسخرية ، فكانه يرمي (شقيقاً) بـأَنَّ فيه من الضعف والجبن ، بحيث لو علم أنَّ في قومه رماحاً لم تقو يده على حمل الرمح (٥) . واستدل التفتازاني بما قاله المرزوقي في بيان غرض الشاعر من قوله :

(١) معاهد التنصيص . ٢٧/١ .

(٢) المختصر . ١٦٦/١ - ١٦٧ .

(٣) شرح ديوان الحمامة للمرزوقي ، شرح أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، دار الجيل - بيروت ، ٥٨٠/١ .

(٤) السابق . ٥٨٠/١ .

(٥) المختصر . ١٦٧/١ .

قومي هُمْ قتلوا أمّهم أخِي
فإذا رميت يُصيّنِي سهْمي (١)

ففرضه التحرر والتتفجع وليس الإخبار (٢) ، استدل التفتازاني من الكلام السابق بأنَّ الجملة الخبرية كثيراً ما تخرج لأغراض شتى منها: اظهار التحسو على خيبة الرجاء والتحزن إلى الله سبحانه وتعالى ، لأنَّه وهب عكى ما تمنت (٣) . كما في قوله تعالى على لسان أم مريم : " رب إني وضعتها أنتش " (٤) .

ويفضل التفتازاني إضافة القيد التالي لتعريف الافتفات: "أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر" ولو لا هذا القيد لدخل في الافتفات أشياء ليست منه . كما في قول الشاعر :

يَا مَنْ يَعْزِلُ عَلَيْنَا أَنْ نَفَارِقْهُمْ

وَجَدَانَا كُلُّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمْ (٥)

فلا يوجد افتفات في البيت السابق ، لأنَّ حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة ، وحق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب، فكل من (نفارقهم) و (بعدكم) جار على مقتضى الظاهر (٦) . ثم نقل التفتازاني ما قاله المرزوقي في قول الإمام علي بن أبي طالب :

* أَنَا الَّذِي سَمِّنْتُ أُمِّي حِيدَرَةَ *

كان القيس أن يقول سمه حتى يكون في الصلة ما يعود إلى الموصول ، لكنه لما كان قصده ألا يخبار عن نفسه ، وكان الآخر هو الأول لم

(١) شرح ديوان الحمسة ، ٢٠٤/١ .

(٢) السابق ، ٢٠٤/١ .

(٣) المطول ، ٤٣ .

(٤) آل عمران ، ١٩٦ .

(٥) المطول ، ١٣١ .

(٦) السابق ، ١٣١ .

يحال برد الضمير على الأول ، وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس . وهو مع ذلك قبيح عند النحويين ، حتى إن المازني قال :
لولا اشتهر مورده وكثرته لرددته (١) .

ويبرى التفتازاني أن قولنا للبخيل هو حاتم ، يحتمل أن يكون مشلا للتمليح والتهكم ، فإن كان الفرض مجرد الملاحة والظرف من غير قصد إلى سخرية واستهزاء ، فتمليح ، وإنما فهو تهمك (٢) ، مستدلا بما قاله المرزوقي في تفسير قول الشاعر :

أقاني عن أبي أنس وعبيد

فُسْلَةَ لَغِيَّةَ الصَّحَّاكِ جَسْمِي (٣) .

إن قصد الشاعر في البيت السابق هو الهزء والتمليح (٤) . واستفاد التفتازاني من رأي ذكره المرزوقي لتوسيع المقصود بكلمة المسرج الواردة في قول العجاج بن رؤبة :

* وفاحما ومرسنا مسرجا* (٥)

وهو أن يكون متسوبا إلى السرج ، ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثره مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ، ومنه قيل : سرّاج الله أمرك أي حنته ونوره . جاء ذلك أثناء تفسير المرزوقي لكلمة السريحي الواردة في قول الشاعر :

إذا هم ألقى بين عينيه عزمه

وصمم تصميم السُّرِيجيِّ ذي الأَشْر (٦)

(١) شرح ديوان الحماسة ١١٥/١ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ .

(٢) المطول ، ٣٢٧ .

(٣) شرح ديوان الحماسة ، ٢/٧٧٧ .

(٤) السابق ، ٧٧٧/٢ .

(٥) ديوان العجاج ، رواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مكتبة دار الشروق - بيروت ، ٢١٦ .

(٦) شرح ديوان الحماسة ، ٢/٦٦٧ والمختصر ، ١/٧٦ .

ومن الموضع التي ذكر فيها التفتازاني رأياً نسبه إلى المرزوقي ،
تفسيره كلمة عادت الواردة في قول علقة الفحل :

طحابك قلب في الحسان طروب

بُعْد الشَّابِ عَصْر حَانَ مَشِيب

يُكْلِفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَنِيهَا

وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخَطْبُوبٌ (١)

يجوز أن يكون من عادي معاادة ، والمعنى كان الخطوب صارت تعادي ،
ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد ، وعوائق كانت تحول بيننا
إلى ما كانت عليه ففرقتنا (٢) . وبعد العودة إلى شرح ديوان الحماسة
تبين أنَّ المرزوقي لم يقل ذلك بل ، أنه لم يذكر البيت السابق في
شرحه .

ابن سنان الخفاجي (- ٤٦٦ هـ) :

لم يصرَّح التفتازاني بتأثره بابن سنان الخفاجي ، ولم يرد ذكر
له في "المطول" ، وإن كان التفتازاني قد استفاد من آرائه
وبخاصة في مبحث الفصاحة والبلاغة . ومن ذلك استفادة التفتازاني
بما قاله ابن سنان الخفاجي في بيان المقصود بمخالفة القياس
اللغوي ، الذي عده القزويني أحد الشروط المخلة بالفصاحة . عندما
قال : "فالفصاحة في المفرد : خلوصه من تنافر الحروف ، والفراء
ومخالفته القياس (٢)" . ومثله بقول الشاعر :

(١) ديوان علقة الفحل . تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، دار
الكتاب العربي - حلب ، ٤٣ .

(٢) المطول ، ١٢٣ وينظر شرح بائية علقة " طحابك قلب " تأليف
عبدالله الطيب ، دار الفكر - بيروت والدار السودانية -
الخرطوم ، ١٩٦٩ . ٨ - ٩ .

(٣) التلخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، ضبط وشرح
عبدالرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ٢٤ - ٢٥ .

الحمد لله العليَّ الأجل

انت مليك الناس ربا فاقبل (١)

فإنَّ القياس (الأجل) بـلا دغام (٢) . هذا كل ما قاله القزويني في "التلخيص" و "الايضاح" حول مخالفة القياس ، وكما يظهر فإنه لم يوضح المقصود بمخالفة القياس .

وقام التفتازاني بتوضيح المقصود به عندما قال : مخالفة القياس أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستبط من تتبع لغة العرب أي مفردات الفاظهم الموضوعة ، أو ما هو في حكمها كوجوب الادغام في نحو مد ، والاعلال في نحو قام ، وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف (٣) .

وهذا لا يختلف عما قاله ابن سنان عندما تحدث عن مخالفة القياس ، حيث أدخل فيه كل ما ينكره أهل اللغة ، وبيرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة (٤) .

الرازي (- ٦٠٦ هـ) :

يمكِّن القول إنَّ الرازي هو الذي فتح بداية الطريق لاتباع المدرسة الكلامية ، لأنَّه قام بتلخيص كتابي عبدالقاهر ، ولما جاء السكاكى تمم ما بدأه الرازي ، ثم تلاه القزويني وشرح التلخيص . وكان من المتوقع أن يكثُر التفتازاني من الاستشهاد بما رأى ، الرازي : لأنَّ منهجهما متشابهاً سواه في الترتيب والتقييم أو ذكر الأمثلة ، والتسميات ، والمناقشة ، واستعمال الأسلوب المطوري

(١) معاهد التنصيص ، ٧/١ .

(٢) ايضاح ، ٢٦/٢ .

(٣) المطول ، ١٩ .

(٤) سر النصاحة لابن سنان الخفاجي ، تعليق عبدالالمتعال الصعيدي ،

مطبعة محمد علي صبيح وأولاده - مصر ، ١٩٥٣ م ، ٨٢ .

الفلسفي ، إلّا أنّ هذا لم يحدث ، ونادرًا ما كان التفتازاني يذكر اسمه في كتابه .

ومن المرات التي صرّح بنقله عنه هو نقله رأي الرازبي حول الفاعل في المجاز العقلي ، وتبيّن أنه مخالف لرأي عبدالقاهر ، فانتصف التفتازاني لعبدالقاهر (١) .

وفي مرة ثانية نقل رأياً للرازبي لكنه لم يذكره بالاسم ، بل اكتفى بقوله : وقيل إنَّ تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز ، لأنَّ العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومتّهية إليها ، وإذا كان المحسوس أصلًا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلًا للفرع أصلًا والأصل فرعًا ، وهذا غير جائز ، ثم نقل تعلييل الرازبي لورود هذا النوع من التشبيه في الشعر ، وهو أنَّ يقدر المعقول محسوساً ، ويجعل كالأصل ذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حيث (٢) .

ابن الأثير (- ٦٢٧ هـ) :

صرّح التفتازاني بتائره بابن الأثير في توضيح المواقف البلاغية التالية : يرى التفتازاني أنَّ تقديم المفعول قد لا يكون للتخصيص بل قد يكون لمجرد الاهتمام أو التبرك أو ضرورة الشعر أو رعاية السجع أو الفاصلة وما أشبه ذلك وبعد أن يذكر التفتازاني الآيات القرآنية الدالة على كل نوع يقول : إلى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام (٣) عنه . وهذا ما صرّح به ابن الأثير الذي ذكر أنَّ التقديم في قوله

(١) نهاية الرياحان في دراسة الاعجاز لفخر الدين الرازبي ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور محمد برگات أبو علي ، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان ، ١٩٨٥ م ، ٨٦ - ٨٧ .

(٢) السابق ، ٩٣ - ٩٤ والمطمول ، ٣١٢ .

(٣) المطمول ، ٢٠٠ .

تعالى: " إياك نعبد وإياك نستعين " (١) لمراجعة حسن النظم (٢)
السجعي الذي هو حرف النون لا للاختصار كما قال الزمخشري (٣).
وعندما تحدث التفتازاني عن السجع نقل رأي ابن الأثير بان
السجع يحتاج إلى شروط أربعة وهي : اختيار مفردات الألفاظ ،
واختيار التركيب الحسن ، وكون اللفظ تابعاً للمعنى لا عكسه ، وكون
كل واحدة من الفقرتين المسجوعتين دالة على معنى آخر (٤) ، وإذا
لم تتوفر تلك الشروط كان في الكلام تطويل كما في النص التالي :
"الحمد لله الذي لا تدركه الأعین بلحاظها ، ولا تحده الألسن
بألفاظها ، ولا تخلقه العصور بمرورها ، ولا تهرمه الدهور بكروها
، والصلة على من لم ير للكفر أثراً إلا طمسه ومحاه ، ولا رسم
إلا أزاله وغفاء" . إذ لا فرق بين مرور العصور وكروز الدهور ولا
بين محو الأثر وغفاء الرسم (٥) .

كما أنه نقل تقسيم ابن الأثير للسجع ، وكان ابن الأثير قد
قسمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون الفصلان متتساويين كقوله تعالى : " فَامْتَأْتِهِمْ
فَلَا تُنْهَرْ وَأَمْتَأْتِهِمْ فَلَا تُنْهَرْ " (٦) وهو أشرف السجع منزلة
للاعتدال الذي فيه (٧) .

(١) الفاتحة ، الآية ٥ .

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب لابن الأثير ، تحقيق الدكتور
أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦٢م ،
٢١٢/١ .

(٣) الكشاف ، ١٥/١ - ١٦ .

(٤) المثل السائر ٢٧٦/١ والمطول ، ٤٥٤ .

(٥) المطول ، ٤٥٤ .

(٦) الضحي ، الآيات ٩-١٠ .

(٧) المثل السائر ، ٢٢٢/١ .

الثاني : أن يكون الفصل الثاني أطول من الأول لاطولا يخرج به عن الاعتدال ، فإنه يصبح عند ذلك ويعد عيبا ، ومثاله قوله تعالى : "وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنَ ولَدًا لَقَدْ جَعَلْتُمْ شَيْئًا إِذَا تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرُنَّ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَجْرِي الْجَارَاهُ" (١) ، فإنَّ الأول ثمان نفظات ، والفصل الثاني تسع والثالث تسع وأمثال هذا كثير في القرآن الكريم ، ويستثنى من هذا القسم ما كان السجع على ثلاثة فقر، فإنَّ الفقرتين الأولتين تحسان فسي عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ، ومثال ابن الأثير لهذا النوع بعض من تأليفه في وصف الصديق (٢) .

وأضاف التفتازاني ويحوز أن تجيء مساوية لهما كقوله (٣) تعالى : "وَاصْحَابُ الْيَمِينِ مَا اصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَمْدُودٍ" (٤) وهذه الثلاث كل واحدة منها تتكون من نفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس نفظات أو ست نفظات كان حسنا (٥) .

والقسم الثالث من السجع كما قال ابن الأثير : "أن يكون الفصل الآخر أقصر من الأول ، وهذا عيب فاحش ، وسبب ذلك أنَّ السجع قد استوفى أمه من الفصل الأول بحكم طوله ثم يجيء الفصل الثاني قصيرا عن الأول فيكون كالشيء المبتور ، فيبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعيش دونها" (٦) . وما يلاحظ أنَّ ابن الأثير لم يمثل لهذا القسم وكذلك التفتازاني الذي اكتفى بنقل ما قاله ابن الأثير .

(١) مريم ، الآياتان ٨٨ - ٨٩ .

(٢) المثل السائر . ٢٢٢/١ - ٢٢٤ .

(٣) المطвол ، ٤٥٤ .

(٤) الواقعة ، الآياتان ٢٨ - ٢٩ .

(٥) المطвол ، ٤٥٤ .

(٦) المثل السائر . ٢٢٥/١ .

وبين التفتازاني أنَّ من السجع ما يسمى بالتصريح وهو : جعل العروض مقنعة تقافية الضرب ، والعروض هو آخر المصراع الأول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه (١) .

وبعد ذلك ذكر التفتازاني أنَّ ابن الأثير قد قسم التصريح إلى سبع مراتب ، ذكرها كما وردت عند ابن الأثير .

ومما يلحظ أنَّ التفتازاني قد أطاف في النقل عن ابن الأثير ، ولا يغطيه من اللوم تصريحة بنقله عن "المثل السائر" كما أنه نقل نقاً حرفيًا كل ما قاله ابن الأثير مكتفياً بإجراء تعديلات طفيفة في بعض العبارات ومن أمثلة ذلك : قال ابن الأثير عن المرتبة الثالثة من مراتب التصريح : "أن يكون الشاعر مخيراً في وضع كل مصراع موضع صاحبه ، ويسمى "التصريح الموجه" (٢)" .

أما ما قاله التفتازاني عن المرتبة الثالثة : "أن يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر (٣)" .

ويظهر اهتمام ابن الأثير بالخصوص حيث أكثر من الاستشهاد بها، فقد مثل للمرتبة الأولى من التصريح بثلاثة أبيات . وكذا فعل في المرتبة الثانية . أما التفتازاني فكان يكتفي بنقل مثال واحد فقط مما قاله ابن الأثير .

ومن المواقع الأخرى التي ذكر فيها التفتازاني آراء لابن الأثير :

قام التفتازاني بتوسيع مقصود القزويني من قوله في تعريف الموازنة : "هي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقافية" (٤) بقوله : "والظاهر من قول القزويني دون التقافية أنه يجب في الموازنة أن

(١) المطول ، ٤٥٦ .

(٢) المثل السائر ، ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٣) المطول ، ٤٥٦ .

(٤) التلخيص ، ٤٠٤ .

لا تتساوى الفاصلتان في التقافية البتة". وبهذا يكون بين الموازنة والسجع تباين ، أمّا إذا أراد القزويني قوله السابق : " أن يشترط في الموازنة التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقافية (١) فحينئذ يكون بين الموازنة والسجع عموم وخصوص من وجه تصادقهما في مثل " فيها سُرُّ مرفوعة وأكواب موضوعة "(٢) .

وصدق الموازنة بدون السجع في مثل " ونمارة مصفوفة وزَرَابِيَّةً مشوَّثة"(٣) . وصدق السجع بدون الموازنة في مثل " مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونْ لَهُ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقْتُمْ أَطْوَارًا "(٤) .

ثم ذكر التفتازاني ما قاله ابن الأثير في تعريف الموازنة : "أن تكون النهايات الفواصل في الكلام المنتشر متباينة في الوزن ، وأن يكون صدر البيت الشعري وعجزه متبايني الألفاظ . وزنا لا حرقا كما في السجع ، فكل سجع موازنة ولبس كل موازنة سجعا ، وعلى هذا فالسجع أخص من الموازنة(٥)" . وتعليق التفتازاني: أن " ذلك عائد لعدم اشتراط ابن الأثير في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ، ولم يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير كشديد وقريب (٦) .

وتبيّن التفتازاني ما قاله ابن الأثير في " فصل الخطاب "بيان" الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أنه أمّا بعد ، لأنّ المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده ، فإذا أراد أن يخرج إلى الغرض الممسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله

(١) المخطوط ، ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٢) الفاشية ، الآياتان ١٤ - ١٣ .

(٣) الفاشية ، الآياتان ١٥ - ١٦ .

(٤) نوح ، الآياتان ١٣ - ١٤ .

(٥) المثل المسائر ، ٣٧٧/١ - ٣٧٨ .

(٦) المخطوط ، ٤٥٧ .

تعالى بقوله : أَمَا بَدْ (١) .

وتبيّن كذلك ما قاله ابن الأثير في تفسير لفظ هذا الوارد في قوله تعالى : "وَادْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسْعَ وَذَا الْكَفْلَ وَكُلَّ مِنَ الْأَخْيَارِ هَذَا ذَكْرٌ وَإِنْ لِلْمُتَقِينَ لَحُسْنٌ مَّا بَ" (٢) . ولفظ "هذا" في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل ، وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر غيره . ألا ترى إلى ما ذكره قبل "هذا" ذكر من ذكر من الأنبياء عليهم السلام ، وأراد أن يذكر بهذه باباً آخر غيره وهو ذكر الجنة وأهلها . فقال "هذا ذكر" ثم قال : "وَإِنْ لِلْمُتَقِينَ لَحُسْنٌ مَّا بَ" ثم لما ذكر أهل الجنة وأراد أن يعقبه بذكر أهل النار قال "هذا وإن لطاغيين لشَرَّ مَآبَ" وذلك من فصل الخطاب الذي هو ألطاف موقعاً من التخلص (٣) .

ابن مالك (- ٦٨٦ هـ) :

كان شاعر التفتازاني يابن مالك تأثراً محدوداً ، مع أنَّ كتاب "المصباح" من أوائل الكتب التي تولت اختصار "المفتاح" ، وربما يعود ذلك ، لأنَّ التفتازاني اعتمد على "المفتاح" بصورة مباشرة . ومن المواقع التي وجدها فيها أثراً لابن مالك عند التفتازاني ، وإن لم يصرح بذلك عنه :

ذكر ابن مالك قول الحريري : فمذ أزورَ المحبوب الأصفر ، وأغبرَ العيش الأخضر ، أشودَ يومي الأبيض ، وابيضَ فؤدي الأسود ، حتى رشى بي العدو الأزرق ، فيأخذنا الموت الأحمر . كمثال على تدبيج التورية (٤) . وهذا ما فعله التفتازاني أيضاً إلا أنه وضع

(١) المثل السائِرُ ، ١٢٩/٢ والمطروح ، ٤٨١ .

(٢) ص ، الآيات ٤٨ - ٥٠ .

(٣) المثل السائِرُ ، ١٢٩/٢ - ١٤٠ والمطروح ، ٤٨١ .

(٤) المصباح ، ٨٩ .

الشورية في المثال السابق عندما قال : "المعنى القريب للمحبوب ، لا يضر هو الإنسان الذي له صفة ، والمعنى بعيد هو النهب ، وهو المراد هنا (١)" . ومما يؤخذ على ابن مالك والفتوازاني أنهما ذكرا مثلا مصنوعا مختلفا . لا قيمة له بلاغيا ، ويخلو من الجمال الفني .

وعندما تحدث ابن مالك عن المذهب الكلامي ، عرّفه : " بأن تورد مع الحكم ردًا لمنكري حجة على طريق المتكلمين ، أي صحيحة مسلمة لا استلزم (٢)" وهذا التعريف لا يختلف عن التعريف الذي ذكره الفتوازاني نقلا عن القزويني " هو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام ، وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (٣)" .

ثم بين ابن مالك بأن المذهب الكلامي يقسم إلى : المنطقي وهو ما كانت حجته برهانا يقيني التأليف قطعى الاستلزم (٤) . ولعل الجاحظ يقصد هذا النوع عندما قال : لا يوجد في القرآن شيء من المعنى الكلامي . والقسم الثاني : الجدي وهو ما كانت حجته أمارة الكريمة (٥) ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : " وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه " (٦) وتقديره وألاهون أدخل في الامكان ، وقد أمكن البدء فلابد من دخول في الامكان من بدء الخلق . وقوله تعالى : " ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله اذا نسب كل

(١) المطول ، ٤١٨ .

(٢) المصباح ، ٩٤ .

(٣) التلخيص ، ٣٧٤ والمطول ، ٤٣٥ .

(٤) المصباح ، ٩٤ .

(٥) السابق ، ٩٤ .

(٦) الروم ، الآية ٢٧ .

إله بما خلق ولعد بعضاً بعضهم على بعض "(١)" وقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة ؛ لا - الله لفستا "(٢)" وهذا ما نجده في " المطورو" وبالتفصيل نفسه وبآيات القرآنية نفسها، وكذلك البرد على الجاحظ (٣) .

وما هو جدير بالذكر أنَّ ابن مالك وقد تابع التفتازاني في ذلك قال : إنَّ الجاحظ قال : لا يوجد شيء من المنصب الكلامي في القرآن، وبعد العودة إلى مؤلفات الجاحظ تبين أنَّ هذا المصطلح لم يرد عند الجاحظ . بل إنَّ الذي ذكر ذلك هو ابن المعتر عندما قال عن المنصب الخامس في البديع : " وسماء الجاحظ المنصب الكلامي . وهذا باب ما أعلم أنني وجدت في القرآن الكريم منه شيئاً ، وهو ينسب إلى التكليف تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (٤)" .

وبعد أن ذكر ابن مالك الآراء التي قيلت في المبالغة ذكر رأيه فيها ، وهو " للمبالغة فضيلة لا تنكر ، ولو لا ذلك لما وردت في القرآن الكريم على وجوه شتى ، وبطلت الاستعارة والتشبيه وكثير من محاسن الكلام ، فعائبه المبالغة على الاطلاق مخطئ ، وعائبه الكلام يترك المبالغة غير مصيب وخبير الأمور أوسطها "(٥)" ، ولكن ابن مالك لم يمثل للمبالغة المقبوقة الواردة في القرآن الكريم كما يقول . واتبع التفتازاني مسهج ابن مالك في عرض آراء من قبل المبالغة ، ثم آراء من رفضها ثم ذكر رأيه بأنَّ المنصب المرضي

(١) المؤمنون ، الآية ٩١ .

(٢) الأنبياء ، الآية ٢٢ .

(٣) المطورو ، ٤٣٥ .

(٤) البديع لعبدالله بن المعتر ، نشر أغناطيوس كراتشقوفسكي ، دار المسيرة - بيروت ، ٢٦٤ ، ١٩٨٢ م ، ٥٣ .

(٥) المصباح ، ١٠١ .

إنَّ المبالغة منها المقبولة ومنها المردودة (١) .

وعندما تحدث التفتازاني عن مراعاة النظير وهو "جمع أمر وما يناسبه لا بالتصاد (٢)" . بيَّنَ أنَّه قد يجمع بين أكثر من أربعة أمور كما في قول ابن رشيق :

اصح واقوى ما سمعناه في الندى
من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث ترويها السيول عن الحيا
عن البحر عن كف الامير تميم (٣)

فيإنه ناسب بين القوة والصحة ، والسماع والخبر المأثور والأحاديث والرواية ، وناسب بين السيل والحياة والبحر وكف الامير تميم . ولفت الانتباه إلى ما في البيتين من أثر ديني كما في سند الأحاديث حيث يجعل الرواية لصاغر عن كابر (العنعنة) . وكذا فعل الشاعر فإنَّ السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر ، والبحر أصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر (٤) . وهذا ما وجدهما عند ابن مالك والفرق بينهما ، أنَّ ابن مالك سمي مراعاة النظير الاشتلاف . وكان التفتازاني قد ذكر عدة تصعيات لمراعاة النظير منها الاشتلاف . ولكن ابن مالك لم يعرِّف الاشتلاف ، واكتفى بذلك أقسامه . وببيَّنَ أنَّ قول ابن رشيق فيه الاشتلاف اللفظ مع اللفظ . وهو أنَّ يكون في الكلام معنى يصح معه واحد من عدة معانٍ فيختار منها ما يبيَّنه وبين بعض الكلام اشتلاف الاشتراك في الحقيقة أو ملاعمة

(١) المطروح ، ٤٣٤ .

(٢) التلخيص ، ٣٥٤ والمطروح ، ٤٢٠ .

(٣) ديوان ابن رشيق الفيرواني ، جمع وترتيب الدكتور عبدالرحمن ياغي ، دار الثقافة - بيروت ، ١٧٠ - ١٧١ .

(٤) المطروح ، ٤٢٠ .

المراج (١) .

وبين ابن مالك أنَّ التوراة تقسم إلى أربعة أضرب منها :
الأول : التوراة المجتردة كلفظة النزالة في قول أبي الفضيل عياف
في وصف صيفية بياردة :

شهر تموز أنواعاً من الحلول

أو الفزالة من طول المدى خرفت

^(٢) فما تفرق بين الجدي والحمل

لَا يَوْجِدُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ شَيْءٌ مِّنْ لَوَازِمِ الْمُورَّىٰ بِهِ .

الثاني : التورية المرشحة بما قبلها كلفت الجدي والحمل في البيت
الثانى : لما بين الفرائة وبين ذكرهما من المداعمة (٣) .

بينما ذكر التفتازاني البيت الثاني فقط كمثال للتورية المرشحة ، وفسّر ذلك بـ "الشاعر يعني كان الشمس من كبرها صارت خرفة قليلة العقل ، فنزلت في برج الجدي في أوان الحلول ببرج الحمل ، فأراد بالغزالة معناها البعيد (الشمس) ، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب ، حيث ذكر الجدي والحمل (٤) . وبهذا يكون التفتازاني قد وضع المقصود بالغزالة وهذا مالم يفعله ابن مالك . وعندما تحدث التفتازاني عن لا دماج " وهو تضمين كلام سبق

لهم معنى آخر " مثل له يقول الشاعر :

أبي دهرنا أسعافنا في نفوسنا

وأسعفنا فيمن نحب ونكره

((١)) المصباح ، ١٤٤ - ١١٥ .

(٢) السابق . ١١٩ . والمطول . ٤٣٥ .

(٢) المسابق ، ١١٩ .

(٤) المطول ، ٤٢٥ .

فقلت له نعمك فيهم أتمها

ودع أمرنا إن المعهم المقدم (١)

ثم يبيان أنَّ من قال : إنَّ الشاعر قد أدمج شكوى الزمان في التهنة فقد سأله ، لأنَّ الشكوى مصراًً بها فكيف تكون مدمجة ؟ وكان التفتازاني قد اشترط في الادماج ألاَ يكون المعنى الثاني مصراًً به ، وألاَ يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لأجله (٢) .
وكان ابن مالك قد قال : إنَّ الشاعر في البيتين السابقيين قد أدمج شكوى الزمان وبيان ما هو عليه من احتلال الأحوال في التهنة . وأبدى ابن مالك اعجابه بتصرف الشاعر ، لأنَّه قد نقل ما يريد دون انتقام لكرامته (٣) .

وقد تبنتي التفتازاني التفسير الذي ذكره ابن مالك لقول الشاعر :

و لا بُدَّ لي من جهله في وصاله
فمن لي بخلَّه أورع الحِلْم عنده (٤)

ولكن التفتازاني لم يصرَّح بذلك . وعند قراءة التفسيرين يتضح أنَّ الفرق بينهما في ترتيب العبارات فقط (٥) .

(١) المصباح ، ١٢٣ والمطول ، ٤٤٢ .

(٢) المطول ، ٤٤٢ .

(٣) المصباح ، ١٢٣ .

(٤) ديوان ابن ثباته السعدي ، تحقيق عبد لا مير مهدي حبيب الطائي ، دار الحرية للطباعة - بغداد ، ١٩٧٧ م ، ٢٣٨/١ .

(٥) المصباح ، ١٢٣ والمطول ، ٤٤٢ .

الفصل الثاني

مواعیز

٤- بين الاستفتازاني وعبد القاهر :

صرّح التفتازاني في مقدمة "المطول" باطلاعه على كتابي عبد القاهر واتضح من كلامه أنه تصفحهما جيداً وبذل كل ما يستطيع لفهم محتويات هذين الكتابين (١). ولهذا كان أثر عبد القاهر واضحاً فيما كتبه التفتازاني.

ومن أوائل الملاحظات التي أبدتها التفتازاني على كتب عبد القاهر أنَّ المعلومات الواردة فيها غير مرتبة، فهي مثل عقد الفحص فتتشرَّط لآليه بينما نجد القسم الثالث من "المفتاح" من أحسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب، لأنَّ السكاكى قد وضع كل شيء في مرتبتة، ورتب كل مائة وفق أبوابها الخاصة بها (٢).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ هدف عبد القاهر فيما كتبه كان
لتوسيع وسيلة فهم البيان القرآني، لا يصح اعتراض التفتازاني
فعبد القاهر لم يضم الحديث عن الأنواع البلاغية لقصور في منهجه،
ولا لاضطراب في تأليمه ، بل لأنَّه يستخدم المصطلح البلاغي حين
يعوزه توضيح الوسيلة في فهم البيان القرآني (٤) .

ومن لاحظته السابقة على كتب عبدالقاهر لم تمنعه - فيما بعد - من الاعجاب بعبدالقاهر ومنهجه في التقليل من التقسيمات والتفريعات التي لا جدوى من بحثها ، جاء ذلك أثناء حديثه عن وجه الشبه وتقسيماته التي تحدث عنها السكاكي ومن ثم القزويني، حيث قال: "واعلم أنَّ امثار هذه التقسيمات التي لا تتفرع على أقسامها أحكام

(١) المطول، ٤

(٢) المسبق، ١٠

(٢) معايير المنهج البلاغي عند عبد القاهر، ٣٥، ٣٨.

متفاوتة، قليلة الجدوى" (١). كمانه يأخذ على السكاكي اقحامه لمباحث الفلسفة والمنطق في البحث البلاغي مما أدى فيما بعد إلى طفيان المادة العلمية الجافة على اللعنة الذكية واللفترة البلاغية والذوقية، لأنه قال: "وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين، فلله در الإمام عبد القاهر واحتاته بأسوار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء، فإنه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق المطائفة الموعدة فيها" (٢).

وعلى رغم اعجاب التفتازاني بعبد القاهر، وفضيله لمنهجه، إلا أنه سلك منهج السكاكي، وبث تلك التقسيمات دون تغيير أو تقليل لها. وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل نجده يستخدم مصطلحات المتكلمين والفلسفه، وهذا يظهر بخلاف من يتصف "المطول" (٣)، وكان الأجرد به أن يترك بحث مثل هذه الأمور على الأقل تنفيذاً بكلامه، ولكن كما يقول الدكتور أحمد مطرب: "ولكن البلاغيين سحروا بمنهج السكاكي، وساروا عليه من غير أن يحاولوا اصلاحه، إلا ما صدر عنهم من ملاحظات لا تبعد عن جوهره كثيراً" (٤).

وعلى أية حال بهذه التفاتة حسنة منه، وتحمد له فكانه ينادي بـ تخلص البلاغة مما علق بها من العلوم التي أساءت إليها.

وابدى اعجابه بعبد القاهر مرة أخرى، عندما اختار ما قاله عبد القاهر في شرح قول الشاعر :

(١) المطول، ٢١٩.

(٢) السابق، ٢١٩.

(٣) ينظر ٢٣ - ٣٨ هذه الدراسة.

(٤) أساليب بلاغية ، وكالة المطبوعات - الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م.

سأطلب بُعد الدار عنكم لتَقْرِبُوا

وتسكب عيناي الدموع لِتَجْمُدَا (١) .

والمعنى : إنني اليوم أطيب نفسي بالبعد والفارق وأوطّن نفسي على مقاسة الأحزان والأشواق ، وأحتمل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول ، فإن "الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر" . هذا هو المفهوم من "دلائل الاعجاز" كما يقول التفتازاني (٢) . وقبل اختياره لهذا التفسير كان قد ذكر عدة آراء ، قيلت لتفسير البيت السابق رفضها بعد أن نقشها ، وقال عنها في "المختصر" : "وللقوم هنا كلام فاسد أوردناه في الشرح" (٣) وعلل التفتازاني رفضه لها لما فيها من التكلف والتعمق منشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف (٤) ، ولكن بعد العودة إلى "دلائل الاعجاز" تبين أن "عبدالقاهر قد ذكر التفسير الذي اختاره التفتازاني لا لأنّه هو الصحيح بل ليظهر ما فيه من ضعف" . فقد قال عنه عبدالقاهر : "إنه تفسير لا يستقيم ولا يستتب لما فيه من التناقض، ويجعل الشاعر كأنه قال أحتمل البكاء لهذا الفراق عاجلاً ، لا صير في الأجل بدوام الوصول واتصال السرور في صورة من يريد من عينه أن تبكي ثم لا تبكي ، لأنها خلقت جامدة لا ماء فيها ، وذلك من التهافت والاضطراب بحيث لا تنجح الحيلة فيه" (٥) . فهل نقول كما قال التفتازاني نفسه والعجب من يقوم

(١) ديوان العباس بن الأحنف، تحقيق وشرح عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٤، ١٠٦.

(٢) المطول، ٢٣ . و دلائل الاعجاز ، ٢٧٠ .

(٣) المختصر، ١ / ٩٢ .

(٤) المطول، ٢٢ .

(٥) دلائل الاعجاز ، ٢٧ .

بالذب عن كلام أحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظرة ؟ (١) .
كما أنَّ التفتازاني يأخذ على القزويني عدم تصفحه " دلائل
الاعجاز " حق التصفح ، ليطعن على ما هو مقصود عبدالقاهر من كلامه
بأنَّ الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى وإلى ما يدل عليه باللفظ دون
اللفظ نفسه (٢) . وقوله في موضع آخر إنَّ فضيلة الكلام للفظه لا
يعنِّيه ، حتى إنَّ المعانِي مطروحة في الطريق يعرفها العجمي
والعربي والقروي والبدوي ، ولا شك أنَّ الفصاحة من صفاتِه الفاضلة
فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى (٣) .

والتفتازاني يرى أنَّ عبدالقاهر قد انكر على كلا الفريقيين
رأيه لأنَّه قال : إنَّ الكلام الذي يدقَّ فيه النظر ويقع به التفاصيل
هو الذي يدلَّ بلفظه على معناه اللغو شم تجد لتلك المعنى دلالة
ثانية على المعنى المقصود ، فهناك الأفاظ ومعان أول ومعان ثوان ،
فالشيخ يطلق على ترتيب المعانِي الأول في النفس شم على ترتيب
الألفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور وغير ذلك من
التسميات ، ويحكم قطعاً بــانَ الفصاحة من الأوصاف الراجعة إليها ،
وأنَّ الفضيلة التي بها يستحق الكلام أن يوصف بالفصاحة والبلاغة ،
إنما هي فيها لا في الألفاظ المنطقية التي هي الأصوات والحرروف ،
ولا في المعانِي الشوانِي التي هي الأغراض التي يريد المتكلِّم
اثباتها أو نفيها ، فحيث يثبت أنَّ الفصاحة من صفاتِ الألفاظ أو
المعانِي يريد بهما تلك المعانِي . وحيث ينفي أن تكون من صفاتِهما
يريد بالألفاظ الألفاظ المنطقية ، وبالمعاني المعانِي الشوانِي التي

(١) المطول ، ٤٠٣ .

(٢) السابق ، ٢٨ وابياضاح ٤٤/١ - ٤٦ - ٤٦ دلائل الاعجاز ، ٤١ ، ٥٤ ،

جعلت مطروحة في الطريق وسوّى بينها وبين الخاصة وال العامة (١) .

ثم بين التفتازاني أنَّ ما ذكره سابقاً قد فهمه من كلام عبدالقاهر الذي صرَّح به مراراً من ذلك قوله : لِمَا كَانَ الْمَعْنَى تَتَبَيَّنُ بِالْأَلْفَاظِ وَلَمْ يَكُنْ لِتَرْتِيبِ الْمَعْنَى سَبِيلٌ إِلَّا بِتَرْتِيبِ الْأَلْفَاظِ فِي النُّسْطَقِ تَجُوزُوا فَعَبَرُوا عَنْ تَرْتِيبِ الْمَعْنَى بِتَرْتِيبِ الْأَلْفَاظِ ثُمَّ بِالْأَلْفَاظِ بِحَذْفِ التَّرْتِيبِ (٢) . وَإِذَا وَصَفُوا الْفَظَ بِمَا يَدْلُ عَلَى تَفْخِيمِه لَمْ يَرِيدُوا الْفَظَ الْمُنْطَوِقَ ، وَلَكِنْ مَعْنَى الْفَظِ الَّذِي دَلَّ بِهِ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي ، وَالسَّبَبُ أَنَّهُمْ لَوْ جَعَلُوهَا أَوْصَافَ لِلْمَعْنَى لَمَّا فَهَمُوا أَنَّهَا صَفَاتٌ لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ الْمُفْهُومَةِ أَيِّ الْزِيَادَاتِ وَالْكَيْفِيَاتِ وَالْخُصُوصِيَّاتِ ، فَجَعَلُوا كَالْمُوَاضِعَةَ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا الْفَظَ ، وَهُمْ يَرِيدُونَ الصُّورَةَ الَّتِي حَدَثَتْ فِي الْمَعْنَى وَالْخَاصَّةَ الَّتِي حَدَثَتْ فِيهِ (٣) . وَاعْلَمُ أَنَّ قَوْلَنَا "الصُّورَةُ" إِنَّمَا هُوَ تمثيلٌ وَقِيَاسٌ لِمَا نَدْرَكَهُ بِعَقْولَنَا عَلَى مَا نَدْرَكَهُ بِأَيْمَانَنَا ، فَكَمَا أَنَّ تَبَيَّنَ إِنْسَانٌ مِنْ إِنْسَانٍ يَكُونُ بِخُصُوصِيَّةِ تَوْجِدٍ فِي صُورَةٍ هَذَا لَا تَكُونُ فِي صُورَةِ ذَاكَ ، كَذَلِكَ يَوْجِدُ بَيْنَ الْمَعْنَى فِي بَيْتٍ وَبَيْنَهُ فِي بَيْتٍ أَخْرَى فَرْقٌ فَعَبَرْنَا عَنْ ذَلِكَ الْفَرْقِ بِأَنَّ قَلْنَا لِلْمَعْنَى فِي هَذَا صُورَةً غَيْرَ صُورَتِهِ فِي ذَاكَ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مِبْدَعَاتِنَا بَلْ هُوَ مُشْهُورٌ فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ ، وَكَفَكَ قَوْلُ الْجَاحِظِ وَإِنَّمَا الشِّعْرُ صِياغَةٌ وَضَرْبٌ مِنَ التَّصْوِيرِ وَإِنَّمَا الشِّعْرُ صِياغَةٌ وَضَرْبٌ مِنَ التَّصْوِيرِ (٤) .

ثم بين التفتازاني أنَّ عبد القاهر قد شدد النكير على من زعم أنَّ الفصاحة من صفات الْأَلْفَاظِ الْمُنْطَوِقَةِ ، وقال إنَّ سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من

(١) المطول ، ٢٩ .

(٢) دلائل الاعجاز ، ٦٤ .

(٣) السابق ، ٤٨٢ .

(٤) السابق ، ٥٠٨ وَالمطول ٢٩ - ٣٠ .

أجل أمر عرض في معناه . فلم يعلموا أننا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق بل من أجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الألفاظ ، ثم إننا لا ننكر أن يكون مذكرة الحروف وسلامتها مما يتوجب الفضيلة ويؤكد أمر الاعجاز ، وإنما ننكر أن يكون الاعجاز به ويكون هو الأصل والعمدة ، وما أوقعهم في الشبهة أنه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح ، والجواب أنـ الفضيلة التي بها يستحق اللفظ أنـ يوصف بالفصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ ، والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دلـ على تلك الفضيلة فيمتنع أنـ يوصف بها المعنى ، كما يمتنع أنـ يوصف بأنه دالـ (١) .

ومما يلاحظ أنـ التفتازاني لم يفصل الحديث عن ردـ عبدالقاهر على من يجعل الفصاحة في المعانـي فقط . كما أنه قد أخطأ في فهم مقصود عبدالقاهر من المعنى ومعنى المعنى .
وبين التفتازاني أنـ القزويني قد نقل ما قاله عبدالقاهر في بيان الفرق بين التشبيه الوارد في قول الشاعر :

كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامـة

فـلـما رأواها اقـشـعت وـتـجـلتـ (٢)

والتشـبيـهـ الوـارـدـ فيـ قولـنـاـ :ـ هـوـ يـصـفوـ وـيـكـدرـ .

والفرق بين التشـبيـهـينـ يـكـمنـ فيـ أـنـاـ لاـ نـسـتـطـيعـ أـنـ نـتـرـزـعـ وجهـ الشـبـهـ منـ مجرـدـ قولـ الشـاعـرـ :ـ كـمـاـ أـبـرـقـتـ قـوـمـاـ عـطـاشـاـ غـمـامـةـ ،ـ لـاـنـ ذـكـ يـخـلـ بـالـمـعـنـىـ الـذـيـ أـرـادـهـ ،ـ وـهـوـ تـشـبـيـهـ الـحـالـةـ المـذـكـورـةـ فـيـ الـبـيـتـ بـظـهـورـ سـحـابـةـ لـقـوـمـ عـطـشـىـ فـأـيـقـنـواـ بـالـمـطـرـ الـذـيـ سـيـنـهـبـ ظـمـائـمـ ،ـ وـلـكـنـهاـ سـرـعـانـ مـاـ اـنـقـشـعـتـ فـمـاـ زـادـهـمـ ذـكـ إـلـاـ تـائـماـ وـحـسـرـةـ .

(١) دـ لـائـلـ الـاعـجازـ ،ـ ٥٥ـ ،ـ ٥٧ـ ،ـ ٦٠ـ ،ـ ٦٢ـ ،ـ ٤٠٠ـ ،ـ ٤٠٢ـ وـ الـمـطـولـ ،ـ ٣٠ـ .

(٢) مـاهـدـ التـصـيـصـ ،ـ ١٥١ـ /ـ ١ـ .

ولهذا يجب انتزاع وجه الشبه من البيت بأكمله . بينما في قولنا : هو يصفو ويذكر فلو قلنا هو يصفو ولم نتعرض لذكر الكدر لوجدنا أن تشبيها له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته . فالاقتصار على أحد الأمرين لا يبطل الفرض من الكلام ، لأنّ غرضنا وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين الصفتين وأن إداهما لا تدوم ، من غير قصد إلى امتراج إداهما بالأخرى (١) . ولكن التفتازاني لا يعد ما ورد في قولنا : هو يصفو ويذكر من التشبيه بل هو استعارة بالكتابية (٢) . وهو بذلك يخالف عبدالقاهر لأنّه كما اتضح فإنّ القرزويني قد نقل رأي عبدالقاهر . ورأي التفتازاني أقرب إلى الصواب ففي قولنا : زيد يصفو ويذكر . تكون قد شبهنا زيداً بالماء ثم حذفنا المشبه به ورمزنا له بشيء من لوازمه والصفاء والذكر من صفات الماء ، واستنادها إلى الإنسان استعارة تخيلية .

ونقل التفتازاني ما قاله عبدالقاهر لبيان الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة . والفرق بينهما لا يشترط في التشبيهات المجتمعة كما في قولنا : زيد كالأسد والبحر والسيف . ترتيب الجمل على نفس مخصوص ، ولهذا إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افاده المعنى قبل الحذف ، فإذا قلنا زيد كالأسد والبحر لم يتغير المعنى ، ولو قدمنا التشبيه بالبحر أو بالسيف على التشبيه بالأسد لجاز ذلك أيضا ، بينما لا يصح ذلك في التشبيه المركب (٢) كما في قوله تعالى : " إنما مثل الحياة الدنيا كماء انزلاه من السماء فاختلط به ثبات الأرض مما يأكل الناس والأنسام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازْيَّنت وظنَّ أهلها أنهم قادرون

(١) أسرار البلاغة لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق هـ. ريتور ، دار المسيرة بيروت ٢٥ ، ١٩٧٩ م ، ٩٨-٩٩ والتلخيص ، ٢٦١-٢٦٠ والمطول ، ٣٢٦ .

(٢) المطول ، ٣٢٦ .

(٣) أسرار البلاغة ، ٩٧ والمطول ، ٤٤٦ .

عليها آتاهما أمرنا بيلاد أو نهارا فجعلناها حصينا كان لم تفن بالامس " (١) .

ففي صدر هذه الآية عشر جمل إذا فصلت، ووجه الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، ولو حذفنا منها جملة واحدة من أي موضع كان لا يخل ذلك بالمعنى من التشبيه^(٢).

ومن المواقع التي صرّح فيها التفتازاني باستفادته مما قاله عبدالقاهر : بيان البلاغة في التشبيه المفروق . " وهو التشبيه الذي يتعدد طرفاً فيؤتي أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالتشبيه به " (٤) . كما في قول أمري ، القيس :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً

لدي وذكرها المُنْتَاب والحسَف البالى (٤)

فهذا التشبيه إنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه ، لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه . فالكلام في البيت السابق معمود على تشبيه شيئاً بشيئين ضربة واحدة إلا أن أحدهما لا يدخل الآخر في الشبه (٥) . إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهما إلا أنه ذكر أولاً المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (٦) .

واعتمد التفازاني على ما قاله عبدالقاهر لبيان أن وجه الشبه مركب وكذا طرفيه في قول بشار بن برد :

٢٤ - الآية ، بونس) (

(٢) أسرار البلاغة ، ٩٦ - ٩٧ .

(٤) المطول ، ٣٣٨ .

(٤) ديوان امري، القيس ، ٣٨ .

^(٥) أسرار البلاغة ، ١٧٦ - ١٧٨ .

١) () المختصر / ٢٨٤

كأن مُشار النَّقْع فوق رُؤوسنا

وأسيافنا ليل تهاوي كواكب (١)

فالشاعر قصد تشبيه النَّقْع والسيوف فيه ، بالليل المتهاوي كواكب ، ولذلك وجب الحكم بأنَّ أسيافنا في حكم الصفة للمصدر لثلا يقع في تشبيه تفرق ، ويتوهم أنه كقولنا : كأن مشار النَّقْع ليل ، وكان السيوف كواكب . ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال ، لأنَّ الواو فيها بمعنى "ام" . وما يتبه على ذلك أنَّ قوله (تهاوي كواكب) جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل . والشاعر لم يقتصر على أن أرانا لمعان السيوف في أثناء المعركة كالكواكب في الليل ، بل عبَّر عن هيئة السيوف وقد سلت من أغمادها وهي تعلو وترسب ، وتجيء ، وتذهب ، وهذه الزيادة - وهي افاده هيئة السيوف في حركتها - زادت التشبيه تفصيلاً ، لأنها لا تقع في النفس إلَّا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة ، وذلك لأنَّ السيوف عند احتدام المعارك واختلاف الأيدي فيها للضرب اضطراباً شديداً وحركات سريعة ثم إنَّ تلك الحركات جهات مختلفة . وأحوالاً تنقسم بين الأعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض ، وأنَّ السيوف باختلاف هذه الأمور تتشابق وتتدخل وبقصد بعضها بعضاً ، ثم إنَّ أشكال السيوف مستطيلة . فنبه بشار على هذه الدقائق بكلمة واحدة هي (تهاوي) فلنَّ الكواكب إذا تهافت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتدخل ثم إنها بالتهاوي تستطيل أشكالها ، فإذا لم تزل عن أمكنها فهي على صورة الاستدارة (٢) . ويلحظ طول المادة التي اقتبسها التفتازاني من "أسرار البلاغة" وبعد ذلك قام بتوضيح مقصود عبدالقاهر من قوله : إنَّ أسيافنا في

(١) ديوان بشار بن برد ، تعليق محمد الطاهر بن عاشور وأخرين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، ١٩٥٤ م ، ٢٢٥/١ .

(٢) أسرار البلاغة ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ .

حكم الصلة للمصدر. معناه أنه ليس عطفاً على مثار النفع بل هو مما يتعلّق به معنى الاشارة؛ تكون الواو بمعنى (مع)، وهو كما يقال في قولنا: زيد ضارب عمرًا وبكرًا، إنّ بكرًا في حكم الصلة للضرب، وليس المراد أنَّ المشار بمعنى المصدر على ما سبق إلى الوهم (١). فهو هنا لم يكن مجردة نافذ لما قاله عبدالقاهر بل أزال ببساطة وقع في الأذهان حول كلام عبدالقاهر.

وكان ينبغي على التفتازاني أن يتحرى الدقة فيما نقله عن عبدالقاهر، فعبد القاهر جعل كلام الشاعر إلى قوله أسيافنا في حكم الصلة للمصدر (٢). بينما جعل التفتازاني كلمة أسيافنا فقط في حكم الصلة للمصدر (٣). وما هو جدير بالذكر أنَّ التفتازاني قد صرّح في "المطول" بأنه ينقد عن "أسرار البلاغة" أمّا في "المختصر" فقد تبنيَ رأي عبدالقاهر دون أن يصرّح بذلك عن عبدالقاهر (٤)، فبداء كأنه يذكر رأياً خاصاً به.

وعندما تحدثَ عن التشبيه البعيد الغريب، وهو التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به بعد فك وتدقيق النظر، لعدم ظهور وجه الشبه في بادئ الأمر إمّا لندرة حضور المشبه به أو لقلة تكرره على الحس، وإمّا لكثره التفصيل (٥). استعان التفتازاني بما قاله عبدالقاهر لبيان المقصود بعبارة "لكرة التفصيل" وهو قوله: أعلم أنَّ قولنا "التفصيل" عبارة جامدة، معناه أنَّ معك وصفين أو أوصاف فأنت تنظر فيها واحداً فواحداً وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وإنْ لك في الجملة حاجة إلى أن تنظر

(١) المطول ، ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٢) أسرار البلاغة ، ١٧٩ .

(٣) المطول ، ٣٢٣ .

(٤) المختصر ، ١٦٨ / ٢ - ١٦٧ .

(٥) المطول ، ٣٤٢ .

في أكثر من شيء واحد وأن تنظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة ، ثم أنه قد يقع على أوجه : أحدهما : أن تأخذ ببعضها وتدع بعضها كما فعل أمرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السن وجريدة في قوله :

جمعت ردينتا كان سناني

سن لهب لم يتصل بدخان (١)

والثاني : أن تنظر من المشبه في أمور تعتبرها كلها وتطليها فيما تشبه به ، وذلك كاعتبارك في تشبيه الشريا بالعنقود والأنجم أنفسها ، والشكل فيها واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب والبعد ، ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك في قول الشاعر :

وقد لاح في الصُّبْح الشُّرِيَا لمن رأى
كعنقود مُلَاحِيَّة حين نوّرا (٢)

والثالث : أن تنظر إلى خاصة في بعض الجنس كما في عين الديك في قوله:

وستقط كعين الديك عاورة محبتي
أباها وهيئان بِمَوْضِعِهَا وَكُرَا (٣)

فإنك لا تقصد منه إلى نفس الحمرة بل إلى مالبس في كل حمرة . وذلك أنَّ ما في لون عين الديك من تفصيل وخصوص يزيد على كون الحمرة رقيقة ناصعة والسوداد صافيا براقا . ثم قال : " واعلم أنَّ هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب والأعرف وإنما فدقائقه

(١) ديوان أمرؤ القيس ، ٤٧٨ وفي الديوان . حملت بدل جمعت .

(٢) ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، مكتبة دار العروبة - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٢ م ، ١٦٨ .

(٣) ديوان ذي الرمة ، شرح أبي نصر الباهلي ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مطبعة طربين - دمشق ١٩٧٢ م ، ٢ / ١٤٢٦ .

لا تكاد تحيط (١) " .

ومع أن التفتازاني قد نقل عن عبدالقاهر وتبين وجهة نظره .
إلا أنه قلل من الأبيات الشعرية والتحليل الأدبي الذي ذكره
عبدالقاهر والموازنات التي أجرأها بين تلك الأبيات لم ين مواطن
الجمال فيها .

ووجه الشبه عند التفتازاني هو المعنى الذي قصد اشتراك
الطرفين فيه تحقيقاً أو تخليداً ، ففي قوله : زيد كأسد فريد
وأسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية ، وغير ذلك من
المعاني ، مع أن شيئاً منها ليس وجه التشبيه ، فالمراد المعنى
الذي له زيادة اختصاص بهما وقد بيان اشتراكم فيه (٢) وتتابع
التفتازاني قائلاً : ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر التشبيه الدلالة
على اشتراك شيئاً في وصف من أوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة
في الأسد والنور في الشمس *

ومن المواقع التي ناقش فيها التفتازاني آراء عبد القاهر
الحديث عن تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع . فهي تقسم إلى قسمين:
الأول أن يكون الجامع داخلاً في مفهوم طرفي الاستعارة كما في قوله
عليه السلام : " خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيبة
طار إليها " (٣) فالجامع قطع المسافة بسرعة داخلاً في مفهوم العدو
والطيران ، إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو (٤) .

(١) أسرار البلاغة ، ١٤٨ ، ١٥٠ - ١٥٤ والمطول ، ٣٤٣ .

(٢) المطول ، ٣١٤ .

* السابق ، ٣١٤ ، ولكن لم تذكر على النص كما ورد في المطول في
كتابي عبد القاهر .

(٣) صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد
عبدالباقي ، دار أحياء الكتب العربية ، ١٥٠٤/٣ .

(٤) المطول ، ٣٦٥ والتلخيص ، ٣١٠ .

ثم نقل التفتازاني ما قاله عبدالقاهر في التفرقة بين استعارة الطيران للعدو ، وبين الاستعارة في نحو قولنا : رأيت أسدًا . فالاشتراك في المثال الثاني في صفة توجد في جنسين مختلفين فجنس الإنسان غير جنس الأسد . بينما الأمر ليس كذلك في الطيران والعدو فإنهمما جنس واحد فكلاهما مرور وقطع للمسافة ، وإنما يقع الاختلاف بالسرعة وهذا لا يوجب اختلافا في الجنس . وبعد ذلك بيان عبد القاهر أنَّ الفرق بين استعارة الطيران للعدو وبين استعارة المرسن لأنَّ الإنسان مع أنَّ في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في لأنَّ والعدو وإنَّ خصوص الوصف الكائن في طار مراعي في استعارته للعدو بخلافه خصوص الوصف في المرسن فإنه لم يرَ (١) ، والحاصل أن التشبيه منظور في استعارة الطيران للعدو بخلافه في استعارة المرسن للأنف ولهذا يعدَّ مجازاً مرسلاً .

والقسم الثاني من الاستعارة : أن لا يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين كما في استعارة الأسد للرجل الشجاع . والشمس للوجه المتهلل . والقرزويوني والتفتازاني لا يعتبران الجامع في المثالين السابقين داخلاً في الطرفين (٢) . بينما نصر عبد القاهر على أنَّ الوصف الجامع بين الأسد والرجل في "رأيت أسدًا" هو الشجاعة وهي على حقيقتها موجودة في الإنسان وبالتالي يكون الجامع داخلاً في الطرفين (٢) ، وللإvidence عن ذلك يقول التفتازاني : بأن ما قاله عبد القاهر فيه تسامح للقطع بأنَّ الأسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له ، وأمّا المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منها ، ولو كان المستعار له هو المجموع المركب منها لصح أنَّ الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين

(١) أسرار البلاغة ، ٥٩ - ٦٠ .

(٢) الإيضاح ، ٦٩/٥ والمطمول ، ٣٦٦ .

(٢) أسرار البلاغة ، ٥٨ .

باعتبار أنه غير داخل في مفهوم المستعار منه وهو الأسد (١) .

وقارن التفتازاني بين قول الشاعر :

لو شئت أن أبي دمابكيته

عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (٢)

وقول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهري :

ولم يبق مني الشوق غير تفكري

فلو شئت أن أبي بكير تفكرا (٣)

فالاول ذكر فيه المفعول بعد فعل المشيئة ، لأنّ تعلق الفعل بالمفعم كان غريباً ، وذلك حتى يتقرر في نفس السامع ويائس به ، بينما قول الثاني ليس منه ، لأنّ المراد بالاول البكاء الحقيقى ، لا البكاء التفكري كما عند الثاني ، لأنّه أراد القول : أفنانى التحول فلم يبق مني غير خواطر تحول في ، حتى لو شئت البكاء لن أجد الدمع . وخرج بدلاً منه بباء التفكير ، فهو لم يرد ايقاع فعل المشيئة على بباء ، بل بباء مطلق مبهم ، فخرج بدلاً منه بباء التفكير (٤) . وهذا ما فهمه التفتازاني من كلام عبدالقاهر في "دلائل الاعجاز" (٥) ورفض ما عدا ذلك من الأقوال التي قيلت لتفسير وتوجيه ما ورد في البيت السابق ، لأنّه وجد تفسير عبدالقاهر أكثر اقناعاً وأكثر صحة .

(١) المطورو ، ٣٦٧ .

(٢) معاهد التنصيص ، ٨٥/١ .

(٣) السابق ، ٨٨/١ .

(٤) المطورو ، ١٩٣ - ١٩٤ .

(٥) دلائل الاعجاز ، ١٦٧ .

بين التفتازاني والزمخشي :

ومن الأعلام الذين اعتمد التفتازاني على آرائهم في عرض قضيائه البلاغية الزمخشي ، ومن الطبيعي أن نجد أثر الزمخشي واضحًا في "المطورو" ، لأنَّ سلتفتازاني حاشية على "الكشف" وقام أيضًا بشرح كتاب الزمخشي المعنى "النعم السوابع" في شرح "الكلم النوابع".

ولم يتاثر التفتازاني وحده بما قاله الزمخشي ، بل نجد تشابهاً كبيراً بين أتباع المدرسة الكلامية والزمخشي في تقسيم البلاغة إلى علوم ، فالزمخشي قد فرق بين علمي البيان والمعانى . جاء ذلك أثناء حديثه عن أهمية البلاغة للمفسر ، عندما قال : ولا يتصدى منهم (المفسرون) أحد لسلوك تلك الطرائق ! لاَ رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن . هما علم المعانى وعلم البيان (١) . لاَ أن الزمخشي لم يضع خدا فاصلاً بينهما كما فعل أتباع المدرسة الكلامية ، لأنَّ هدفه كان مختلفاً فهو لم يؤلف كتاباً بلاغياً محضاً . وأمّا علم البديع عند الزمخشي فهو تابع للمعنى والبيان وليس علمًا قائماً بذاته (٢) ، ولذلك لم يهتم به كثيراً . وتحدث الزمخشي عن البديع خلال تفسيره لقوله تعالى : "وجلتكم من سبأ بنياً يقين" (٣) . وهذا هو موقف أتباع المدرسة الكلامية من البديع ! لاَ أنهم أعطوا البديع مزيداً من الاهتمام ، وذكروا أقسامه ومثلوا لكل نوع من أنواعه .

ومظاهر تأثر التفتازاني بالزمخشي كانت ظاهرة في "المطورو" لأنَّ التفتازاني قد استوعب جيداً ما قاله الزمخشي ، ووظفه توظيفاً

(١) مقدمة الكشف ، ١/٦ .

(٢) السابق ، ٢١٠/٢ .

(٣) النمل ، الآية ٢٢ والكشف ، ٢/٣٦٠ .

حسنا في توجيهاته وردوده يتضح ذلك فيما يلي :

بعد أن ذكر التفتازاني تعريفه الكنية : " بانها لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه "(١) ، بين أن ارادة المعنى جائزة لا واجبة ، وقد تمتلك ارادة المعنى الحقيقي بواسطة خصوص المادة (٢) . كما ذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى : " لِيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ "(٣) انه باب من الكنية كما في قولهم مثلك لا يدخل ، لأنهم إذا نفوه عن يمثاله وعنهم يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه فقولنا : ليس كالله شيء ، وقولنا : ليس كمثله شيء عبارتان متلاقيتان على معنى واحد وهو نفي الممااثلة عن ذاته مع أنه لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكنية من المبالغة ، ولا يخفى هنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي الممااثلة عن هومماشل له وعلى أخص أوصافه (٤) .

وعندما تحدث التفتازاني عن التعريف نقل ما قاله الزمخشري في التفرقة بين الكنية والتعريف فقد عرّف الزمخشري الكنية : " أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له" . أمّا التعريف : " فهو أن تذكر شيئا تدر به على شيء ولم تذكره ، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه جئتك لأسلمه عليك فكانه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويع ، لأنّه يلوح منه ما يريده (٥)" . وهذا يعني أن الزمخشري قد فصل فصلا تماما بين الكنية والتعريف خلافا لغيره من البلاغيين ، ولكن التفتازاني ذكر ما قاله الزمخشري ضمن عرضه لمجموعة من الآراء التي قيلت في الكنية والتعريف لكل من السكاكي

(١) التلخيص ، ٣٤٧ والمطول ، ٤٠٧ .

(٢) المطول ، ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٣) الشورى ، الآية ١١ .

(٤) الكشف ، ٢١١/٢ .

(٥) السابق ، ٢٨٢/١ - ٢٨٣ والمطول ٤١٢٦ - ٤١٣ .

والقزويني وابن الأثير وكل منها كان له رأيه المعاير لما قاله الآخر ، ومما يؤخذ على التفتازاني في هذا المجال أنه اكتفى بنقل ما قاله الزمخشري كما هو دون تعليق عليه فلم يتضح إذا كان يتبنّاه أم يعارضه .

وفيما يتعلق بحذف المفعول في قوله تعالى : " ولما ورد ما مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان " (١) رجح التفتازاني ما قاله السكاكى بأنّ الحذف كان لمحرر الاختصار لنيابة قرائين الأحوال عن ذكره ، والمراد يسقون مواشיהם وتذودان غنمهما ولا تسقيان غنمهما حتى يصدر الرعاء مواشיהם (٢) ، على ما قاله عبدالقاهر والزمخشري إنّ حذف المفعول في الآية للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم ، أي يصدر منهم السعي ومنهما الذود ، وأمّا أنّ المسقي والمذود إبل أو غنم فخارج عن المقصود (٣) . ثم علل اختياره لرأي السكاكى بأنه أقرب إلى التحقيق ، " لأنَّ الترجم لم يكن من جهة صدور الذود عندهما وصدر السعي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشיהם حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما ، وكان الناس يسقون غير مواشיהם بل غنمهما مثلاً لم يصح الترجم (٤)" .

وكما يظهر فإنَّ التفتازاني قد علل اختياره لرأي السكاكى ، وبين ذلك فحسب بل مصح السكاكى وأثني عليه لأنَّه توصل إلى رأيه السابق بعد تاممه كلام الشيختين عبدالقاهر والزمخشري ، وغفل عن ذلك الجمهور فاستحسنوا كلام الشيختين على حساب السكاكى (٥) .

(١) القصر ، الآية ٢٢ .

(٢) المفتاح ، ٢٢٩ .

(٣) دلائل الأعجاز ، ١٦١ - ١٦٢ والكشف ، ٤٠١/٣ .

(٤) المطهول ، ١٩٧ .

(٥) السابق ، ١٩٧ .

وقد ظهر لنا خلال الحديث عن منهج التفتازاني أنه كان يميل إلى التوفيق بين الآراء، قدر استطاعته، وإذا شعر أنَّ الرأيين يقبلان من الوجهة البلاغية، كان ينبع إلى ذلك. وما يثبت هذا الكلام أنَّ التفتازاني قد أشار إلى الاختلاف الوارد بين كلامي الزمخشري والقزويني في حذف المفعول في قوله تعالى: "ما ودعاك ربك وما قلَّ" (١) فالزمخشري يرى أنه حذف لاختصار اللفظي لظهور المحفوظ (٢) ومثاله قوله تعالى: "والذاكرين الله كثيراً والذكريات" (٣) أي وذاكراته. بينما يرى القزويني أنه حذف للرعاية على الفاصلة، وتقديره ما قلَّ (٤). وبعد أن نقل الرأيين السابقين، وفق بينهما بقوله: "قد يجتمع في المثال الواحد عدة من الأغراض المذكورة" (٥).

بين التفتازاني أنه لا خلاف بين رأي الزمخشري والسكاكى والقزويني في قوله تعالى: "لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو الله واحد" (٦). وإن كان السكاكى قد أورد الحديث عن الآية السابقة في باب عطف البيان (٧)، لأنَّ ما ورد فيها وصف صناعي جيء به بلا يضاح والتفصير. وأورده القزويني في باب الوصف، وذكر أنه للبيان والتفصير (٨). وقار الزمخشري: إنَّ الاسم الحامل لمعنى الأفراد والتثنية دال على شيئاً على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أردت

(١) الصحن، الآية ٣.

(٢) الاكتشاف، ٥٣٩/١.

(٣) الاحزاب، الآية ٣٥.

(٤) لا يضاح، ١٥٨/٢.

(٥) المطول، ١٩٧.

(٦) السحل، الآية ٥١.

(٧) المفتاح، ١٩٠.

(٨) لا يضاح، ٤٢ - ٤١/٢.

الدلالة على أنَّ المعنى به منها ، وأنَّ الذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده (١) ، وهو هنا يقصد ببِيُؤكده يقرره ويتحققه وليس أنه تأييد صناعي (٢) ، لأنَّه ذكر في "المفصل" أنَّ قوله تعالى : "نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ" (٣) مثال للوصف المؤكَد نحوه : أَمْنُ الدَّابِرِ (٤) . إذن كل من اثنين وواحد في الآيات السابقة ، وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير ، كما في قوله تعالى : "وَمَا مِنْ دَابَةٍ فِي الْأَرْضِ" "وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ" (٥) . لبيان أنَّ القصد إلى الجنس دون العدد ، فالآياتان تشتريكان في أنَّ الوصف فيهما للبيان ، وتختلفان أنَّ (الهين اثنين) ، و (إله واحد) القصد فيهما إلى العدد دون الجنس ، وفي دابة وطائر القصد إلى الجنس دون العدد (٦) .

ثم يختتم التفتازاني مناقشته بقوله : "وتقرير هذا البحث على ما ذكرت ، مما لا مزيد عليه للمنصف وبه يتبيَّن أنَّه لا خلاف هنالك بين صاحب "الكشف" و "المفتاح" و "الايضاح" على ما توهَّمه البعض" (٧) . وقال عن التورية : هي "أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد منها" (٨) وهذا هو تعريف القرزويني . وفيما يتعلق بقوله تعالى "الرَّحْمَنُ عَلَى السَّرْعَةِ أَسْتَوِي" (٩) فقد نقل آراء الزمخشري وعبدالقاهر والقرزويني فيها ، ثم بين التوافق

(١) الكشف ، ٢/٦١٠ .

(٢) المطول ، ٩٨ .

(٣) الحاقة ، الآية ١٣ .

(٤) شرح المفصل ، شرح ابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، ٤٧/٢ .

(٥) الأنعام ، الآية ٣٨ .

(٦) المطول ، ٩٨ .

(٧) السابق ، ٩٨ .

(٨) السابق ، ٤٢٥ والتلخيص ٣٥٩٦ - ٣٦٠ .

(٩) طه ، الآية ٥ .

الوارد في رأي عبدالقاهر والزمخشي وعند التفتازاني أنَّ القزويني موافق لهم لولا أنه يجاري أهل الظاهر من المفسرين الذين يعتبرون الآية مثلاً للتورية^(١) . وإنما هي تمثيل كما قال الزمخشي : لأنَّه لم تكن الاستواء على العرش ، وهو سرير الملك مما يرافق الملك جعلوه كنابة عن الملك ، ولم تكن امتناع هنها المعنى الحقيقي صار مجازاً . وكذا قوله تعالى : " والسماء بنيناها بأيدٍ "^(٢) ، تمثيل وتصوير لعظمته سبحانه وتعالى .

وقد شدد النكير على تفسير اليد بالنعمـة والآيدي بالقدرة والاستواء بالاستيلا ، واليمين بالقدرة^(٣) .

ولم يكن رأي عبدالقاهر بعيد عن هذا التفسير عندما قال في "دلائل الاعجاز" : إنهم وإن كانوا يقولون المراد باليمين القدرة بذلك تفسير منهم على الجملة ، وقصدهم إلى نفي الحارحة بسرعة خوفاً على السامع من خطرات تقع للجهال ، وأهل التشبيه، ولا فكل ذلك طريق التمثيل^(٤) .

بينما ذكر القزويني في قوله تعالى : " الرحمن على العرش استوى" أراد بستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن بشيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار . وفي قوله تعالى : " والسماء بنيناها بأيدٍ " أراد بأيد معناه البعيد (القدرة) وقد قرن بما يلائم المعنى القريب (الحارحة المخصوصة) وهو قوله بنيناها أي مما مثال للتورية^(٥) .

(١) المطهور ، ٤٢٥ .

(٢) الذاريات ، الآية ٤٧ .

(٣) الكشف ، ٥٣ - ٥٢/٢ .

(٤) هذا ما قاله التفتازاني نقلاً عن دلائل الاعجاز ، ولكن عبدالقاهر ذكر الرأي السابق في أسرار البلاغة ، ٢٣٢ .

(٥) الريضاح ، ٦/٢٨ - ٢٨ .

ومما يدل على أن التفتازاني كان يعمل فكره فيما ينقله عن غيره ، أنه لم يكن يكتف بنقل الكلام كما هو دون تحليل أو نقاش لما ورد فيه . وهذا يظهر من خلال حديث التفتازاني عن تعقيب المسند إليه بضمير الفصل فقد بينَ أنَّ بعض الناس زعموا أنَّ ضمير الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند إليه ، يكون لقصر المسند إليه على المسند ، ودليلهم ما قاله : الزمخشري في قوله تعالى : " وأولئك هم المفلحون " (١) حيث قال : " إنَّ معنى التعريف في المفلحين بدلالة على أنَّ المتفقين هم الذين إن حصلت لهم صفة المفلحين وتحققو ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة " (٢) . وهم فهموا من قوله : " لا يعدون تلك الحقيقة " أنهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتتجاوزونها إلى صفة أخرى . وهو يرى أنَّ هذا خطأ وقعوا فيه نتيجة لقلة تدبرهم لكلام القوم وعدم التدرب في هذا الفن ، فالزمخشري يقصد من كلامه السابق أنَّ الخبر المعرف باللاد معنى آخر (٣) ، وهذا المعنى ورد في قول عبدالقاهر أثاء حديثه عن تعريف الخبر في قوله : هو البطل المحامي ، فأنت تريده أن تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ، فإن كنت تصوّرته حق تصوّره فعليك بصاحبك يعني زيداً فإنه لا حقيقة له وراء ذلك (٤) . وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ كلام الزمخشري صريح بأنَّ فائدة الفصل الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبر لا صفة ، ولذلك على أنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره (٥) .

(١) البقرة ، الآية ٥ .

(٢) الكشاف ، ٤٦/١ .

(٣) المطورو ، ١٠٥ .

(٤) دلائل الأعجاز ، ١٨٢ .

(٥) المطورو ، ١٠٥ .

ولكن هذا لا يمنع من أن يكون ضمير الفصل للتخصيص أي لقصر المسند على المسند إليه نحو : زيد هو أفضل من عمرو (١) . وهذا ما ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى : " أَولَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنِ الْعَبَادِ " (٢) هو للتخصيص والتأكيد (٣) ، وقد يكون بمقدمة التأكيد إذا كان التخصيص حاصلاً بدونه ، لأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه كما في قوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ " (٤) أي لا رزاق إلا هو (٥) .

ومما يؤخذ على التفتازاني ، بيانه بطلان ما اعتقده بعضهم بأنَّ الزمخشري عدَّ ما ورد في مثل قوله تعالى : " وَمَا يَسْتَوِي البحْرُانْ هَذَا عَذْبُ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابَهُ وَهَذَا مَلْحٌ أَجَاجٌ " (٦) استعارة لأنَّه قال : " ما ورد في الآية من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة (٧)" وعند التفتازاني أنَّ الزمخشري لا يقصد ذلك ، لأنَّ ما ورد في الآية تشبيه لا استعارة ، لأنَّه لا يصح أن يراد بالبحرين المؤمن والكافر بدلاً عنه قوله تعالى بعذبك " من كل تأكلون لحمًا طرياً وتستخرجون حلبة تلبسونها " (٨) وإنما المراد تفضيل البحراً لأجاج على الكافر بأنه قد يشارك العذب في منافع والكافر خلو من المنفعة (٩) . ويحق لنا التساؤل وأين التشبيه في الآية السابقة بناء على تفسير التفتازاني !!

(١) المطرول ، ١٠٥ .

(٢) التوبة ، الآية ١٠٤ .

(٣) الكشف ، ٢٠٨/٢ .

(٤) الذاريات ، ٥٨ .

(٥) المطرول ، ١٠٦ .

(٦) فاطر ، الآية ١٢ .

(٧) الكشف ، ٢٠٧/٤ .

(٨) فاطر ، الآية ١٢ .

(٩) المطرول ، ٣٦٠ .

ولم يكن التفتازاني يعتبر كل ماقاله الزمخشري صحيحا ، ومن ذلك مخالفته للزمخشري فيما ذهب إليه من أنـ (بشر المؤمنين) في قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله " (١) إلى قوله تعالى وبشر المؤمنين . فالزمخشري يرى أنـ قوله (وبشر المؤمنين) عطف على (تؤمنون)؛ لأنـ بمعنى آمنوا (٢)، ولكنـ هذا التفسير لم يقنع التفتازاني ، لأنـ المخاطب في (تؤمنون) هو المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى (تؤمنون بالله ورسوله) والمخاطب في (بشر) هو النبي عليه السلام ، ولا يخفى أنه لا يحسن عطف الامر المخاطب على الامر لمخاطب آخر إلاـ عند التصرير بالنداء نحو : يا زيد قم واقعد يا عمر ، لذا فالأحسن أنـ يقال أنه عطف على (قل) مرادا قبل (يا أيها الذين آمنوا) أي قل يا محمد كذا وبشر . والاحتمال الثاني أن يكون معطوفا على محدود ، أي فابشر يا محمد وبشر (٢) .

ومن المواقع التي انتقد فيها التفتازاني تفسيراً للزمخري ، انتقاده لما قاله الزمخري في تفسير الاستثناء الوارد في قوله تعالى : "..... إِلَّا مَا شاءَ رَبُّكَ إِنْ رَبُّكَ فَعَزَّالٌ لَمْ يُرِيدْ " (٤) وقوله تعالى : "..... إِلَّا مَا شاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَحْذُوذٍ " (٥) وعلل التفتازاني رفضه بأنَّ أثر الاعتزال واضح في تفسير الزمخري . أمَّا التفسير الذي ارتضاه التفتازاني لتفسير الاستثناء الوارد في الآية إنَّ فِسَاقَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَخْلُدُونَ فِي النَّارِ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَا يَخْلُدُونَ فِيهَا وَهُمُ الْمُؤْمِنُونَ الْفَاسِقُونَ الَّذِينَ فَارَقُوا الْجَنَّةَ أَيَامًا

(١) الصفة ، الظاهرة .

٢) الكشاف ، ١ / ٤٠ .

(٢) المطول : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٤) هود ، الآية ١٠٧

(٥) هود ، الآية ١٠٨

وقد ظهر لنا بعد دراسة "المطول" أنَّ التفتازاني كان يتحنَّب الخوض في التفاصيل التي لا تخدم القضية البلاغية التي يتحدث عنها ومن أمثلة ذلك: أبيه عدم اقتناعه بما قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ" (٢). وعبرَ التفتازاني عن عدم اقتناعه بقوله: "وَهُنَّا أَبْحَاثٌ لَا يَحْتَمِلُهَا الْمَقَامُ" (٣). وهذا مما يحمد له، ويستحق الثناء عليه، خلافاً لغيره من البلاغيين الذين كانوا كما قال التفتازاني يطيلون المطولات . ومما يدل على أنَّ التفتازاني كان يتحرَّى الدقة فيما يكتبه ، أنه تنبَّه إلى الاختلاف الوارد في روایتي الصحاح والفائق (٤) ، حول غرابة اللفاظ الواردة في القول المشهور : "مَا لَكُمْ تَكَأَنُّمْ عَلَيْيَ" كما ت Kapoorُون على ذي جنة افتقعوا عنى " فقد نسبه الجوهرى إلى عيسى بن عمر النحوي (٥) ، بينما نسبه الزمخشري إلى أبي علقة عندما مرَّ في أحد طرق البصرة (٦). وبعد العودة إلى الصحاح والفائق تبين صحة مانبه إليه التفتازاني وهو الاختلاف في اسم قائل القول السابق . وإن لم يترتب على هذه الملحوظة أي فائدة بلاغية، ولكنها مؤشر على مدى حرص التفتازاني على تحري الدقة فيما يكتبه .

(١) المطول ، ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) المائدة الآية ، ٦٩ والكشف ، ٦٦٠/١ - ٦٦١ .

(٣) المطول ، ١٤٠ .

(٤) السابق ، ١٨ .

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر اسماعيل بن حماد، مادة كأس، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٥٦م .

(٦) المائق في غريب الحديث للزمخشري، ضبط محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد النجداوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧م ، ٣٩٢/٢ .

بين التفتازاني والسكاكى :

وصف القزويني في مقدمة "التلخيص" القسم الثالث من "المفتاح" "بأنه أعظم ما صنف في البلاغة من الكتب المشهورة نسعاً، لكونه أحسنها ترتيباً، وأتمها تحريراً، وأكثرها للأصول جمعاً. ولكنه كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد . وأنه قابل لاختصار وافتقار إلى الايضاح والتجريد (١)" . وهذه الأسباب التي "التلخيص" الذي سيكون خالياً من الحشو والتطويل والتعقيد ، وسيكون منفتحاً ، سهل المأخذ ، وترتيبه ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيب السكاكى (٢) .

ومما لا شك فيه أنَّ القزويني قد بات في ذكر المأخذ التي أخذها على "المفتاح" وهذا انتصار التفتازاني للسكاكى وقال : "ولعمري لقد أفرط القزويني في وصف القسم الثالث من "المفتاح" بما ذكر" (٣) .

وقراءة متأنية "لمفتاح" تؤكد صحة ما قاله التفتازاني، فهو كان "المفتاح" كما وصف القزويني لما وجدنا هذا الكم الهائل من الشرح والحواشى والدراسات التي تدور حول "المفتاح" ومن ضمنها "التلخيص" والتي لم تخرج عما رسمه السكاكى ، ولما شغل "المفتاح" الدارسين عدة قرون متواتلة .

والتفتازاني يوافق القزويني على أنَّ تلخيصه جاء مختصراً مؤدياً الغرض المقصود منه ، لكنه لا يوافقه على أنَّ كتابه سهل المأخذ ، وأنه سهلَ الأمر على دارسي البلاغة . فتلخيصه لا يخلو من الفوضى، ويشتمل على بعض الأسرار والخفايا التي صعب فهمها على بعض

(١) التلخيص ، ٢٢ .

(٢) السابق ، ٢٣ .

(٣) المطول ، ١٢ .

الدارسين (١) ، لذا قام التفتازاني بازالة الابهام والغموض عن طريق شرحها في "المطهور" تارة وفي "المختصر" تارة أخرى . ومن أولى القضايا البلاغية التي ذكرها السكاكي وترك أثرا واضحا فيما قاله التفتازاني قضية اعجاز القرآن الكريم . والتفتازاني يعلي من شأن البلاغة ، لأنّ من خلالها يتم الكشف عن وجوه الاعجاز في القرآن الكريم ، ولهذا كانت البلاغة من أجل العلوم وغايتها من أشرف الغايات ، وهو بذلك يتفق مع الفزويني وغيره من البلاغيين على أنه بعلم البلاغة يتم الكشف عن وجوه اعجاز في نظم القرآن (٢) .

وعند التفتازاني أنّ الرأي السابق لا يتعارض مع ما ورد في "المفتاح" من أنّ مدرك الاعجاز هو الذوق، ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنه ، ويمكن اكتساب الذوق من طول خدمة علمي البيان والمعانى (٣)، وهذا ما أكدته السكاكي في أكثر من موضع . فقد قال - في علم الاستدلال - "وجه الاعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق إليه إلا طول خدمة هذين العلمين (٤)" . وقال أيضاً: "لا علم بعد الأصول أكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين (٥)" .

وهذه نظرة تعتمد على الذوق ولا يدرك الروحاني أكثر من اعتمادها على التعليقات التي أوردها كثير من العلماء ، وهذا مما يحمد للسقاكي الذي عاش في زمن تحكم المفهوم فيه ، وأخذت النظرة

(١) المطهور ، ٤ - ٣ .

(٢) التلخيص ، ٢٢ والمطهور ، ٩ .

(٣) المفتاح ، ٤٦ .

(٤) السابق ، ٤٦ .

(٥) السابق ، ٤٧ .

العقلية تطغى في التعليل والتفسير (١) .

والتفساري يتفق مع السكاكي على أنه لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراته بحقيقة لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ، فلاد يدخل كنه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشامل (٢) . والقرآن معجز ، لأنـه في أعلى مراتب البلاغة لاشتمالـه على الدقائق والأسـرار والخواصـ الـخارجـة عن طـوقـ البــشرـ (٣) .

وعلى هذا يكون طريق معرفة الاعجاز هو تكوين الذوق الفني ، والممارسة الأدبية للبلاغة على ما تقتضي به أصول التربية الفنية الصحيحة ، وبهذا الاعتبار لن يمـيـن ذلك الاعـجازـ الـذـوقـيـ بـدرـسـ تعـرـيفـاتـ التـفـتـازـانـيـ وـمـنـاقـشـاتـهـ وـتـمـحـلاتـ حـواـشـيـ ،ـ وـالـخـوـصـ فيـ الـخـلـافـ علىـ الـاسـتعـارـةـ وـأـشـاهـهاـ ؛ـ لأنـ ذلكـ لـنـ يـكـونـ ذـوقـ أـدـبـياـ ،ـ وـلنـ يـحـقـقـ الـفـرـضـ الـبـلـاغـيـ وـلـاـ الـدـيـنـيـ منـ اـدـرـاكـ الـاعـجازـ (٤) .

وقد تنتبه التفتازاني إلى قضية مفادها : " أنـ اتقان علوم البلاغة والإحاطة بها لا يجعلـانـ الإنسـانـ يـؤـلـفـ كـلـامـاـ يـصـلـ إـلـىـ الـطـرفـ الـأـعـلـىـ لـلـبـلـاغـةـ شـمـ إنـ كـثـيرـاـ مـنـ مـهـرـةـ هـذـاـ الفـنـ نـجـدهـمـ لـاـ يـسـتـطـيـعـونـ تـأـلـيفـ كـلـامـ بـلـيـغـ فـضـلاـ عـنـ حدـ الـاعـجازـ (٥)" . ويؤيد ذلكـ ماـ قـالـهـ الدـكـتـورـ فـضـلـ عـبـاسـ :ـ "ـ أـذـكـرـ أـنـيـ التـقـيـتـ فـيـ باـكـسـتـانـ بـجـمـاعـةـ يـحـفـظـونـ "ـ التـلـخـيمـ"ـ لـلـقـزـوـيـنـيـ ،ـ وـقـدـ قـرـأـواـ شـرـوحـهـ ،ـ وـمـعـ ذـكـ يـعـرـ علىـ اـحـدـهـمـ أـنـ يـكـونـ جـمـلـتـيـنـ وـيـنـطـقـ بـهـمـاـ عـلـىـ حـالـ يـرـضـيـ الـمـتـكـلـمـ ،ـ إـذـنـ لـاـ يـظـنـنـ طـانـ أـنـ حـفـظـ الـقـوـاعـدـ وـحـدـهـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـجـعـلـ صـاحـبـهـاـ

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٣ م ، ٢٥١/١ .

(٢) المطول ، ١٠ .

(٣) السابق ، ٩ .

(٤) مناهج التجديد ، ١٧٤ .

(٥) المطول ، ٣٠ .

ومن الموضع التي تبرز فيها شخصية التفتازاني مناقشة لا عتراضات القزويني على تعريف السكاكي لعلم المعاني: " بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره (٢)" .

وعرفته القزويني: " بأنه علم يعرف به أحوال النطق العربي التي بها يطابق مقتضى الحال (٣)" وقد برر القزويني عدوه عن تعريف السكاكي بشذلة أسباب ، ناقش التفتازاني اثنين منها قول القزويني: أولا إنّ التتبع ليس بعلم ، فلا يصح تعريف شيء من العلوم به . وثانيا : لأنّ السكاكي فسّر التراكيب بـ تراكيب البلفاء ، ولا شك أنّ معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة (٤) التي عرفها: "بلغة المتكلم في تادية المعنى حدا له اختصاص بتوفيقية خواص التراكيب حقها ، وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (٥)" . فإن أريد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلفاء ، وهو الظاهر ، فقد جاء الدور (٦) . أمّا الاعتراض الثالث الذي ذكره القزويني وهو أنّ قول السكاكي "غيره" في تعريفه لعلم المعاني ، مبهم لم يبين مراده به (٧) . فلم يتطرق التفتازاني إليه .

(١) البلاغة فنونها وأفاناتها (علم المعاني) ، ٦١ ، ٦٢ .

(٢) المفتاح ، ١٦١ .

(٣) التلخيم ، ٢٧ .

(٤) الالياضاح ، ٥٤/١ .

(٥) المفتاح ، ٤١٥ .

(٦) الالياضاح ، ٥٤/١ .

(٧) السابق ، ٥٥/١ .

ويرد التفتازاني على القزويني بأنَّ مراد السكاكي بالتبغ المعرفة ، أي أنه معرفة حاملة من تشبع تراكيب البلاغة . وعلى الاعتراف الثاني : حتى لو سلمنا أنه قصد بالتراكيب تراكيب البلاغة الموصفين بالبلاغة ، فإنَّ معرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور في التعريف . إذ يجوز أن يعرف بحسب عرف الناس أنَّ امرأ القيس - مثلاً - بلية فيتبع خواص تراكيبه من غير أن يتصور المعنى المذكور للبلاغة (١) .

والتفتازاني يرى أنَّ قلة التأمل في كلام السكاكي ، رغم وضوحه هي التي دفعت القزويني وغيره إلى الاعتراف على كلام السكاكي (٢) ، ولهذا لم يوافق على تعريفه لعلم المعانى ، ويرفض اعتراضه على السكاكي ، لأنَّه يرى أنَّ تعريف السكاكي أحسن وأكثر دلالة . وهذا حق فقد أبان السكاكي في تعريفه خير إبانة عن هذا العلم . أمَّا تعريف القزويني فلم يوضح علم المعانى توضيحاً كاملاً (٣) ، ثم إنَّ تعريف القزويني بحاجة إلى بيان المقصود بـ "أحوال اللفظ" الواردة فيه . وهذا ما جعل التفتازاني يقول : "المقصود بها الأمور العارضة له من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وغير ذلك ، من حيث مطابقتها لمقتضى الحال (٤)" ، ولهذا ذكر التفتازاني التعريف الذي يراه مناسباً أكثر من التعريفين السابقيين فهو "علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال (٥)" . وتعريف التفتازاني أوضح وأدق من تعريف القزويني . ووجه الدقة فيه أنه قال : تطبيق الكلام ولم يقل "أحوال اللفظ" فلم يضطرنا إلى ما اضطرنا إليه تعريف القزويني من

(١) المطول ، ٣٦ .

(٢) السابق ، ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) القزويني وشرح التلخيص ، ٥٧٦ .

(٤) المطول ، ٣٦ .

(٥) السابق ، ٣٥ .

توضيح المراد بأحوال اللفظ .

وبما أنَّ علم المعاني يعني بأحوال مطابقة اللفظ ، لذا يخرج عن التعريف السابق علم البيان ، لأنَّ كون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية ، وإن كانت أحوالاً للفظ قد يتضمنها الحال ، لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، إذ ليس منه أنَّ الحال الفلاحي يتضمن ايراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك (١) .

ولو ناقش القرويبي السكاكي في أنَّ تتبع خواص تراكيب الكلام غير مقتصر على علم المعاني وحده ، وإنما يشمل علم البيان أيضاً ، وكذا مطابقة الكلام لمقتضى الحال ليست موجودة في علم المعاني فقط ، وإنما هي كائنة كذلك في علم البيان ، لما ابتعد عن الصواب ، وفيما يتعلق بالتشبيه وعلم البيان فقد اتفق التفتازاني مع القرويبي على أنَّ علم البيان يشمل التشبيه والمجاز والكناية وهو بذلك يدخلان التشبيه في علم البيان خلافاً للسكاكي (٢) ، الذي أخرجه في بادئ الأمر من البيان ، تكون الدلالة فيه دلالة وضعية ، ولما كان في المجاز ما يبتني على التشبيه تعين التعرض له ، فاحتار السكاكي وأدخله في البيان ، لأنَّ من مهر في التشبيه ملك زمام التدريب في السحر البياني (٣) ، كما أنه لم يجعله مقدمة لدراسة الاستعارة لكثره مباحثه وجموم فوائده ، فاستحق أن يجعل أصله برأسه (٤) .

وأحسن التفتازاني صنعاً وحسم هذه القضية عندما قال: " وانت خبير بما في كلام السكاكي السابق من الاضطراب ، واقرب ان يقال

(١) المطول ، ٣٥ .

(٢) التلخيص ٢٢٨، والمطول ٣٠٩ .

(٣) المفتاح ، ٢٣١ .

(٤) المطول ، ٣٠٩ .

هو: علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكتابية ، ثم يستغله بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الأبحاث التي أوردها السكاكي في صدر هذا الفن (١)" . وهذه نظرة تتم عن حسن تصرف ، وتقليل للنقاش والجدال الذي لا طائل من ورائه ، وبذلك أراح نفسه من عناء التعليل ، وأراح الآخرين عناء الحيرة للتوفيق بين الآراء المضطربة والمتناقضة أحياناً .

وأساس هذه المشكلة يعود لأنَّ السكاكي قال في تعريف علم البيان : "هو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة ، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام ل تمام المراد منه (٢)" . فكان لا بدَّ من بحث الدلالة بأنواعها ، لأنَّها دخلت في تعريفه وصارت جزءاً منه . ولكنَّ هذا البحث أقحم موضوعات فلسفية لا جدوى من بحثها في البلاغة كما أنه أوقعهم في معضلة التشبيه هل يدخل في البيان أم لا؟ .

ومن القضايا البلاغية التي شغلت البلاغيين ودار حولها نقاش طويل ، الاستعارة بالكتابية . فقد أورد التفتازاني رأي السكاكي في الاستعارة بالكتابية وهو : "أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به ، دالاً على ذلك باشباتك للمشبه ما يخص المشبه به ، كما تقول : إنَّ المنية انشبت أظفارها وأنَّ تريدين بالمنية السبع ، بادعاء السبعة لها . فتشتبَّ لها ما يخص المشبه به وهو الأظفار (٣)" . ثم قال التفتازاني: والمفهوم من كلام السكاكي أنَّ المستعار منه في الاستعارة بالكتابية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع ،

(١) المطول ، ٣١٠ .

(٢) المفتاح ، ١٦٢ .

(٣) السابق ، ٣٦٩ .

والاستعارة له المنية وإن كان كلام السكاكي في مناسبة تسمية الاستعارة كان مشيراً بأنَّ الاستعارة هو الأظفار . وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ، وفي الجملة فقد وقع منه (السقاكي) على زعم القوم خطط في تحقيق الاستعارة بالكتابية (١) . ومع أنَّ السقاكي قد ذكر سؤلاً لا توقع أن يوجه إلى رأيه فيها ثم اجاب عنه ، إلاَّ أنه لم يسلم من انتقادات البلاغيين لرأيه ، وبعد أن ذكر التفتازاني جملة منها قال : هذا ما أمكن في توجيه كلام السقاكي على ما فهموه (٢) . والمشكلة برأي التفتازاني تظهر من أقوال السقاكي عن الموضوع نفسه في آخر بحث الاستعارة التبعية لأنَّه قال : "إنَّ المنية استعارة عن السبع في قولنا : المنية أنشت أظفارها بفلان (٣)" . قوله في آخر المجاز العقلي : "إنَّ الربيع استعارة بالكتابية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه ، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة الاستعارة في قولنا أنت الربيع الجل (٤)" . ومن هنا جاء الاشكال ، وللتخلص منه يقول التفتازاني : " والوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف أي ذكر المنية استعارة بالكتابية حال كونها عبارة عن السبع ادعى على أنَّ المراد بالاستعارة معناها المصدر أي استعمال المشبه في المذهب به ادعاء ، فيوافق كلامه (السقاكي) في بحث الاستعارة بالكتابية وحيثما ينفع الاشكال بحذافيره (٥)" . ومع أنَّ التفتازاني وضع مقصود السقاكي من الاستعارة بالكتابية ، وحاول أن يزيل الالتباس الذي وقع في الأذهان حول كلام السقاكي ، وبieten أصل

(١) المطرول ، ٣٩٠ .

(٢) السابق ، ٤٠١ .

(٣) المفتح ، ٣٨٤ .

(٤) السابق ، ٤٠١ .

(٥) المطرول ، ٤٠١ - ٤٠٢ .

هذا الاشكال [لا] أنه لم يتبنّ رأي السكاكى إنما تبنّى رأى السلف .. لأنّه يقول : " ومعناها الصحيح هو المذكور في كلام السلف وهو أن لا يصرّح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولا زمه الدال على فالمعنى المقصود بقولنا : أظفار المنية ، استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا : رأيتأسدا . لكنّه نصرّح بذكر المستعار (السبع) بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه إلى المقصود ، فالمستعار هو لفظ السبع غير المصرّح به ، والمستعار له المنية ، والمستعار منه الحيوان المفترس (١) " . ثم يقول التفتازاني وبهذا يشعر كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى : " ينقضون عهد الله " (٢) حيث قال : شاع استعمال النقض في ابطار العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبيل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين ، وهذا من أسرار البلاغة ويطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو : شجاع يفترس أقرانه ففيه تبّيه على أنّ الشجاع أسد (٣) .

وبعد أن تحدّث التفتازاني عن الاستعارة بالكتابية ، تحدث عن رأي السكاكى في الاستعارة التخييلية الذي فهم منه أنّ المشبه في الاستعارة التخييلية ليس بمحقق حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي (٤) .

وكان السكاكى قد قال عن الاستعارة التخييلية ، هي " أن تسمى باسم صورة متحققة ، صورة عندك وهمية محضة ، تقدّرها مشابهة لها ، مفردا في الذكر ، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق

(١) المطول ، ٢٨٢ ، ٤٠١ .

(٢) البقرة ، ١ الآية ٢٧ .

(٣) الكشف ، ١١٩/١ .

(٤) المطول ، ٣٩٣ .

منه إلى الفهم ، من كون مسماه شيئاً متحققاً ، وذلك مثل أن تشبه بالسبع في اغتيال التفويض ، فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السبع واختراع ما يلزم صورته ، وتمام افتراسه للفرائس به من الأنياب والمخالب ، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسماء المتحققة على سبيل الأفراد بالذكر ، وأن تضيفها إلى المنية . قائلًا : مخالب المنية . أو أنياب المنية الشبيهة بالسبع ، ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من احرازها على ما يسبق إلى الفهم من تحقق مسمياتها (١) ".

وفهم التفتازاني أيضاً أنَّ السكاكي أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة ، فهي عنده استعارة تصريحية ، والقرينة إضافتها إلى المنية (٢) . وفهم أيضاً أنَّ التخييلية عند السكاكي لا يجب أن تكون تابعة للاستعارة بالكتابية ، وهذا مثل لها بنحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرَّح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكتابية ، وأما قول أبي تمام :

لَا تسقني ماءَ الملام فأنسي

صَبَّ قد استعنتِ ماءَ بكائي (٣)

فزعيم السكاكي - كما يقول التفتازاني - أنه استعارة تخيلية غير تابعة للمكتنِي عنها ، وذلك بأنه توهُّم للملام شيئاً شبهاً بالماء فاستعار له فقط الماء لكنه مستهجن (٤) . وبعد قراءة ما قاله السكاكي تبيَّن أنه قال : وأما حسن الاستعارة التخييلية فيحسب حسن الاستعارة بالكتابية متى كانت تابعة لها ، كما في قوله : فلان بين

(١) المفتح ، ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) المطهور ، ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٣) ديوان أبي تمام ، ٢٢/١ .

(٤) المطهور ، ٣٩٤ .

أنياب المعنية ومخالبها ، فلما تحسن الحسن البلجع غير تابعة لها ، ولذلك استهجن في قول أبي تمام السابق ذكره (١) . إذن السكاكى يحرر انفراد التخييلية عن المعنية مع اعترافه بخلوها من الحسن عند الانفراد (٢) .

ويتفق التفتازانى مع القزويني على أنَّ في تفسير السكاكى لاستعارة التخييلية تعنى (٣) ، لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدر عليها دليل ولا تدعو إليه حاجة (٤) .

ونقل أيضاً ما قاله القزويني : بأنَّ تفسير السكاكى لاستعارة يخالف تفسير غيره له لاقتضاء تفسير السكاكى أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد ، لا أن يجعل له يداً ، كما في قول لميد :

وَغَدَة رِيح قد كشفت وَقَرَّة

إذ أصبحت بِدِ الشَّمَال زِمامُهَا (٥)

ويكون اطلاق اليد على الشمال استعارة تصريحية تخيلية ، واستعملا للفظ في غير ما وضع له ، فاطلاق اسم اليد على تفسير السكاكى استعارة ، وعلى تفسير غيره تكون الاستعارة في اثنان اليد للشمال ، ولفظ اليد حقيقة لفوية مستعملة في معناه الموضوع له (٦) ، ولهذا قال عبدالقاهر في قول لميد السابق : لا خلاف في أنَّ اليد استعارة . ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أنَّ لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء ، إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد . بل المعنى أنه

(١) المفتاح ، ٤٨٨ .

(٢) هامش الایضاح ، ١٢١/٥ - ١٢٢ .

(٣) التلخيص ، ٤٣١ .

(٤) المطول ، ٣٩٥ .

(٥) شرح ديوان لميد بن ربيعة ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، وزارة الارشاد والانماء - الكويت ، ١٩٦٢ م ، ٣١٥ .

(٦) التلخيص ، ٤٣١ والمطول ، ٣٩٥ - ٣٩٦ .

أراد أن يثبت للشمال يدا (١). ثم أورد التفتازاني عدة آراء، قيلت تعليقاً على كلام السكاكي في الاستعارة التخييلية لكنه رفضها لما فيها من ضعف، واصفاً إياها بالفساد لأنّه قال: "ولبعضهم في هذا المقام كلمات واهية . هيئنا فسادها في "المطول" (٢)". ثم اختتم نقاشه حول رأي السكاكي بقوله: "إنَّ صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدر التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأنَّ ما ذكره مخالف لما ذكره غيره (٣)".

ويوجه القزويني اعتراضًا آخر على ما قاله السكاكي في الاستعارة التخييلية، فكلامه فيها يقتضي أن يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في الترشيح. وما في "الايضاح" يوضح رأيه لأنّه قال: "في كل منها اثبات بعض لوازن المشبه به المختصة به للمشبّه، غير أنَّ التعبير عن المشبه في التخييلية يلفظه الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقاً (٤)".

وحصل اعتراض القزويني مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه: أنَّ الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرئ في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلاً حملناه على المجاز ، وجعلناه عبارة عن أمر متوهّم يمكن اثباته للمشبّه ، وفي الترشيح لما قرئ بلفظ المشبه به لم يحتاج إلى ذلك ، لأنَّ جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فإذا قلنا: رأيت بحراً تتلاطم أمواجه : فالمشبه هو البحر الموسوف بالتلطيم الحقيقى بخلاف أظفار المنية فإنّها مجاز عن الصورة المتوهّمة لیصح إضافتها إلى المنية (٥).

(١) دلائل الاعجاز ، ٤٣٥ .

(٢) المختصر ، ٢٥٩/٢ .

(٣) السابق ، ٢٥٩/٢ .

(٤) التلخيص ، ٢٢١ - ٢٢٢ و "الايضاح" ، ١٤١/٥ - ١٤٢ .

(٥) المطول ، ٣٩٩ وهامش "الايضاح" ، ١٤٢/٥ .

وفي رأي التفتازاني : " تحقيق معنى الاستعارة التخييلية أنه استعير للمنية ما ليس لها وهو الأظفار والنزاع في أنَّ فقط الأظفار مستعمل في معناه الحقيقي ، ليكون حقيقة لغوية كما هو عند القزويني أو مستعمل في غير معناه أي الصورة الوهمية الشبيه بالأظفار ليكون مجازاً لغوية وقاسماً من الاستعارة التصريحية كما هو منه السكاكى (١)" .

ومما يشهد بدقة التفتازاني أنه بين أنَّ ماذكره القزويني فيما يتعلق بحروف التنديم والتحضيض ، هو المفهوم من كلام السكاكى وليس نص كلام السكاكى (٢) ، وبعد قراءة ما قاله السكاكى وما ذكره القزويني يتضح أنَّ عبارات القزويني أكثر وضحا وإشراقاً مما قاله السكاكى ، وفيما يلي عرض للنصين كما وردَا عند السكاكى والقزويني . قال السكاكى : " كانَ الحروف المسمة بحروف التنديم والتحضيض هي : هلاَ ، وألاَ ، ولو لا ، ولوما ، مأخوذة منها مركبة مع لا وما المزدتين ، مطلوبًا بالتزام التركيب التنجيئ على الزام هل ولو ، معنى التمني فإذا قيل : هلاَ أكرمت زيداً فكان المعنى بيتك أكرمت زيداً ، متولدة منه معنى التنديم ، وإذا قيل هلاَ تكرم زيداً . فكان المعنى بيتك تكرمه ، متولدة منه معنى السؤال (٣)" .

أما ما قاله القزويني نقلاً عن السكاكى : " كانَ حروف التنديم والتحضيض - وهي هلاَ وألاَ بقلب الهاء همزة ، ولو لا ولو ما - مأخوذة منها مركبتين مع لا وما المزدتين لتضميهما معنى التمني بيتواند منه في الماضي التنديم . نحو هلاَ أكرمت زيداً ،

(١) المطول ، ٤٩٧ .

(٢) السابق ، ٢٢٦ .

(٣) المفتاح ، ٣٠٧ .

وفي المضارع التحضير نحو : هلاً تقوم (١) .
ويرى التفتازاني أنَّ في قولنا : لو ما تقوم . على معنى ليستك
تقوم . بالإضافة إلى التحضير ، فيه لوم وتنبيه للمخاطب على ما
كان يجب عليه أنْ يفعله قبل أن يطلب منه (٢) . وكان بامكان
السكاكى والقزويني والتفتازاني أن يمثلوا بيوله تعالى : " فلو لا
كانت قرية آمنة فنفعها إيمانها " (٣) كمثال لإفاده لولا معنى
التنديم ، بدلاً من التمثيل بالمثال المصنوع : هلاً أكرمت زيداً .
وعنِّي التفتازاني بدء السكاكى كلامه عن حروف التنديم
والتحضير بـكأنَّ ، لعدم القطع بما قاله ، لاحتمال أن يكون كل من
هلاً وألاً حرفًا موضوعاً للتنديم والتحضير من غير اعتبار التراكيب
فإنَّ التصرف في الحروف مما يأبه كثير من النحاة (٤) .

ولا يخفى ما في منهب السكاكى من التعقيد والتتكلف ، لأنَّ ما
ذكره يتضمن افتراضًا يصعب اثباته ، لأنَّ معنى كلامه أنَّ " هلا ولو "
خرجتا من معناهما الأصلي لتنفيذ التمني ، ومنه لإفاده التنديم
والتحضير . وهذا لا بد أن يكون قد تمَّ في مرحلة متأخرة ، أي في
التطور الثالث من استعمال الحرفين مع أنَّ التنديم والتحضير من
المعانى التي يحها الإنسان ، ويحتاج للتغيير عنها في تلك
المراحل نفسها التي يعبر فيها عن معانى القلبية والذهنية والتي
منها التمني والاستفهام . وإذا أضفنا إلى ذلك ما يذكر في قصة
"هل" وأنها للتحقيق ثم اشربت معنى الاستفهام لطول ملازمتها
للهمة أزداد ما ذكره السكاكى بعداً (٥) .

(١) التلخيص ، ١٥٢ .

(٢) المطول ، ٢٢٦ .

(٣) يونس ، الآية ٩٨ .

(٤) المطول ، ٢٢٦ .

(٥) دلالات التراكيب ، ٢١٢ .

بين التفتازاني والقرزويوني :

تحدث التفتازاني في مقدمة كتابه عن جملة من الأسباب التي دفعته إلى تأليف "المطول" منها (١) . توضيح ما غمض في كتاب القرزويوني ومحاوّلة إماطة اللثام عن الأسرار الموجودة ليس في "التلخيص" فحسب بل ما ورد في "المفتاح" و "الإيضاح" . وهذا يدل على ضخامة الجهد الذي بذله في كتابه .

وتحدث عن بعض المواضيع التي زرت فيها أقدام الآخرين في هذه الصناعة وتبّه إلى ما وقع فيه القرزويوني من التسامح في بعض مسائل هذا الفن ، وهذا ما اتضح من خلال مناقشته لآراء القرزويوني في كثير من المسائل .

ومن القضايا البلاغية التي وافق رأيه فيها رأي القرزويوني المحسنات البديعية . فقد اتفق مع القرزويوني على تقسيم البلاغة إلى علمي المعانى والبيان وتوابعها (البديع) . وبين أنَّ علم البيان جزء من علم البلاغة بينما البديع من توابعها ، جاء ذلك في معرض تعليمه تقديم بحث البيان على البديع حيث قال: "قدم القرزويوني بحث البيان على البديع لشدة الاحتياج إليه لكونه جزءاً من علم البلاغة ومحاجاً إليه في تحصيل بلاغة الكلام ، بخلاف البديع فإنه من التوابع (٢)" . وهو هنا لم يأت بجديد حيث سار على التقسيم الذي كان سائداً . ولكن البديع ليس ترفاً في الأسلوب الأدبي ، أو حلية تكون بمثابة الفضول التي يستغني عنها ، حتى يكون مكانه في المؤخرة من عناصر العمل الفني ، ولا هو يأتي بعد استيفاء البلاغة لعلمي المعانى والبيان بل منزلته لا تقل شأناً عنهما (٢) . ولهذا

(١) المطول ، ٤ .

(٢) أسبق ، ٣٠٠ .

(٣) فن البديع للدكتور عبدالقادر حسين ، دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ١١ .

نعتقد أنَّ علم البديع بحاجة إلى انصاف ووضعه في مكانه اللائق به، وليس جعله مجرد تابع للبلاغة ، ونحن نقصد البديع الذي يأتي في موضعه ليقوم بدوره في أداء المعنى فيقف جنباً إلى جنب مع الصور البينية ، وترتيب مواضع الكلمات ، فالقرآن الكريم فيه كثير من صنوف البديع : كالجنس ، والطبق ، والمقابلة ... فهذه الأنواع البدعية لم تكن فضولاً من القول ، فإذا استقرت في مواضعها كانت للمعنى جلاء ، وبيان (١) . فالمحسنات البدعية ليست أموراً تابعة للمعاني والبيان ولا شأنوية يسيرة الأهمية .

ومع أنَّ التفتازاني بيَّنَ أنَّ علوم البلاغة هي البيان والمعانٰي وتواجدهما (البديع) إلاَّ أنَّ هذا لم يمنعه من اطلاق فن البيان على علوم البلاغة الثلاثة ، حيث بيَّنَ أنه قبل شروعه في تأليف كتابه قام بمراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبيان ، وممارسة الكتب المصنفة في البيان ، لا سيما " دلائل الاعجاز " و " أسرار البلاغة " (٢) ومن المعروف أنَّ هذين الكتابين يتحدثان عن البلاغة بمعناها الواسع ولا يختصان بفن واحد ، وبخاصة " دلائل الاعجاز " الذي حوى معظم أبواب العلم الذي عرف فيما بعد بعلم المعانٰي . ثم إنَّه نسبَه إلى هذه النقطة ثانية عندما قال: " كثيراً ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة " (٣) ، جاء ذلك في معرض تعليمه لوضع الزمخشري الافتراض في علم البيان خلافاً لما هو شائع بين البلاغيين .

ومما يثبت أنَّ التفتازاني كان موضوعياً في أحكامه ، وأنَّه يختار ما يراه مقنعاً بغير النظر عن قائله رفضه الاعتراضات التي وجَّهَها القزويني لتعريف السكاكى لعلم المعانٰي ، كما بيَّنا

(١) فن البديع ، ١٢ .

(٢) المطول ، ٤ .

(٣) السابق ، ١٣٠ .

ذلك * . وهذا هو لأن يفضل تعريف القزويني لعلم البيان : " بأنه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة عليه "(١) . على تعريف السكاكي له : " بأنه معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة ، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام ل تمام المراد منه "(٢)" .

وعبر التفتازاني عن تفضيله لتعريف القزويني بقوله : "لا يخفى أنَّ تعريف علم البيان بما ذكره هنا أولى من تعريفه بمعروفة المعنى الواحد كما في "المفتاح" "(٣)" والذي يفهم من تعريف القزويني لعلم البيان أنه ملكرة أو أصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم ، وايرادته بتراثكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض . وغايته من تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنَّ المتكلم لو أورد معانٍ متعددة بطريق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر لم يكن ذلك من البيان في شيء . وتنقييده لاختلف بيان يكون في وضوح الدلالة ، بيان أنَّ الألفاظ المترادفة كليث وأسد وغضنفر ليست من علم البيان : لأنها وإنْ كانت طرقاً مختلفة في إيراد المعنى الواحد فاختلافها إنما هو في اللفظ والعبارة لا في الموضوع والخلفاء (٤) .

ومعنى ذلك أنَّ المتمكن في هذا الفن إذا حاول التعمير عمّا يجول في صدره من المعاني وجد الطريق ممهّداً فيختار ما هو المناسب بمقصوده من فنون القول وأساليب الكلام ، فمثلاً نقول : هو كالبحر

* ينظر ، ٩٦ - ٩٣ هذه الدراسة .

(١) التلخيص ، ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) المفتاح ، ١٦٢ .

(٣) المطول ، ٣٠١ - ٣٠٠ .

(٤) السابق ، ٣٠١ .

وهو بحر في التشبيه ، ونقول : رأيت بحرا في الدار استعارة ،
فليكون التعبير عن المعنى الواحد بعدة طرق كما لاحظنا ، كما أن
من أقوالهم : "فلان كثير الرماد" . ويقولون : "فلان إذا قدح لا
يصل" (١) . أي هو كالزند الذي يقدح فيرى ، فهذه الأقوال -
وغيرها كثير - تدور حول معنى واحد وهو الكرم ، ولكننا نجد الجملة
الأولى أوضح من الجملة الثانية .

ومع أن التفتازاني فضل تعريف القزويني إلا أنه أخذ عليه
عدم تقديره الدلالة أثناء تعريفه لعلم البيان بالدلالة
العقلية ، لأن ليس كل دلالة تحتمل الخفاء والوضوح . وقال أيضاً :
وكان عليه أن يقيده بما يكون للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدلالة
الطبيعية والعقلية . ثم قال : والمصنف ترك التقيد لوضوحه وكون
سوق كلامه في بيان التقسيم مشبراً بذلك (٢) .

وقراءة متأنية للعبارات السابقة تظهر مدى التناقض الذي وقع
فيه التفتازاني . فهو يأخذ على القزويني عدم تقدير الدلالة ، ثم
يعود ويعمل أغفال القزويني لذلك بوضوح الأمر ، فإذا كان الأمر
واضحاً كما يقول فما الداعي لتقديره . ثم هو اختيار أن يكون
المقصود بالدلالة هنا الدلالة العقلية ، وعاد ثانية للقول وكان
ينبغي عليه التقيد لاحترار عن الدلالة العقلية والطبيعية ،
فكيف يقيده مرة بالدلالة العقلية ثم يحترز عنها مرة ثانية ؟

وعرف التفتازاني علم البيان بأنه : "علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال" (٣) ،
جاء ذلك في أثناء تعليله تقديم بحث علم المعاني على بحث

(١) البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والطبع) للدكتور فضل عباس ، دار الفرقان للنشر والتوزيع - عمان ، ١٥ ، ١٤ ، ١٩٨٧ م

(٢) المطول ، ٣٠١ - ٣٠٠ .

(٣) السابق ، ٤٢ .

ومع أنَّ التفتازاني تبنَّى تعريف القزويني للتشبيه بأنه "دلالة على مشاركة أمر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (١)" . إلاَّ أنه فضل أن يزيد على التعريف السابق : بالكاف ونحوه لفظاً أو تقديرًا ، ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمراً (٢) . ولكن هل أبان هذا التعريف عن معنى التشبيه وأوضح مضمونه ؟ ! .

ومن تعريف القزويني والتفتازاني يتضح ما يلي : إنَّ التجريد لا يعدَّ من التشبيه خلاف للكاكبي الذي صرَّح بـ" نحو : رأيت بفلان أسدًا ، ولقيني منه أسدًا من التشبيه (٣)" .

كما أنَّ القزويني استثنى من التعريف السابق الاستعارة التخييلية ، لأنَّ اثبات الأظفار للمعنى في قوله : نسبت أظفار المعنى بفلان ، عند القزويني لا يوجد فيه دلالة على مشاركة أمر لا آخر ، لأنَّ المراد بالأظفار على تفسيره معناه الحقيقي (٤) . وهذا ما سيتبين عند الحديث عن مفهوم الاستعارة . بالكناية عند القزويني .

ودخل في التعريف السابق ما يسمى تشبيهاً بلا خلاف ، وهو ما ذكر فيه أدلة التشبيه نحو : زيد كالأسد أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة . ودخل فيه ما يسمى تشبيهاً على القول المختار . وهو ما حذف فيه أدلة التشبيه ، وجعل المشبه به في حكم الخبر مع حذف المشبه كما في قوله تعالى: " مُمْ لَكُمْ عَقِي " (٥) بحذف المبتدأ هم . وهذا

(١) التلخيص ، ٢٢٨ - ٢٤٢ .

(٢) المطول ، ٣١١ .

(٣) السابق ، ٣١١ والمسفتاح ، ٣٥٤ .

(٤) التلخيص ، ٢٢٧ والمطول ، ٣١١ .

(٥) البقرة ، ١ الآية ١٨ .

المثلاً - كما يقول التفتازاني - إنَّ المحققين على أنَّ ما ورد فيهما يسمى تشبيهاً بليغاً لا استعارة، لأنَّ الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية، ويجعل الكلام خالياً عنه صالحًا لأنَّ يراد به المنقول عنه والمنقول إليه بولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (١)* فإذا قلت: زيد أسد، فصوغ الكلام في الظاهر، لا ثبات معنى الأسد على زيد، وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه لا ثبات شبه من لا بد له فيكون الاتيان بالأسد لا ثبات التشبيه فيكون خليقاً بأن يسمى تشبيهاً، لأنَّ المشبه به إنما جيء به لا فادة التشبيه (٢) . ومن القضايا البلاغية التي توقف عنها التفتازاني الاستعارة بالكتابية والاستعارة التخييلية. فقد بين التفتازاني أنَّ الآراء قد اتفقت على أنَّ في مثل قولنا: أظفار المنيّة نشتت بفلان . استعارة بالكتابية واستعارة تخييلية ، ولكنها اضطربت في تشخيص المعندين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان (٣) ، ومحصل ذلك يرجع إلى ثلاثة أفواه : للجمهر ، والسكاكى والقرزوبيني . وبعد أن عرضنا برأي السكاكى والسلف فيها * ، نتوقف عند تفسير القرزوبيني لها فقد قال: قد يضرم التشبيه في النفس فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبه ، فيسمى التشبيه استعارة بالكتابية ، واثبات ذلك لا أمر للمشبِّه استعارة تخييلية ، كما في قول أبي ذؤيب:

* وإذا المنيّة أنشبت أظفارها * (٤)

(*) وهذا رأي لزمخشي وإن لم يصرح بذلك

(١) التلخيص ، ٢٤٢ ، والمطول ٢١٦ .

(٢) المطول ، ٢٤٦ .

(٣) السابق ، ٢٤٦ .

(*) ينظر ، ٩٣ - ٩٧ هذه الدراسة .

(٤) شرح أشعار الهنالين ، صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة محمود محمد شاكر ، دار العروبة - القاهرة ، ٨/١

شبـه المـنـيـة بـالـسـبـع فـي اـغـتـيـار النـفـوس بـالـقـهـر وـالـفـلـجـة مـنـ غـيرـ تـفـرـقـة بـيـنـ نـفـاع وـضـرـارـ ، فـأـثـبـتـ لـهـ اـلـأـظـفـارـ الـتـيـ لاـ يـكـمـلـ ذـلـكـ فـيـهـ بـدـونـهـ (١) .

وـبـنـاءـ عـلـىـ التـفـيـرـ السـابـقـ يـكـوـنـ كـلـ مـنـ لـفـظـيـ اـلـأـظـفـارـ وـالـمـنـيـةـ حـقـيـقـةـ مـسـتـعـمـلـةـ فـيـ الـعـنـىـ الـمـوـضـوـعـ لـهـ ، وـلـيـسـ فـيـ الـكـلـامـ مـحـازـ لـفـوـيـ ، وـالـاـسـتـعـارـةـ بـالـكـنـايـةـ وـالـاـسـتـعـارـةـ التـخـيـلـيـةـ فـعـلـانـ مـنـ اـفـعـالـ الـمـتـكـلـمـ وـيـتـلـاـ زـمـانـ فـيـ الـكـلـامـ لـاـ يـتـحـقـقـ اـحـدـهـمـاـ بـدـونـ اـلـآـخـرـ ، لـاـنـ التـخـيـلـيـةـ يـحـبـ اـنـ تـكـوـنـ قـرـيـنـةـ لـلـمـكـنـيـةـ الـبـتـةـ ، وـالـمـكـنـيـةـ يـحـبـ اـنـ تـكـوـنـ قـرـيـنـتـهاـ التـخـيـلـيـةـ الـبـتـةـ ، فـمـشـلـ قـولـنـاـ اـظـفـارـ المـنـيـةـ الشـيـهـةـ بـالـسـبـعـ اـهـلـكـتـ فـلـانـ يـكـوـنـ تـرـشـيـحاـ لـلـتـشـيـهـ (٢) .

ثـمـ بـيـثـنـ التـفـتـازـانـيـ اـنـ تـفـيـرـ الـقـزوـيـنـيـ لـلـاـسـتـعـارـةـ بـالـكـنـايـةـ لـاـ مـسـتـدـدـ لـهـ فـيـ كـلـامـ السـلـفـ وـلـاـ هـوـ مـبـتـيـ عـلـىـ مـنـاسـبـةـ لـغـوـيـةـ وـكـانـهـ اـسـتـبـاطـ مـنـهـ . وـتـفـيـرـهـاـ الصـحـيـحـ هـوـ الـوـارـدـ فـيـ كـلـامـ السـلـفـ (٣) . وـاـنـ كـنـاـ نـؤـيدـ تـبـتـيـ التـفـتـازـانـيـ لـرـأـيـ السـلـفـ فـيـ مـفـهـومـ اـلـاـسـتـعـارـةـ الـمـكـنـيـةـ ، فـإـنـاـ لـاـ نـقـبـلـ قـوـلـ التـفـتـازـانـيـ " تـفـيـرـ الـقـزوـيـنـيـ لـاـ مـسـتـدـدـ لـهـ فـيـ كـلـامـ السـلـفـ وـكـانـهـ اـسـتـبـاطـ مـنـهـ " فـهـذـهـ حـجـةـ عـلـيـهـ وـلـيـسـ لـهـ ، لـاـنـهـ بـذـكـ يـقـفـلـ بـابـ اـلـاجـتـهـادـ ، وـمـنـ قـالـ بـأـنـ كـلـامـ السـلـفـ هـوـ الـكـلـامـ الـنـهـائـيـ فـيـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ . وـمـاـ قـالـهـ التـفـتـازـانـيـ يـتـعـارـفـ مـعـ رـأـيـ لـهـ وـرـدـ فـيـ مـقـدـمـةـ كـتـابـهـ عـنـدـمـاـ أـخـذـ عـلـىـ الـبـلـاغـيـنـ فـيـ عـصـرـهـ ، اـنـهـ وـقـعـواـ أـسـرـىـ اـلـتـقـلـيدـ وـهـذـاـ أـدـيـ إـلـىـ جـمـودـ الـقـرـائـحـ ، كـمـ اـنـهـ وـقـعـ فـيـمـاـ أـخـذـهـ هـوـ نـفـسـهـ عـلـىـ الـقـزوـيـنـيـ ، عـنـدـمـاـ قـالـ الـقـزوـيـنـيـ : " اـنـ تـفـيـرـ السـكـاكـيـ لـلـاـسـتـعـارـةـ التـخـيـلـيـةـ ، فـيـهـ تـعـسـ ، وـيـخـالـفـ تـفـيـرـ

(١) التـلـخـيـصـ ، ٣٢٤ـ ، ٣٢٧ـ .

(٢) الـمـطـلـوـلـ ، ٤٨٢ـ .

(٣) السـابـقـ ، ٤٨٢ـ .

غيره لها "(١)" . وردَ عليه التفتازاني بأنَّ صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بقصد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأنَّ ما ذكره مختلف لما ذكره غيره "(٢)" .

وفيما يتعلق بتفسير القزويني للاستعارة التخييلية فقد قال عنه التفتازاني : "إنه قريب مما قاله عبدالقاهر في تفسير الاستعارة الواردة في قول أبي بيد بن ربيعة :

وقد أبدى ريح قدر كشفت وقررة

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها"(٣)

فقد جعل للشمال يداً ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يمكن أن تجري اليه . فهو قد أراد أن يثبت للشمال في الغداة تصرف كتصرف الإنسان في الشيء، يقتبه ، فاستعار لها اليه حتى يبالغ في تحقيق الشبه . فالشبه لم ينتزع ههنا من المستعار نفسه بل مما يضاف إليه، لأنَّا جعلنا الشمال مثل ذي اليه من الأحياء فنجعل المستعار له (الشمال) مثل ذا شيء، وغرضنا أن نثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء "(٤)" .

وقد طبق التفتازاني كلام عبدالقاهر السابق على قولنا أظفار المنية ، فهو قد أثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما للأظفار وهو السبع "(٥)" . وبهذا التفسير يكون ما ذكره القزويني في تفسير الاستعارة التخييلية مبنياً على ما قاله عبدالقاهر وإن لم ترد تسمية الاستعارة بالكتابية والاستعارة التخييلية عند عبدالقاهر .

(١) التلخيص ، ٤٢١ .

(٢) المختصر ، ٢٥٩/٢ .

(٣) شرح ديوان أبي بيد بن ربيعة ، ٣١٥ .

(٤) أسرار البلاغة ، ٤٣ - ٤٥ . والمطول ٢٨٣٦ - ٢٨٥ .

(٥) المطول ، ٣٨٤ .

ويقف التفتازاني مرة أخرى إلى جانب السكاكي عندما علل محاولة السكاكي ، رد الاستعارة التبعية إلى المكني عنها بجعل قرينته مكنياً عنها ، وهذا يتضح من قول السكاكي : في قوله نطقت الحال بهذا ، عندما جعل الحال استعارة بالكتابية عن المتكلم وجعل نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة (١) . وتعليق التفتازاني أنَّ ذلك عائد إلى رغبة السكاكي في تقليل الأقسام ، ولكنَّه أقرب إلى الضبط (٢) ، فبناء على ما قاله السكاكي تكون الاستعارة أصلية فقط . وبعد ذلك قام التفتازاني بتطبيق رأي السكاكي على ما ورد في قوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً " (٣) بجعل العداوة والحزن استعارة بالكتابية عن العلة الفانية للاحتفاظ ، ويجعل نسبة لام التعليق إلى قرينة . والحكم نفسه ينطبق على ما ورد في قوله تعالى : " ولا ملبيكم في جذوع النخل " (٤) استعارة بالكتابية عن الظروف والأمكنة ، واستعمال " في " قرينة على ذلك (٥) .

ثم ناقش التفتازاني اعتراضين للقرزويني على ما قاله السكاكي في الاستعارة التبعية وهو قوله : " رد ما اختاره (السكاكي) بأنه إن قدر التبعية حقيقة لم تكن تخيلية ، لأنَّها مجاز عنده ، فلم تكن المكني عنها مستلزمة للتخيلية ، وذلك باطل بالاتفاق ، وإنَّما تكون استعارة . فلم يكن ما ذهب إليه (السكاكي) مغرياً بما ذكره غيره (٦)" . لأنَّه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية

(١) المفتاح ، ٣٨٤ .

(٢) المطهور ، ٤٠٢ .

(٣) القصص ، الآية ٨ .

(٤) طه ، الآية ٧١ .

(٥) المطهور ، ٤٠٢ .

(٦) التلخيص ، ٢٢٣ - ٢٣٤ .

حيث لم يتأت به أن يجعل نطقه في قوله : نطق الحال بهذاحقيقة
بل تزمه أن يقدّر استعارة ، والاستعارة في الفعل لا تكون إلا
تبعية (١) .

وبعد أن نقل التفتازاني عدة اجابات قيلت في الرد على
القرزويني ، بتهمه بأنه انتقد السكاكي دون وجه حق . فالعجب من
يقوم بالذبّ عن كلام أحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظرة (٢) . ثم
ناقش القرزويني فيما ذهب إليه : " فإن أراد القرزويني بالاتفاق على
استلزم المكني عنها للتخيلية اتفاق غير السكاكي فهذا غير دقيق
لأنه بقصد الخلاف معهم ". فقد ذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى :
" وينقضون عهد الله " (٣) لأنّ في العهد استعارة بالكتابية وتشبيها
بالحبل والنقض استعارة لإبطال العهد . وهذا أمر محقق عقلاً وليس
وهما ، فتكون قرينة الاستعارة بالكتابية استعارة تحقيقية لا
تخيلية (٤) ، وإن أراد القرزويني بالاتفاق اتفاق السكاكي وغيره
لهذا باطل أيضاً ، لأنّ السكاكي صرّح بأنّ عدم انفكاك المكني عنها
عن التخيلية إنما هو منذهب السلف (٥) ، وعنده لا لزوم بينهما أصلًا
بل توجد التخيلية بدون المكني ، فقد قال عن قرينة المكني عنها:
" إنما أن تكون أمراً مقدّراً وهمياً كالاظفار في أظفار المنية "
ونطق في: نطق الحال أو تكون أمراً متحققاً كالإنبات في قوله: أنت
الربيع البقد (٦)" . وبرأي التفتازاني أنّ ما قيل سابقاً يصلح
لإبطال كلام القرزويني لا للتوجيه كلام السكاكي ، لأنّ السكاكي قد

(١) المطرور ، ٤٠٣ .

(٢) السابق ، ٤٠٣ .

(٣) البقرة ، الآية ٢٧ .

(٤) الكشاف ، ١١٩/١ والمطرور ، ٤٠٣ .

(٥) المفتاح ، ٣٧٩ .

(٦) السابق ، ٤٠١ .

صرّح : بأنَّ نقطت من قبيل الوهمي كالأطفال (١) ، فيجب أن يقدّر أمر وهمي شبيه بالنطق ، كما ذكره في الأطفال . وهذا قول بالاستعارة التبعية (٢) .

ثم يضيف التفتازاني رأياً آخر وهو أنَّ المراد بعدم انفكان الاستعارة بالكتابية عن التخييلية ، أنَّ التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء ، إذ لا نزاع في عدم شيوع مثل أطفال المنيَّة الشبيهة بالسبع ، وإنما الكلام في الصحة (٣) .

والتفتزاني لا يرفض رأياً إلاً إذا ناقشه ، وكذلك لا يقبل رأياً إلاً إذا اقتنع به ، ولهذا خالق القزويني فيما قاله حول خروج الاستفهام للتقرير . فقد بين التفتازاني أنَّ للتقرير معنيين ، فقد يقال التقرير : "بمعنى التحقيق والتثبت ، وقد يقار بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه (٤)" . وهذا هو المعنى الذي قصده القزويني هنا بقوله : " والتقرير بایلا ، المقرر به الهمزة" (٥) أي بشرط أن يلي الهمزة ما يحمل المخاطب على الاقرار به ، وهذا أوقع في النفي وأدلى على الالتزام ، لأنَّ المخاطب يقر ويعرف بالشيء .

ومما جعلت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية عن إبراهيم وقومه : " أنت فعلت هذا بآهتنا يا إبراهيم " (٦) لأنَّ المراد هنا حمله عليه السلام على الاقرار بأنَّ كسر الأصنام قد كان منه . وقوم إبراهيم عليه السلام أشاروا إلى الفعل في قوله :

(١) المطول ، ٤٠١ .

(٢) السابق ، ٤٠٣ .

(٣) المختصر ، ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٤) المطول ، ٢٣٦ .

(٥) الإيضاح ، ٧١ / ٣ .

(٦) الأنبياء ، الآية ٦٢ .

أنت فعلت . وجوابه عليه السلام : بل فعله كبيرهم دليل على أنه ليس المقصود الاقرار بتکير الأصنام ، لأنه لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (١) .

ولا وجه لقول القزويني : يجوز أن يكون الاستفهام في الآية وارداً على أصله وليس للتقرير ، لأنه لا يوجد في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنَّ إبراهيم عليه السلام ، هو الذي كسر الأصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام (٢) .

وهذا الكلام غير صحيح ، لأنَّ ما ورد في الآيات السابقة يدل على أنهم كانوا عالمين بذلك فقوه تعالى : "وَتَالَّهُ لَا كَيْدَنَ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوْا مُدْبِرِينَ" (٣) وقولهم بعد رؤيتهم الأصنام مكشورة كما ورد في الآية : "قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِأَهْلَتْنَا إِنَّهُ لِمَنْ الظَّالِمِينَ ، قَالُوا سَمِعْنَا فَتِي يَنْذِرُهُمْ يَقَارِبُهُ إِبْرَاهِيمَ" فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من قسم إبراهيم عليه السلام الوارد في الآية السابقة ومن ذمه للأصنام (٤) . ويضيف التفتازاني تفسيراً آخر . وهو ما يروى أنَّ قوم إبراهيم قد هربوا وتركوا في بيوت الأصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسر الأصنام ليس معه أحد أقبلوا إليه يسرعون ليمنعوه (٥) . فكيف غاب كل ذلك عن القزويني عندما قال : لا يوجد في النص ما يشعر أنهم كانوا عالمين بذلك ؟! وعند القزويني : والذى يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها ، كال فعل في أضربت زيدا ، والفاعل في أنت ضربت زيدا (٦) . وببناء عليه يكون ما ورد في قوله تعالى عن

(١) المطول ، ٢٣٦ .

(٢) لا يضاج ، ٧١/٢ .

(٣) الأنبياء ، الآية ٥٧ .

(٤) المطول ، ٢٣٦ .

(٥) السابق ، ٢٢٦ .

(٦) لا يضاج ، ٥٧/٣ - ٥٨ .

الفصل الثالث

آراء التفتازاني وأشرها في البلاغيين اللاحقين

آراء التفتازاني :

يُمْتَنَعُ التفتازاني بشخصية متميزة، تتبدّى بوضوح فيما ذكره من آراء، وأضافات لم ترد عند السكاكي والقرزويسي، حفل بها "المطول"، ولكنها كانت منتشرة، وجاءت في اثناء عرضه للقضايا البلاغية وتوجيهاته ومناقشاته لنميره من البلاغيين، وهذا يعني أنَّ من يقرأ "المطول" قراءة متأنية سيظفر بها، وفيما يلي عرض لبحث التفتازاني للطباقي؛ ليكون نموذجاً لكيفية عرض التفتازاني لأرائه.

اتفق التفتازاني مع القرزويسي على أنَّ الطباقي جمع بين متضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة (١)، ثم وضح مقصود القرزويسي من مراده بالمتضادين، ليس فقط الأمرين اللذين بينهما خلاف تمام كالسواد والبياض بل أعم من ذلك، وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الأحوال سواء كان التقابل حقيقة أو اعتبارياً سواء كان تقابل التضاد أو تقابل الایجاب والسلب أو تقابل العدم أو غير ذلك (٢). وبهذا يتضح أنه وسَعَ مفهوم الطباقي ليشمل ما عدَه غيرهما قسماً برأسه من المحسنات البديعية، كما في تدبيج الكشائية ومثاله قول أبي تمام :

ترددِي ثياب الموت حُمرا فـما أتـي

لـها اللـيل إـلا وهي من سـُـنس خـضر (٣).

(١) التلخيص، ٤٤٨.

(٢) المطول، ٤١٧.

(٣) ديوان أبي تمام، ٤ / ٨١.

فالثياب الحمر كنایة عن القتل، والثياب الخضر كنایة عن دخول الجنة، ويبعد هذا من الطلاق لما بين اللونين من التقابل (١). وهذا ما وافقه عليه طاشكري زاده، والسيوطى الذى أضاف حدیثاً للرسول عليه السلام، وجزءاً من إحدى مقاماته كأمثلة على تدبيج الطلاق (٢).

ويظهر أثر ذلك في اعتبار ما ورد في قوله تعالى : "أشداء على الكفار رحمة ببِنْهُمْ" (٣) من ملحقات الطلاق، فإن "الرحمة وإن لم تكون مقابلة للشدة، لكنها مسبة عن اللين الذي هو ضد الشدة". وهذا ما قاله طاشكري زاده والسيوطى (٤).

ويدخل في الطلاق أيضاً بناءً على التفسير السابق للمقابلة، وهي "أن يؤتى بمعنىين متواافقين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل المعنى المتفقين أو المعنى المتواافق" (٥).

وتحتفل المقابلة عن الطلاق بإضافة العدد إليها، فنقول مقابلة لا اثنين، أو مقابلة الشلة بالثلثة وهكذا، بينما الطلاق لا يكون إلا بين معنى واحد وما يقابلها، فالطلاق والم مقابلة من حيث الموضوع شيء واحد، كل ما في الأمر أنَّ الطلاق يكون بين معنىين ، فلما لا تكون المقابلة والمطابقة شيئاً واحداً، وتكون بين المعنى وما يقابلها أو بين معنىين وما يقابلهما، أو بين ما يزيد على اثنين، والعدد ليس مهما بحد ذاته، وإنما المهم

(١) المطول، ٤١٨.

(٢) شرح الفوائد النباتية لطاشكري زاده، مطبعة عامر عثمان حلمي قرة، ١٣١٢ هـ، ٢٧١ وشرح عقود الجمان للسيوطى، مطبعة مصطفى السباعي الحلبي وأولاده، ١٩٣٩ م، ١٠٥ - ١٠٧.

(٣) الفتح، الآية ٢٩.

(٤) شرح الفوائد النباتية، ٢٧١ وشرح عقود الجمان، ١٠٧.

(٥) التلخيص، ٣٥٢.

أن يحسن المبدع توظيف هذا التضاد سوا، على مستوى المفردات أو الجمل مجلبياً تلك الحركة التي تموج بها المعانى داخل النص كله عندما يصبح التقابل مترتكزاً بنائياً يتکيء عليه النص في مكوناته وعلاقاته (١) .

ولكن السكاكى قال في تعريف المقابلة : " هي أن تجمع بين شيئين متوافتين أو أكثر وبين صديهما " (٢)، وعلى هذا التفسير لا يكون بيت أبي د لامة :

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا

وأقبح الكفر والافلاس بالرجل (٣)

من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده وهذا ما نبه إليه طاشكيري زيادة والسيوطى (٤) .

وعلى تفسير القزويني يكون البيت السابق من المقابلة؛ لأنه قابل الحسن والدين والفنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب (٥) .

وأدخل التفتازاني في الطباق قول الشاعر :

(١) في البنية والدلالة لسعد أبو الرضا، منشأة المعارف -
الاسكندرية، ١٩٧٧ م، ٤١ .

(٢) المفتاح، ٤٢٤ .

(٣) ديوان أبي د لامة، إعداد الدكتور رشدي علي حسن، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار عمار - عمان ، ١٩٨٥ م، ٧٧ .

(٤) المطول، ٤١٩ وشرح الفوائد الغياثية، ٢٧٢ وشرح عقود الجمان، ١٠٧ .

(٥) التلخيم، ٣٥٢ - ٣٥٣ والمطول، ٤١٩ .

احلَّ وامْرُّ وضَّرَّ وانْفَعَ وبنَّ وانْ

شُنَّ ورِشَّ وائِرَّ وانْتِدِبَ للمعالي (١)

لكونه جمعاً بين الأمور المتقابلة (٢) .

وإن كان لنا كلمة في هذا المجال فإننا نقول : المهم أن يحسن الأديب توظيف هذه التضاد أو التطابق للكشف عن الحركة الفكرية الكامنة في التركيب والنص كله، عندما تختلط هذه المتناقضات كافية عن قدرة الكاتب أو الشاعر في التعامل مع اللغة، وفي الكشف عن الدلالة ببعادها المختلفة خلال هذه البنية اللغوية (٣) . فالطباق إذن وسيلة فعالة يستطيع الأديب حين يحسن استخدامها التعبير عن الموقف بصورة درامية مؤثرة، في قول الشاعر :

لا تعجبي يا سُلَمَ من رجل

ضُحْكَ المشيب برأسه فبكى (٤)

نلحظ أن البكاء والضحك تحولا إلى طاقة تعبيرية تصويرية فاعلة، حين أحسن الشاعر استعمالها، فهو لا يستطيع أن يقول "ظهر" المشيب أو كسر أو غيرهما ولكنه قال "ضحك" لأن "المشيب" بداية الطريق نحو الفناء، بداية هدم الحياة التي دعت الشاعر إلى البكاء، فالهدم والفناء وعدم التعاطف في طريق الفناء والتلاشي يجعل المشيب طرفاً شامتاً حتى الضحك (٥) .

(١) ديوان ديك الجن الحمصي، تحقيق الدكتور احمد مطلوب وعبد الله الجبوري، دار الثقافة - بيروت، ١٢٠ .

(٢) المطول، ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٣) في البنية والدلالة، ٤٠ .

(٤) ديوان دعبل الخزاعي، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار الثقافة - بيروت، ١٩٦٢ م، ١١٧ .

(٥) مجلة الفكر العربي، المحاجات البيعية محاولة لدراسة بعضها بين الصبغة والوظيفة، للدكتور قصي سالم علوان، ٤٤ .

ومن الآراء التي وجدناها في "المطول" ولم ترد عند السكاكي والقزويني :

يرى التفتازاني أنَّ منشأ الشقل في الكلمة مستثزرات في قول أمير القيس :

غدائره مُسْتَثِرَاتٍ إِلَى الْعَدَلِ

تظلَّ الْمَدَارِي فِي مُشَنَّى وَمُرْسَلٍ (١)

يعود لاجتماع هذه الحروف المخصوصة، وليس ذلك علاقة بمخارج الحروف، أو كون الحروف مهمومة أو مجهرة أو غير ذلك من الآراء التي قيلت في هذا المجال التي رفضها التفتازاني؛ لأنَّ الفيصل في تنافر الحروف هو الذوق الصحيح بكل ما عده شقيلاً متعرِّضاً للنطق، فهو متنافر (٢)، والذي يدعم وجهة النظر هذه ورود كلمات فيها حروف متقاربة في المخارات في آيات قرآنية كما في قوله تعالى : "فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ" (٣) وقوله تعالى : "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْفِفُوكُمْ فِي الْأَرْضِ" (٤) وقوله تعالى : "وَعَلَى أَمْمٍ مِّنْ مِّنْكُمْ" (٥).

وقال عن فصاحة المفرد خلوصه من الغرابة وهو أن تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسنة الاستعمال، والوحشية يقسم إلى: غريب حسن مثل اشْمَخْرُ وشَرْبَتْ وهذا لا يعبأ استعماله على العرب؛ لأنَّه لم يكن وحشياً عندهم ومنه غريب القرآن والحديث، والنوع الثاني : غريب قبيح وهذا مما يعبأ استعماله مطلقاً؛ لأنَّ فيه شدة

(١) ديوان أمير القيس، ١٧ .

(٢) المختصر، ١ / ٨٤ - ٨٥ .

(٣) السقرة، الآية ١٢٧ .

(٤) النور، الآية ٥٥ .

(٥) هود، الآية ٤٨ .

على السمع ويكون كريها على النزق (١)، ومثاله : اطلخَّمْ الامر *، وجفخت **.

وعدَ ما ورد في قول الشاعر :
مبارك الاسم أغرَ اللقب

كريم الجريشي شرف النسب (٢)
من قبيل تكائتم، فهي غير ظاهرة المعنى، ولا مأنيسة الاستعمال،
لذا تدخل ضمن الغرابة المفسرة بالوحشية (٣)، ويوفض ما قيل فيها
من تفسيرات أخرى.

اما فيما يتعلق بالمعنى فقد عرَّفه : " بأنه طلب حصول شيء على
سبيل المحبة" (٤). وهذا تعريف غير مانع، لذا كان يجدر به أن يضيف
إلى تعريفه السابق عبارة ولا يتوقع حصوله، لأنَّ التمني لا يكون
 إلا في الأشياء المستحيلة التحقق، وأنه رغم امكان تتحققه إلا
أنه بعيد الواقع وغير مطموع في نيله (٥).

وبينَ أنَّ النرض من التمني ب فعل، ابراز المعنى - بكمال
العنایة به - في صورة الممکن الذي لا جرم بانتقاده (٦)، ومثاله

(١) المطول، ١٨ .

* في قول أبي تمام : فدقت لمن اطلخَّمْ الامر وانبعثت
عشواء تالية عسا دهاريا

** في قول المتنبي : جفخت وهم لا يحفخون بها بهم
وشيم على الحسَبِ الْأَغْرِي دلائل

(٢) ديوان أبي الطيب، ١ / ٩٩ .

(٣) المطول، ١٩ .

(٤) السابق، ٢٢٥ .

(٥) البلاغة الاصطلاحية، للدكتور عبد العزيز قنقيلة،
دار الفكر العربي، ١٩٨٧ م، ١٨١ .

(٦) المطول، ٢٢٥ .

قوله تعالى : "هل لنا من شفاء" (١) حيث يعلم أنه لا شفيع، ولكن حاجة الممتنى إلى شفيع قد غلت على نفسه، وتعلق بها حتى أدّى ذلك إلى افتراض غير الواقع واقعاً.

أما التمني بلعل فيكون بعد المرجو عن الحصول، فيكون أشبه بطلب المحار أو ممكّن لكن لا طمع في وقوعه فيتولّد منه التمني فيعطي له حكم "ليت". وينصب الفعل المضارع في جوابه على اضمار أن ومثاله : على احْي فَأَزُورُك (٢). ولكن ما المستحيل في هذا المثال أو الممكّن الذي لاطماعية في وقوعه؟

والترجي عنده هو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، ولهذا لا يقال : لعل الشمس تغرب. ويدخل في الارتقاب الطمع بوقوع أمر محبّ كقولك : لعلك تتغطينا، ويدخل فيه الاشتقاق من وقوع المكرور ومثاله : على أموات الساعات (٣).

وغرض أمري، القيس من قوله :

ا لَا اِيَّاهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ الْجَلِيلُ

بصبح وما ا لَا صَبَاحٌ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ (٤)

ليس طلب انجلاء الليل؛ لأنّه لا يقدر على ذلك، لكنه يتمتّع بذلك تخلصاً لما عاناه من ألم واحتياق واستطالة تلك الليلة، فكانه لا يتربّب انجلاءها، وليس له طماعية في ذلك، ولا توقع؛ فلهذا يحمل على التمني دون الترجي (٥).

ومن الأبيات الشعرية التي توقف التفتازاني عنها ليظهر مواطن الجمال فيها قول الشاعر :

(١) الأعراف، الآية ٥٣ .

(٢) المطهول، ٢٢٦ .

(٣) السابق، ٢٢٦ .

(٤) ديوان أمري، القيس، ١٧ .

(٥) المطهول، ٢٤١ .

أَسْكَانْ نَعْمَانَ الْأَرَادَ تِيقَنُوا

بِأَنْكُمْ فِي رَبِيعِ قَلْبِيْ سَكَانًا (١)

فَفِرَضَهُ التَّنْبِيَهُ عَلَى أَنَّ الْمَنَادِي وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا إِلَّا أَنَّهُ حَاضِرٌ فِي
الْقَلْبِ وَلَا يَغْيِبُ عَنْهُ أَصْلًا (٢) .

بَيْنَمَا كَانَ غَرَضُ الشَّاعِرِ مِنْ اسْتِخْدَامِ النَّدَاءِ فِي قَوْلِهِ :

فِيَا قَبْرِ مَنْ كَيْفَ وَارِبِيتْ جُودُهِ

وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ قَدِيمًا (٣)

الْتَّحْسِنُ وَالتَّوْجُعُ (٤) . فَيَكُونُ النَّدَاءُ هَنَاقَدْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَعْنَاهِ،
وَقَدْ يَكُونُ النَّدَاءُ لِلتَّضَجُّرِ كَمَا فِي نَدَاءِ الْأَطْلَالِ وَالْمَنَازِلِ،
وَمِثَالُهُ :

* أَيَا مَنَازِلَ سَلَمِيْ أَيْنَ سَلَمَاكَ *

وَعِنْدَمَا تَحْدَثُ التَّفْتَازَانِيُّ عَنْ عَلَاقَاتِ الْمَحَاجَزِ الْمَرْسَلِ اشْتَرَطَ فِي
الْجُزْءِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْكُلِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَرِيدٌ اخْتِصَاصٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ
بِالْكُلِّ، وَمِثَالُهُ : اطْلَاقُ الْعَيْنِ عَلَى الرَّبِيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ اطْلَاقُ الْيَدِ
أَوْ الْإِصْبَعِ عَلَى الرَّبِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا جُزْءًا مِنْهُ (٥) . وَهَذَا
صَحِيحٌ ، لَأَنَّ الْعَيْنَ مِنْ أَهْمِ الْأَجْزَاءِ . وَأَخْطَرُهُ شَائِئًا لِمَنْ أَرَادَ
مِرَاقِبَةَ الْأَعْدَاءِ .

شَمْ بَيْتَنَ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ كُلِّهِ كَالْأَصَابِعِ فِي
الْأَنَامِلِ لِسَمْبَالْغَةِ ، فَكَانَهُ جَعَلَ جُمِيعَ الْأَصَابِعِ فِي الْأَذْنِ لِشَلَّا يَسْمَعُ

(١) الْمَطْلُولُ، ٢٤٤ .

(٢) السَّابِقُ، ٢٤٤ .

(٣) شَرْحُ دِيوَانِ الْحَمَاسَةِ، ٢ / ٩٢٦ .

(٤) الْمَطْلُولُ، ٢٤٥ .

(٥) السَّابِقُ، ٣٥٥ - ٣٥٦ .

* اشارة إلى قوله تعالى : "وَيَحْلِلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ
حَذَرَ الْمَوْتُ" البقرة ، الآية ١٩ .

شيئاً من الصاعقة (١) .

وليته حدثنا عن باقي علاقات المجاز المرسل بالأسلوب نفسه ، لأنّ مثل هذا التحليل هو الذي يكتب الذوق ويساعد في تنميته وليس مجرد ذكر الأمثلة دون تحليل لها . كما أنّ باقي علاقات المجاز المرسل لا تخلو من لفقات بلاغية .

وفيما يتعلق بالمحسانات البدوية فهو يرى - وإن كان مسبوقاً في هذا الرأي - أنّ أصل الحسن في جميع ما ذكر من المحسانات اللغوية ، أن تكون الانفاظ تابعة للمعاني دون العكس . لأنّ يؤتى بالأنفاظ متكلمة مصنوعة فيتبعها المعنى كيما كانت ، كما فعل ذلك بعض المتأخرین الذين لهم شفه بایراد المحسانات اللغوية فيجعلون الكلام كأنه مسوق لإفاده المعنى فـلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكته المعنى فيصير كظاهر ممدوح على باطن مشوه ، وكفـد من ذهب على سيف من خشب . والوجه أن تترك المعاني على سجيتها فتطلب لأنفسها انفاظاً تليق بها ، وبهذا يتميـز البلـغ عن غـيره (٢) . وبيـت الـامر وقف عند حد الإكـثار من الألوان الـبدوية ، بل تعدـاه إلى كـثرة التقسيـمات والتـفرعـات داخل كل لـون من هـذه الألوان الـبدوية ، وهذا يـذكرـنا بـتحذير ابنـ المعـترـ من خطـورة الإـكـثار من هـذه الألوان ، ويـوصـي بـحنـ الاستـخدام لمـثلـ هـذهـ الفـنـون .

ومن الألوان البدوية التي توقفت عندها ، بيانه أنّ مراعاة النظير يـمـيـها بـعـضـهـ تـشـابـهـ الأـطـرافـ . وـهـوـ "ـأـنـ نـختـمـ الـكـلامـ بـمـاـ يـنـاسـبـ اـبـتـداـءـهـ فـيـ الـعـنـىـ" (٢) . وهذا التـنـاسـبـ قدـ يـكونـ ظـاهـراـ . وقدـ يـكـونـ خـفـيـتاـ كـمـاـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : "ـإـنـ تـعـذـبـهـمـ فـبـاـهـمـ عـبـادـكـ وـإـنـ

(١) المطول ، ٤٥٦ .

(٢) السابق ، ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٣) السابق ، ٤٢٠ والتلخيص ، ٣٥٤ .

تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم "(١)" فإن قوله تعالى إن تغفر لهم يوهم إلى الفاصلة الغفور الرحيم ، لكن يتضح بعد التأمل في الآية السابقة أنَّ الواجب هو العزيز الحكيم ، لأنَّه لا يغفر لمن يستحق العذاب ، ثم وجب أن يوصي بالحكيم على سبيل الاحتراس ، فلما يتوهم أنَّه خارج عن الحكمة إذ الحكيم من يضع الشيء في محله ، أي إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض لأحد في ذلك "(٢)" .

وعدد ما ورد في قول الشاعر في وصف سحابة :

تُسْرِبُلْ وَشْيَا مِنْ خُرُوزْ تَطْرَزْ

مطارفها طرزًا من البرق كالثunder

فُوشِيْ بِلَا رَقْمْ وَنَقْشْ بِلَا يَدْ

ودمع بلا عين وضحك بلا شفَّر

من مراعاة النظير ، لكونه جمعاً بين أمور متناسبة "(٣)" .
وألحق بمراعاة النظير إيهام التناسب وهو :"الجمع بين معنويين
غير متناسبين بلفظين لهما معنيان متناسبان ، وإن لم يكونا
مقصودين هنا "(٤)" كما في قول الشاعر :

وَحْرَفْ كَنْوَنْ تَحْتَ رَاءَ وَلَمْ يَكُنْ

كَدَالْ يَوْمَ الرِّسْمِ غَيْرِهِ النَّقْطْ "(٥)"

فالحرف الناقة المهزولة وهي معطوفة على الكلمة الرهط الواردَة في
البيت السابق :

تَجْلِيْ عَنِ الرَّهَطِ ا لَّامَائِيْ غَادَة

لَهَا مِنْ عَقِيلِ فَيْ مَعَالِكَهَا رَهَطْ

(١) المائدة ، الآية ١١٨ .

(٢) المطهول ، ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٣) السابق ، ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٤) السابق ، ٤٢١ .

(٥) ديوان سقط الزند ، ١٨٢ .

والنون أحد الحروف الهجائية، وشبّه به الناقة في الدقة والإنهاء وليس المراد بها الحوت كما توهّم بعضهم (١)، ثم قام بشرح البيت . وعلّل اعتبار ما بيني على الشك من الملحق بحسن التعليل ، ولم يجعل منه ، لأنَّ في حسن التعليل ادعاءً واصراراً ، والشك ينافي ذلك (٢)، ومثاله قوله أبي تمام :

كأن السحاب الغُرْغَيْتَين تحتها

حبيباً فما ترقى لهن مدامع (٣)

وبيّن أنَّ الضمير في كلمة (تحتها) عائد على كلمة (الربا) الواردة في البيت السابق وهو :

ربا شفعت ريح الصبا لرياضها

إلى المزن حتى جادها وهو هامع

فقد علل أبو تمام على سيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيتبت حبيباً تحت تلك الربا فهي تبكي عليه .

وتطرّق التفتازاني إلى تسمية تأكيد المدح بما يشبه النم ، وفضل أن تسميه تأكيد الشيء بما يشبه تقسيمه ، لأنَّ التسمية المشهورة هي على الأعم الأغلب ، وإنَّ فقد يكون ذلك في غير المدح والنم (٤) . كما في قوله تعالى : " ولا تنکحوا مَا نکح آباءكم من النساء إِلَّا مَا قد سلف " (٥) يعني إن أمكن لكم أن تنکحوا ما قد سلف . فانکحوه فلا يحل لكم غيره ، وهذا غير ممكّن ، والفرض المبالغة في تحريمـه (٦) . فهو لم يكتف برفض التسمية المشهورة ، وإنما علل

(١) المطورو ، ٤٢١ .

(٢) السابق ، ٤٢٨ .

(٣) ديوان أبي تمام ، ٥٨٠/٤ .

(٤) المطورو ، ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٥) النساء ، الآية ٢٢ .

(٦) المطورو ، ٤٢٩ .

رفضه لها . ومثلّل بنص قرآنی ، ليكون دليلاً على صحة ما ذهب إليه .
وبيّن أنَّ تجاهل العارف قد يكون للتدبر في الحب . كما في
قول الحسين بن عبد الله*:

باليه يا طبيات القاع قلن لنا

ليلي منكِ أم ليلى من البشر (١)

وفي إضافة ليلى إلى نفسه أو لا ، والتصريح باسمها الظاهر ثانياً تلذذ
وهذا نموذج من نكت التجاهل ، وهذه النكت أكثر من أن يحيط بها
القلم (٢) . ومن هذا القبيل خطاب الأطلال والرسوم والمنازل
والاستفهام عنها كقوله :

أمنزليتي مي سلام عليكم

هل الازمن اللاتي مضين رواجع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

ثلاث لا شافي والديار الملاقع (٣)

وقد يكون تجاهل العارف للتغيير ومشابه قوله تعالى حكاية عن
الكافر : " هل ندلكم على رجل ينبع لكم إذا مُرْتَقْتُم كل مُمْرَّقْ انكم لفي
خلق جديد " (٤) ويعنون محمداً عليه السلام كأنهم لم يكونوا يعرفون
منه إلا أنه عندهم رجل ما ، وهو عندهم أظهر من الشمس (٥) .
وقد يكون للتعريف كما في قوله تعالى : " وإنما أو إيتاكم على

(*) وفي معاهد التخصص اختلف في نسبة فنسب لام الجنون ولذى الرمة
وللعربى ولحسين بن عبد الله الغزى ، والأكثرون على أنه للعربى .

(١) المطول ، ٤٤٣ .

(٢) المختصر ، ٣٢٢/٢ .

(٣) المطول ، ٤٤٤ .

(٤) سـ١ ، الآية ٧ .

(٥) المطول ، ٤٤٢ .

(٦) سـ١ ، الآية ٢٤ .

هدى أو في ضلال مبين" (١)، وما عرضناه سابقاً يبيّن أنه قد أحسن عرض تجاهل العارف .

ومما يحمد به أنه نجح في حل الأشكال في عدد من القضايا البلاغية التي كانت موضوع نقاش بين البلاغيين منها : نجاحه في حل الأشكال الوارد حول حرف العطف " أم " الوارد في قوله تعالى : " أَكُنْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" (١) فأم " هَنَا بِمَعْنَى " بل " التي تكون لبيان قرار من كلام إلى آخر من غير اعتبار استفهام (٢) . كما في قوله تعالى : " أَمْ أَنْ خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ " (٣) ويرفض ما قيل حول هذه الآية من تفسيرات أخرى لا يرها مقبولة .

ونجح أيضاً في حل الأشكال الذي يرد على وقوع المفعول المطلق بعد " لا " كما في قوله تعالى : " إِنْ نَظَنْنَا لَا ظَنَّا " (٤) . فتتکير المسند إليه هنا للتحقيق ، ويكون المعنى نظن ظناً حقيراً ضعيفاً ، فالمعنى المطلق للنوعية وليس للتاكيد (٥) ، كما ادعى بعضهم .
وعلى اجتماع " كلهم وأجمعون " في قوله تعالى : " فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ " (٦) للدلالة على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم جميعهم مع تفرقهم ، وافتقار كل منهم بشأن ، وبهذا يزداد التعبير والتقرير على ابليس (٧) .

ويشي على البلاغيين الذين عدّوا ما ورد في قوله تعالى :

(١) النحل ، الآية ٨٤ .

(٢) المطول ، ٢٢٥ .

(٣) الزخرف ، الآية ٥٢ .

(٤) الجاثية ، الآية ٤٢ .

(٥) المطول ، ٩٠ .

(٦) الحجر ، الآية ٣٠ .

(٧) المطول ، ٩٥ - ٩٦ .

"مثلهم كمثل الذي استوقد نارا" (١)، وقول الشاعر :
كأنما المريخ والمشتري

قادمه في شامخ الرفعة

منصرف بالليل من دعوة

قد أسرحت قادمه شمعة (٢)

من التشبيهات المركبة ، لأن "هذا هو" القول الفحل والمذهب الجزل ،
أمتا إذا جعل من التشبيهات المفردة فلا يخلو من تكلف (٣).

وعد ما ورد في قول امرى، القيس :

فقتلت لِمَا تمطّى بِصُلْبِهِ

وأردف أعيجازا ونساء بـ كنكل (٤)

من الاستعارة بالكتابية ؛ لأنه لمـا أراد وصف الليل بالطول استعار
له صلبا يتمطـى به ، ثم بالغ فجعل له أعيجازا يردف بعضها ببعض ثم
أراد أن يصفه بالشـغل على قلب ساهره فاستعار له كذلك ينـوء به (٥).
وفسر الاستعارة الواردة في قوله تعالى : " وضربت عليهم
الذلة " (٦) تفسيرين . الأول : أن تكون استعارة شعبية تصريحية ،
ويكون المستعار منه حسي وهو ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين
على الحائط . والمستعار له عقلي وهو تشبيـت الذلة والصاقـها بهـم .
والجامع عقلي وهو الإحاطة أو اللزوم بالقبة . ويحتمـل أن يـشبه
الذلة بالقبة أو الطين ، وتكون القريئة اسنـاد الضرب المعـدي بـعلى

(١) البقرة ، الآية ١٧ .

(٢) المطـول ، ٣٣٦

(٣) السابـق ، ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٤) ديوان امرى، القيـس ، ١٨ .

(٥) المطـول ، ٣٦٨ .

(٦) البقرة ، الآية ١٦ .

إليها، فتكون استعارة بالكتابية (١).

وعدَ التفتازاني مَا ورد في قوله تعالى : " فاذاقها الله
لباس الجوع والخوف " (٢) استعارة مجردة ، ولكن لما كانت
الاستعارة المرشحة أبلغ الاستعارات ، وجد التفتازاني مخرجاً بياناً
قال : " لم يقل فكاهة ، لأن الترشيح وإن كان أبلغ ، لكن الادراك
بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكر ، فكان في الإذاقة
اعشاراً بشدة الإصابة ، بخلاف الكسوة ، ولم يقل طعم الجوع ، لأن
وإن ناسب الإذاقة فهو مفوّت لما يفيده لفظ اللباس ، من بيان أن
الجوع والخوف عمّ أثراهما جميع البدن عموم الملابس (٣)" .

وما عرضناه سابقاً هو نماذج لأراء توصل إلىها التفتازاني بعد
تأمله فيما قاله البلاطغيون ، ومن أراد الاستزادة فعليه العودة
إلى " المطول " (٤) .

(١) المطول ، ٢٧١ .

(٢) النحل ، الآية ١١٢ .

(٣) المطول ، ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٤) ينظر ، ٧٢ ، ٨٥ ، ١٢٨ ، ١٩٩ ، ٢٥٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ .

وفيما يلي عرض لمناذج من الإضافات التي ظفرنا بها خلال مطالعتنا "المطول" ، وهي إضافات لم ترد عند السكاكي والقرزوبي . قال التفتازاني قد يحذف المفعول للبيان بعد الإبهام كما في قوله تعالى : " وَامْرَنَا مُتَرْفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا " (١) أي أمرناهم بالفسق ، وهو مجاز عن تمكينهم وقدارهم (٢) . وقال أيضاً : قد يحذف المفعول بكتة كاحفاته أو التمكتن من انكاره إن مست الحاجة إليه أو لتعيشه أو ادعاه تعيشه ، فالحذف في قوله تعالى : " لَيَنْذِرَ بَاسًا شَدِيدًا " (٣) حذف المفعول لتعيشه ، ولأنَّ الغرض هو ذكر المنذر به ، والتقدير لينذر الذين كفروا (٤) .

وعند حديثه عن خروج الكلام على مقتضى الظاهر ، أضاف الآيات التالية : قوله تعالى : " وَمَا أَبْرَأَيْ ، نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَا مَتَّارَةَ بِالسُّوءِ " (٥) وقوله تعالى : " وَصَرِّبْلَهُمْ إِنَّ صَلَاتَكُمْ سَكُنٌ لَّهُمْ " (٦) وقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زِلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ " (٧) . كامثلة على جعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح به بالخبر . ثم قال وغير ذلك مما يأتي بعد لا وامر والنواهي وهو كثير في التنزيل (٨) .

(١) الإسراء ، الآية ١٦ .

(٢) المطول ، ١٩٤ .

(٣) الكهف ، الآية ٢ .

(٤) المطول ، ١٩٧ - ١٩٨ .

(٥) يوسف ، الآية ٥٣ .

(٦) التوبه ، الآية ١٠٣ .

(٧) الحج ، الآية ١ .

(٨) المطول ، ٥٠ .

ومثل بقوله تعالى : " شم إنكم بعد ذلك لعيتون " (١) يجعل غير المنكر كالمنكر إذا لاح عليه شيء من اشارات الإنكار ، فقد جاء الحكم في الآية السابقة مؤكداً بيانه واللام مع أنه مما لا ينكر ، ولكن تماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده ، من اشارات الإنكار (٢) .

يبين التفتازاني أن حذف المسند إليه قد يكون للإشارة بأنه بلغ من الفخامة مبلغاً لا يمكن ذكره ، ومثاله قوله تعالى : " إنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِتَبَيْيَانِ أَقْوَمٍ " (٣) أي الملة التي أو الطريقة ، ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر (٤) . وقد يحذف المسند إليه لأنَّه بلغ من النظاعة بحيث لا يستطيع المتكلم لفظه أو اجراءه على سانه ، أو السامع على استماعه ومثاله : إذا قلت : إذا قلت : كيف فلان ؟ سائلاً عن الواقع في مصيبة يقال : لا تسأله عنه (٥) .

وعند حديثه عن التعريف بالاسم الموصول ، يبين أنه قد يكون سلتهكم ومثاله قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الْذِكْرَ إِنَّكَ لَمَحْنُونَ " (٦) وقد يجعل الاسم الموصول ذريعة للمهانة والتقليل من شأن الخبر كما في قولنا : إنَّ الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه (٧) . وقد يقصد بالاسم الموصول الحث على التعظيم أو التحقيق أو الترجم أو نحو ذلك ، كما في قولنا : جاءك الذي أكرمك أو أهانك أو

(١) المؤمنون ، الآية ١٥ .

(٢) المطهور ، ٥٠ .

(٣) الإسراء ، الآية ٩ .

(٤) المطهور ، ٦٩ .

(٥) السابق ، ٦٩ .

(٦) الحجر ، الآية ٦ .

(٧) المطهور ، ٧٦ .

الذى سبى أو لاده ونهيت أمواله (١) واختتم اضافاته السابقة بقوله:
"ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط (٢)" .

ولمَا تحدثَ عن التعريف بالإضافة بيَّنَ أنَّ التعريف بالإضافة يكون لِلإغْناءِ عن تفصيل متعذرٍ نحوهِ : اتفق أهل الحق على كذا . وقد يكون لوجود مانع يمنع من التفصيل ، كتقديم بعض على بعض من غير مردح ، ومثاله : حضر اليوم علماءُ البلد . أو للتصریح بذمهم وأهانتهم نحوهِ : علماءُ البلد فعلوا كذا^(٢) . أو لتضمَّن الإضافة تحريض على اكرام أو اذلال أو نحوهما ، ومنه قوله تعالى : " ولا تضارِّ وَالَّذِي بُوِلَّهَا وَلَا مُونَودٌ لَهُ بُولَدٌ " ^(٤) فإنه لما نهيت المرأة عن المضاراة أُضيف الولد إليها استعطافاً لها عليه وكذا الولد ^(٥) . أو لتضمَّن الإضافة استهزاءً وتھكماً نحوهِ : " إِنَّ

الذِي أُرْسَلَ إِلَيْكُم مِّنْ جِنِّنْ " ^(٦) .

ومن اضافاته في تنكير المسند إليه :

قوله : قد ينكر المند إليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة أو تجاهلا ، أو لوجود مانع يمنع من التعريف ، كما في قول الشاعر :

۱۳۱ سمت مهندسی

طول الحمل بدله شما لا (٧)

فلم يقل يمينه احترازاً عن التصريح بنسبة السامة إلى يمين

- (١) المطول ، ٧٧ .
 - (٢) السابق ، ٧٧ .
 - (٣) السابق ، ٨٨ .
 - (٤) البقرة ، الآية ٢٢٣ .
 - (٥) المطول ، ٨٨ .
 - (٦) التغوار ، الآية ٤٧ .
 - (٧) المطول ، ٨٩ .

الممدوح (١) .

وذكر النصوص التالية كامثلة لتنكير غير المسند إليه :

فقد ينكر عدم التعيين كقوله تعالى " واطرحوه أرضا " (٢) أي أرض
نكرة مجهولة بعيدة عن العمran . أو للتقليل كما في قول الشاعر:
فيوما بخيل تطرد الروم عنهم
وب يوما بجود تطرد الفقر والجدب (٣)
أي بعد قليل من خيولك وفرسانك ، وشيء يسير من فيض حودك
وعطائك (٤) .

وبتین أن المسند إليه قد يقدم لاظهار تعظيمه نحو : رجل
فاضل في الدار ، وعليه قوله تعالى : " وأجل مسمى عنده " (٥) أو
لتحقير المسند إليه . نحو رجل جاهل في الدار (٦) .
وأضاف عددا من الآيات كامثلة لخروج الاستفهام عن معناه
ال حقيقي منها : قوله تعالى : " حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه
متى نصر الله " (٧) . فالاستفهام للاستبطاء ، وقوله تعالى : " مالي
لأرى الهدى " (٨) للتعجب ، وقوله تعالى : " فلما زدت بهم " (٩)
لتتنبيه على الضلال . وقد يكون للوعيد كما في قولنا لمن يسيء

(١) المطورو ، ٨٩ .

(٢) يوسف ، ١ الآية ٩ .

(٣) المطورو ، ٩٠ .

(٤) السابق ، ٩٠ .

(٥) الأنعام ، ١ الآية ٢ .

(٦) المطورو ، ٩٠ .

(٧) البقره ، ١ الآية ٢١٤ .

(٨) النمل ، ١ الآية ٢٠ .

(٩) التكوير ، ١ الآية ٢٦ .

اللادب : ألم أؤدب فلانا (١) .

وأضاف البيتين التاليين وهما من نظمه :

طويت باحرار الفنون ونيلها

رداء شبابي والجنون فنون

فحين تعاطيت الفنون وحظها

تبين لي أن الفنون جنون (٢) .

مثلاً لمعكس ، عندما يقع بين لفظين في طرفي الجملة (٣) .

ومما سبق ذكره يتضح لنا ما يلي :

إنَّ اضافات التفتازاني لم تكن في الكلمات وإنما كانت في الجزئيات
 فهي اضافات ضمن الإطار الذي رسمه السكاكي والقرزويني من بعده .

والتفتازاني في اضافاته كان يستند إلى النصوص المتنوعة ،
 فيبدأ بالآية الكريمة ثم الحديث النبوى الشريف وبعد ذلك بيت من
 الشعر ، وإن لم يظفر بالنصوص المناسبة يلجأ إلى المثال المصنوع ،
 ولكن يلحظ على بعض أمثلته المصنوعة أنها تخلو من الجمال .
 ومتكلفة ، لأنَّ همة الأول ذكر مثال تنطبق عليه القاعدة .

وهو لم يكن يكتفى بمجرد ايراد النصوص ، بل كان يقوم بتوضيح ما
 فيها من مواقف بلاغية ، ثم يوضح هدفه من الاستشهاد بها .

وفي ذكر هذه الإضافات رد على من يقول : إنَّ أصحاب المدرسة
 الكلامية لا يهتمون بالنصوص ، وإنما يكتفون بأقلها . وما عرضناه
 سابقاً هو نماذج فقط من اضافات التفتازاني وليس استقصاء كل ما ورد
 في "المطول" * .

(١) المطول ، ٢٢٥ .

(٢) السابق ، ٤٢٤ .

(٣) السابق ، ٤٢٤ .

* ينطوي ، ٦٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ١٣٥ ، ١٠١ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٩٤ ،

٢٢٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٤٠ ، ٣٢٧ ، ٣٦٧ .

أثر التفتازاني في البلاغيين اللاحقين له

أشار التفتازاني حركة قوية في التأليف في البيئة الفارسية والبيئة العربية على حد سواء، ويتبين ذلك من كثرة الحواشى التي وضعت على كتابيه ، ومن أوائل الذين اهتموا به علي بن محمد بن علي السيد أبو الحسن الحسيني الجرجاني الاسترابادى الشهير بالسيد الشريف (- ٨٦ هـ) ، وهو أحد معاصريه ، وكانت تجري بينهما مناظرات كثيرة ، منها بحث اجتماع الاستعارة التبعية والاستعارة التخييلية في كلام الزمخشري الوارد في تفسير قوله تعالى : "اولئك على هدى من ربهم" (١) . وانتهت المناظرة بانتصار الشريف ، لأنَّ من تولى الفصل بينهما وهو نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي رجح رأي الشريف (٢) . وجمع الشريف اعتراضاته وردوده في حاشيته التي وضعها على "المطول" .

ولعر الدين بن جماعة وحده (- ٨١٩ هـ) شدَّ حواش على "المطول" وحاشية على "المختصر" (٣) .

وألف إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الإسفرايني (- ٩٥١ هـ) كتاب سماه "الأطرو" نقش فيه التفتازاني في كثير من آرائه .

وبقي تأثير التفتازاني واضحًا حتى في عصور متاخرة ، حيث وضع الدسوقي (- ١٢٢٠ هـ) حاشية على "المختصر" ، وهي من أحسن الحواش وأروعها (٤) ، وقام محمد بن محمد الانبابي شيخ الجامع الأزهر

(١) البقرة ، الآية ٥ .

(٢) القزويني وشرح التخلص ، ٥٨١ وينظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لإبن العماد الحنبلي ، دار العيسرة ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م ، ٢٢١/٦ .

(٣) مناج التجديد ، ٢٤٢ .

(٤) القزويني وشرح التخلص ، ١٧٧ .

(١٣١٢هـ) بوضع تقرير على "المختصر" ، وله أيضاً تقرير على "المطول" ، وهناك تقرير على "المطول" لعبد الرحمن الشريبي (١٣٢٠هـ) شيخ الجامع الأزهر (١).

وبقي أثره في العصر الحديث حيث كانت كتب التفتازاني تدرس في الأزهر ، إلى أن جاء محمد عبده ورشيد رضا ، فأعادا إلى كتب عبدالقاهر - كما يقول أمين الخولي - البريق وما تستحقه من البحث والدراسة فاستبعدوا الأزهريون كتب التفتازاني .

ومما يؤكد أهمية "المطول" و "المختصر" لدارسي البلاغة أنَّ الدكتور عبدالمنعم خفاجي شارح ومنقح "الإيضاح" قد اعتمد على كثير من الآراء التي ذكرها التفتازاني ، ليوضح القضايا البلاغية الواردة في "الإيضاح" . ولكن مما يؤخذ على الدكتور خفاجي في هذا المجال أنه أحياناً كان يتبنّى ما يقوله التفتازاني دون أن يصرّح باسمه (٢) .

ومن الحواشي التي وضعت على "المطول" و "المختصر" (٣) .

- حاشية الشيخ يحيى بن سيف السيرامي المصري الحنفي (٨٢٢هـ) .
- حاشية شمس الدين محمد بن أحمد البسطامي (٨٤٢هـ) .
- حاشية المولى أحمد بن عبدالله القربي (٨٦٢هـ) .
- حاشية حاشية علاء الدين علي بن محمد الشاهرودي البسطامي (٨٧١هـ) .

(١) القزويني وشرح التلخيص ، ١٧٧ .

(٢) هامش الإيضاح ، ٩/٢ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ و ١١٩/٥ .
١٢١ ، ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر لمحمد بن فضل الله المحبى ، مكتبة خياط - بيروت ، ٢٢١/١ - ٣٤٣ و ٣١٨/٢ - ٣١٩ .

وكتشf الظنو ، ٤٧٤/١ - ٤٧٦ و الإيضاح ، ٦/١٦٢ والقزويني وشرح التلخيص ، ١٧٥ - ١٧٧ .

- حاشية محمد بن حراموز الشهير بـ ملا خسرو (٨٨٥ هـ) .
- حاشية حن بن محمد شاه الفهاري (٨٨٦ هـ) .
- حاشية المولى حن بن عبدالصمد الساموني (٨٩١ هـ) .
- حاشية نظام الدين بن عثمان الخطابي (٩٠١ هـ) .
- حاشية شيخ الإسلام في مدينة هراة أحمد بن يحيى الحفيد (٩٠٦ هـ) .
- حاشية مصلح الدين محمد البلاري (٩٧٩ هـ) .
- حاشية ميرزا جان حبيب الله الشيرازي (٩٩٤ هـ) .
- حاشية عبدالحكيم بن شمس الدين السيالكوتي (٩١٠٦٧ هـ) .
- ومن الحواشى على " المختصر " :
- حاشية المولى محمد بن الخطيب الشهير بـ زاده الرومي (٩٠١ هـ) .
- حاشية شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي الأزهري (٩٩٤ هـ) .
- حاشية الصفوى القلعاوى (٩١٠٢٥ هـ) .
- حاشية ياسين العليمي (٩١٠٦١ هـ) .
- حاشية الخفاجى (٩١٠٦٩ هـ) .
- حاشية الحنفى (٩١١٨١ هـ) .

حاشية العلامة البناني من علماء القرن الثالث عشر.

إنَّ نظرة على السنين التي وضعت فيها تلك الحواشى ، تظهر أنه قبل الدارسين فترة طويلة من الزمن ، ولكننا لم نقف على هذه الحواشى ، لأنَّ معظمها مخطوطات لم تتوافر بديها ، ولم نستطع الحصول عليها ولكننا عثرنا على اسمائها من الكتب التي تولت الترجمة للقزويني والتفتازاني وللأعلام الذين تولّوا شرح أو اختصار " التلخيم " و " المطول " ومن الكتب التي تولّت الحديث عن المدرسة الكلامية في البلاغة .

وستقتصر في هذا الفصل على بيان أثر التفتازاني في ثلاثة علماء ، يمثلون ثلاثة عصور مختلفة ، وهم جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (- ٩١١ هـ) صاحب " شرح عقود الجمان في علم

المعنى والبيان " وعاصم الدين أحمد بن مصطفى الشهير بطاشكري زاده (٩٦٨هـ) شارح "الفوائد الفيائية من علمي المعاني والبيان" وابن يعقوب المغربي (١١١٠هـ) صاحب "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح " .

أثر التفاصياني في السيوطي :

وميزة السيوطي تكمن في أنه على طرف التقى من أتباع المدرسة الكلامية ، ليس هذا فحسب بل إنه نهى على من يدخل الفلسفة والمنطق في البحث البلاغي ، وحمل عليهم بشدة ، وحمد الله سبحانه وتعالى؛ لأنَّه نَزَّهَ كتابَهُ عن الفلسفة والمنطق . جاء ذلك أثناء تفضيله لرأي عبد القاهر في تقديم المسند إليه لفائدة العموم ، على رأي القزويني ، وعلَّل رفضه لرأي القزويني؛ "لأنَّ ما عاشرَ أهلَ السنة لا نجس تصانيفنا بقدر المنطق ، الذي اتفق أكثر المعتبرين خصوصاً المحدثين والفقهاء من كل المذاهب خصوصاً الشافعية ، وأهل المغرب على تحريمِه والتقليل على المشتغلين به واهانتهم وعقوبتهم ، وقد نهى أئمة الحديث كالسلفي والذهباني على عدم قبول رؤية المشتغلين به (١)" .

وعندما اضطر إلى الأخذ بمصطلحات المناطقة وتقسيماتهم اعتذر للقارئ عن ذلك ، وجاء اعتذاره على هيئة سؤال توقع أن يوجهه إليه وهو : "إِنْ قَلْتَ مَا بِالْكَ تَكَلَّمُتْ عَلَى تَقْسِيمِ الدِّلَالَةِ ، وَذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْمِنْطَقِ؟ قَلْتَ: لَيْسَ مِنْهُ بَلْ هُوَ أَمْرٌ لِغْوِيٌّ ، وَهُمْ يَصْرَحُونَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِلْمِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَذَكُرُونَهُ فِي كِتَابِهِمْ لَا حِاجَةٍ لِأَنْ يَتَبَاهَوْا بِهِ (٢)" . ولكنَّ تفسير غير مقنع ، وفيه تكلُّف ، لأنَّه لا ضير في استخدام الفلسفة والمنطق في البحث البلاغي ، بشرط ألا يطغى ذلك على

(١) شرح عقود الجمان ، ٤٩

(٢) السابق ، ٧٨ .

وعندما تحدث عن الطرد والمعنى رفض هذه التسمية ، لأنها من تسميات المناطقة ، فإذا وقع لأرباب الحديث والسنة مثل هذا فإنهم يتحاشون عن التعبير عنها باصطلاح المناطقة ، وقد وسع الله لهم في العبارة (١) .

ولكن موقف السيوطي من استخدام الفلسفة والمنطق في البحث البلاغي ، لم يمنعه من الاستفادة بما ورد في كتب أتباع المدرسة الكلامية ، فهو لم يخرج عن التقسيمات الأساسية التي وضعتها هذه المدرسة ، وطريقته لا تختلف عما وجدناه عند التفتازاني ، فهو يذكر القضية البلاغية ثم يوضحها ويمثل لها بالنص المناسب ، مكثراً من الاستشهاد بآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، متى جنباً المناقش والخوض في التفاصيل ، وتشتت الآراء أو محاولة التوفيق بينها .

وكان للتفتازاني أثر واضح في " شرح عقود الجمان " يتضح فيما يلي : وافق السيوطي التفتازاني وأتباع المدرسة الكلامية على تقسيم البلاغة إلى علمي المعانوي والبيان . أمّا البديع عنده فهو تابع للبلاغة . فقد قال عنه : و تتبع بلاغة الكلام وجوه آخر سوى المطابقة والفصاحة ، تورث الكلام حسناً ، وهي لا تعدّ محسنة إلاّ بعد رعاية البلاغة ، ولا يوصى بهذه الوجوه إلاّ الكلام ، ولهذا هي تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلّم (٢) . وأفهم اختلاف بينه وبين التفتازاني في هذا المجال أنه زاد في تقسيمات البديع زيادة مفرطة .

ولم يختلف موقفه من التشبيه عما فعله التفتازاني ، حيث أخرج من التشبيه - كما فعل التفتازاني والقرزويني - الاستعارة

(١) شرح عقود الجمان ، ١٣٤ .

(٢) المطول ، ٣١ .

التحقيقية ، والاستعارة بالكتابية والتجريد ، وأدخل فيه التشبيه الذي حلفت منه الأداة أو ما في حكمه كما في قوله تعالى : " صم بكم عمي " (١) ويتفق مع التفتازاني على أنَّ ما ورد في الآية السابقة تشبيه لا استعارة ، لأنَّ المستعار له مذكور تقديرًا وهم المنافقون . ووافق على أنَّ مثل قولنا : زيد أسد من باب التشبيه ، والتعليق الذي ارتضاه لذلك هو قول التفتازاني : " تطلق الاستعارة حيث يطوى ذكر المستعار به ، ويجعل الكلام خلوا عنه صالحًا ، لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه نولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (٢) . وهذا رأي الرمخشري إلا أنَّ التفتازاني لم يصرح بنقله عنه .

ووافق التفتازاني في اعتراضه على قول القزويني : إنَّ أغراض التشبيه الأربع تقتضي أن يكون وجه التشبيه في المشبه به أتم ، وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف (٣) . وهذا الكلام على إطلاقه غير دقيق ، لأنَّ بيان الإمكانيات والحال لا يقتضيان الاشهرية ، وليصح القياس ويتم الاجتماع في الأول ، ويعلم الحال في الثاني ، وكذا بيان المقدار لا يقتضي الاتساع بل ينفي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا انقص لتعيين مقدار المشبه على ما هو عليه . وأما تقرير الحال فيقتضي الامرين جميua ، لأنَّ النفس إلى الأتم والأشهر أميل فالتشبه به لزيادة التقرير والتقوية أجدر (٤) . وهذا ما نقله السيوطي عن " المطول " وبعد العودة إلى " المطول " تبيَّن أنَّ أسلوب التفتازاني كان أوضح من عبارات السيوطي ، ومُؤدِّي الغرض بأقصر العبارات .

(١) البقرة ، الآية ١٨ .

(٢) شرح عقود الجمان ، ٧٨ والمطول ، ٣١٠ - ٣١١ .

(٣) التلخيم ، ٢٦٤ .

(٤) شرح عقود الجمان ، ٨٥ والسابق ، ٣٢٢ .

كما أن السيوطي أيد التفتازاني في انتقاده لقول القزويني : " وقد يذكر فعل ينفي عن التشبيه كما في : علمت زيداً أسدًا ، إن قرب . وحسبت زيداً أسدًا إن بعد (٢)" .

واعتراض التفتازاني أن لا دلالة لفعل علم وحسب على التشبيه، والذي يدل على التشبيه علمنا بأنّ أسدًا لا يمكن حمله على زيد تحقيقاً، وإنما يكون على تقدير أداة التشبيه ، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا : زيد أسد (٣) . ولو قال القزويني إن هذين الفعلين ينبعان عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان أصوب (٤) . ولكن السيوطي ذكر الاعتراض السابق بصيغة المبني للمجهول ، ولم يشر إلى أن التفتازاني هو القائل .

وي بيان السيوطي أنَّ في قوله تعالى : " ولا يحيق المكر السيء إلا به " (٥) مساواة وليس كما قيل إنَّ فيه إيجازاً مستدلاً بما قاله التفتازاني . كما رد على من يقول بأن في قوله تعالى : " وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا " (٦) حذفاً للموصوف " الذين " محيباً بما ذكره التفتازاني (٧) .

وفضَّل السيوطي تمثيل التفتازاني بقولنا لمنكر الإسلام : " الإسلام حق ، بلا تأكيد ، لأنَّ مع المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام . فضلته على تمثيل القزويني بقوله تعالى : " لا ريب فيه " (٧) ، لأنَّ ما ورد في الآية فيه تنظير للمسألة بتنزيل وجود

(١) التلخيص ، ٢٦٣ .

(٢) شرح عقود الجمان ، ٨٤ والمطابق ، ٣٢٠ .

(٣) المطابق ، ٣٢٠ .

(٤) فاطر ، الآية ، ٤٢ .

(٥) الأنعام ، الآية ، ٦٨ .

(٦) المطابق ، ٢٨٦ وشرح عقود الجمان ، ٦٨ .

(٧) البقرة ، الآية ٢ .

الشيء منزلة عدمه بنا، على وجود ما يزيله ، فإنه نزل ريب المرتباين منزلة عدمه تعويلاً على ما يزيله حتى صحّ تفسي الريب على سبيل الاستفرار ، كما نزل الانكار منزلة عدمه ولهذا صحّ ترك التأكيد (١) .

وتبنتي السيوطي تعرية التفتازاني للحقيقة (٢) ، وللاستعارة (٣) ، وتعليقه لامتناع مجيء الاستعارة علماً (٤) ، وكذا تقسيمه للاستعارة باعتبار الجامع إلى قسمين :

الأول : ما يدخل في مفهوم الطرفين ومثل له بقوله عليه السلام : " خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله كلما سمع هيبة أو فزعه طار على متن فرسه فالتمس القتل أو الموت " .*

والثاني : وهو غير داخل في مفهوم الطرفين كما في استعارة الأسد لسرجل الشجاع ، لأنَّ الشجاعة عارض للأسد وليس داخلة في مفهومه ، وهو بذلك يتافق مع التفتازاني خلافاً لعبد القاهر الذي يراه داخلة في مفهوم الطرفين (٥) .

كما أنَّ السيوطي نقل ما ذكره التفتازاني حول الحذف الوارد في قوله تعالى : " فصبر جميل " (٦) فهو يحتمل أن يكون من حذف المنسد

(١) شرح عقود الجمان ، ١٢ والمتمول ، ٥٠ .

(٢) السابق ، ٩١ والسابق ، ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) السابق ، ٩٣ و السابق ، ٣٥٧ .

(٤) السابق ، ٩٤-٩٣ و السابق ، ٣٦٢ .

* هذا نص الحديث كما ورد عند السيوطي ، وورد عند التفتازاني بنسخ آخر . وبعد العودة إلى كتب الحديث النبوي الشريف تبيّن أنَّ له رواية أخرى وردت في صحيح مسلم .

(٥) شرح عقود الجمان ، ٩٤ وينتظر ٧٤ - ٧٦ هذه الدراسة .

(٦) يوسف ، الآية ١٨ .

إليه أي أمري صبر جميل ، وأن يكون من حذف المسند أي فصبر جميل أصبر ، وببيان أنَّ في الحذف هنا تكثيراً للفائدة لإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نما في أحدهما (١) . وامتاز التفتازاني عن السيوطي هنا بمناقشته لعدد من الآراء التي قيلت حول الحذف الوارد في الآية السابقة .

وأضاف السيوطي قوله تعالى : " قل يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا " إلى قوله تعالى : " فَامْتَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ " (٢) ، كمثال لوضع الظاهر موضع المضمر . وقال السيوطي بأنَّ إضافة الآية من زيادته (٣) ، وهذا غير صحيح ، لأنَّ التفتازاني ذكر الآية نفسها ، وقام ببيان مواطن الجمال فيها (٤) .

أثر التفتازاني في طاشكيري زادة :

ومن البلاغيين الذين تأثروا بالتفتازاني ، أحمد بن مصطفى الشهير بطاشكيري زادة (٩٦٨-٩٦٨ هـ) من خلال شرحه "الفوائد الغياثية في علمي المعانوي والبيان" للقاضي عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦-٧٥٦ هـ) وسماته الفوائد الغياثية نسبة إلى الوزير غيث الدين . ويوضح تأثر طاشكيري زادة بمنهج التفتازاني وسيره على خطاه في المواقف التالية :

اهتمامه بالتعليق فقد علل تقديم بحث الإسناد على طرفيه (المسند والمسند إليه) مع تأخره عنهما في الوجود ، إمتا لشرف مباحثته . أو بتقدمه عليهما لكون البحث عنهما من حيث قيام الإسناد

(١) شرح عقود الجمان ، ٣١ ، والمطول ، ١٤٢ .

(٢) الأعراف ، الآية ١٥٨ .

(٣) شرح عقود الجمان ، ٢٨ .

(٤) المطول ، ١٣٠ .

بهم (١) .

وإذا شعر أنته قد ابتعد عن البلاغة أثناء حديثه عن قضية ما ، كان يعتذر للقارئ عن ذلك . ومن أمثلة ذلك قوله : " وإنما أطربنا في الكلام بحيث أورث الإسهاب ، مع أن تصحيف عبارة السكاكى خارج عن شرط هذا الكتاب ، لأن هذا المقام من محار الأفهام ومزال الأقدام (٢)" . وقوله : " ولعمري لقد بعثني الحدب على الطلاب إلى هذا الحد من الإطناب ، والمأمول من أجلته الأصحاب ترك اللوم والاعتتاب (٣)" .

وكان يختتم نقاشه لقضية البلاغية التي هو بقصد الحديث عنها، بعبارات مشابهة لما وجدناه عند التفتازانى منها قوله : " فاحفظ هذا الكلام إذ قد اشتبه الحق على أقوام " (٤) . وقوله : " فاحفظ ما ذكرنا من التحقيق فيه من المهمات " (٥) .

والقارئ لمقدمة " شرح الفوائد الفياسية " ، يجد الشكوى المرة من سوء الأحوال التي مرت به فترة من الزمن من اتمام ما بدأ به ، ووجدنا هذه الشكوى عند التفتازانى (٦) .

والناظر في " شرح الفوائد الفياسية " ، يلمس بوضوح مدى اعجاب طاشكيرى زاده بالتفتازانى ، فقد وصفه بعده صفات منها : العلامة، وسعد الملة والدين، وجامع المعانى وسيبوه الشانى، وببعض الفضلاء المحققين. وغير ذلك من أمثال ذلك العبارات الواردة في شرحه (٧) .

(١) شرح الفوائد الفياسية ١٦ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٤٣ .

(٢) السابق ، ٥١ . وينظر ١٠ هذه الدراسة .

(٣) السابق ، ١٦٤ .

(٤) السابق ، ١٢ . والمطول ، ٨٧ .

(٥) السابق ، ٢٣ . والمختصر ، ٨٠/٢ .

(٦) السابق ، ٢ . والمطول ، ٤ .

(٧) السابق ، ٢٥ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٢٥١ .

ورغم التشابه الكبير الذي وجدناه بينهما إلا أن هناك اختلافاً واضحاً في شخصياتهما ، فالفتوازاني يمتاز بتواضعه الذي ظهر أثناة تحقيقه لكثير من القضايا البلاغية ، بينما يمتاز طاشكيري زيادة باعجابه بنفسه إلى درجة الغرور . ومما يؤيد ذلك قوله : " واعلم أنَّ هذا التنبيه أصل عظيم في بحث التعريف باللام ، لم يقدر على تلخيصه بهذا الالغاز أحد من العلماء الأعلام ، ومن لم يصدقني فعليه يتبع كتب القدماء "(١) . وقوله : " فاحفظ هذا التحقيق الوثيق ، والتفصيل الدقيق فإنه موهبة عظيمة من الملك القادر ، ومن اهتمَّ بذلك إمَّا مفقود أو نادر ، وقد عجز عن ذلك لأنَّة الفوائل ، والفحول البوائل " (٢) .

وفيما يتعلق بالهدف من التأليف فكلاهما كان يهدف إلى الكشف عن وجوب الالغاز في القرآن الكريم، بالإضافة إلى الهدف المباشر وهو توضيح ما غمض من الكتابين اللذين توليا شرحهما ، والسبيل إلى معرفة الالغاز هو علم البلاغة وبخاصة المعانوي والبيان ، حيث صرَّح طاشكيري زيادة بأهمية هذين العلمين لتفسير القرآن الكريم، لأنَّ من شرع في تفسير القرآن واستخراج طائفته، ولم يعرف قواعدهما أخططا غالباً ، وإن أصاب - نادراً - كان مخططاً في اقدمه على تفسيره برؤيه (٣) .

ومثل للجمع مع التقسيم بقول المتبنبي :

الدُّهُر مُعْتَدِر وَ النَّصْر مُنْتَظَر

وَأَرْضُهُمْ لَكَ مُصْطَافٌ مُرْتَبِعٌ

لِلْسَّبِيِّ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلُ مَا وَلَدُوا

وَالنَّهَبُ مَا جَمَعُوا وَالنَّارُ مَا زَرَعُوا (٤)

(١) شرح الفوائد الفيائية ، ٧٤ .

(٢) السابق ، ٢٠٩ .

(٣) السابق ، ٨ ، ١٦ .

(٤) ديوان المتبنبي ، ٢٢٤/٢ ، ٢٢٢ .

ثم بيّن أنَّ المشهور في نسخ ديوان المتنبي قبل قوله : للنبي ما
نکحوا هو قوله :

حتى أقام على أرباض خرشنة

تشقى بها الروم والصلبان والبیع^(١)

وعلى المشهور فالجمع هو شقاء الروم بالممدوح اجمالاً ، فإنه
يتناول النبي والقتل والنهب والإحراء ، وهذا ما قاله التفتازاني ،
ونبه كلامها إلى أنَّ الشاعر عبَّر عن الأولاد بـ "ما" التي
تستعمل تغیر العاقل احتقاراً لهم أو للتوفيق في العبارة بينهما
وبين ما جمعوا وما زرعوا^(٢) .

بيَّن السيوطي أنَّ السكاكى سئَ تجاهل العارف بسوق المعلوم
مساق غيره ، تادَّباً لوروده في القرآن الكريم ، وهذا ما أشار إليه
التفتازاني^(٣) ثم لفت الانتباه إلى أنَّ السكاكى قد تحدثَ عنه في
علم المعانى ، وتعليقه لذلك أنه إذا ذكر في علم المعانى فباعتبار
مقتضى المقام ، أمَّا إذا ذكر في البديع فباعتبار تحسين الكلام
فيلاحظ هذا التفاير في مسألة واحدة باعتبارين^(٤) .
وتحذيه عن الدلالات وأنواعها وأمثلة كل نوع ، لا يختلف عما
ورد عند التفتازاني^(٥) ، وامتاز طاشكيري زادة بتحذيه عن الفرق
بين مفهوم الدلالات عند أهل العيزان وأرباب البيان ، ومما ترتب
على الفرق بينهما^(٦) .

(١) ديوان المتنبي ، ٢٢٤/٢ .

(٢) شرح الفوائد الغياثية ، ٢٧٤ ، والمطول ، ٤٣٠ .

(٣) السابق ، ٤٤٣ ، والسابق ، ٤٤٣ .

(٤) السابق ، ٢٧٦ .

(٥) السابق ، ١٩١ ، والمطول ، ٣٠٦ - ٣٠١ .

(٦) السابق ، ١٩١ .

وبين طاشكري زادة أنَّ وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه، وإن لم يشمل الطرفين فساد التشبيه، ولهذا فإنَّ وجه الشبه في قولنا : النحو في الكلام كالملح في الطعام، لا يقصد به القلة أو الكثرة؛ لأنَّ المشبه (النحو) لا يشترك في هذا المعنى، ويقصد بالقول السابق كما أنَّ الطعام يصلح باستعمال الملح ويفسد بتركه، كذلك الكلام يصلح بالنحو إذا استعمل ويفسد بتركه (١). وهذا ما رأاه التفتازاني أيضاً. وهذا رأي أصله لعبد القاهر ولكنه شاع بين البلاغيين .

واتفق مع التفتازاني في اعتبار ما ورد في قوله تعالى : "أَوْ كصَبِّ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلْمَاتٍ وَرُعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ حَذَرَ الْمَوْنَ" (٢). وقوله تعالى : "وَاضْرَبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ" (٣) من التشبيه المركب، فالمشبه به مركب ووجه الشبه متزع من متعدد، وفي الآية الأولى المشبه به محنوف تقديره مثل ذوي صيب، فحذف "ذوي" لدلالة يجعلون عليه، وحذف "مثل" لدلالة عطفه على قوله تعالى كمثل الذي استوقد ناراً عليه؛ لأنَّه لا يصلح التشبيه بين صفة المنافقين وبين ذوات ذي الصيب، فهو حذف المضاف والمضاف إليه.

وفي الآية الثانية المشبه به مثل الحياة الدنيا، أي حالها العجيبة الشأن التي هي تقضيها بسرعة وزوال نعمها بفترة بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها، فالمشبه به مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة فيكون مركباً عقلياً (٤)، وقد أطينا في شرح ما ورد في الآيتين السابقتين وذلك لأنَّ هذا هو رأي

(١) شرح الفوائد الغياثية ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، والمطرود .

(٢) البقرة ، الآية ١٩ .

(٣) الكهف ، الآية ٤٥ .

(٤) شرح الفوائد الغياثية ، ٢١٣ - ٢١٤ .

التفتازاني والسيوطى أيضا (١) .

وعندما تحدث عن علاقات المجاز المرسل اتفق مع التفتازاني على أنَّ تسمية الشيء باسم جزءه لا يصحَّ إلَّا إذا كان ذلك الجزء مزيد اختصاص بالكل، ومثاله : اطلاق العين على الريينة، فلا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الريينة (٢) .

وقال عن التاء الواردة في كلمة الحقيقة إنها للتأنيث، ثم نقل رأياً آخر وصفه بأنه أسهل من الرأي الأول، وهو أن تكون التاء للنقل من الوصفية إلى الإسمية كما في الأكيلة والذبيحة، وهذا ما اختاره التفتازاني أيضاً (٣) .

واتفق مع التفتازاني على أنَّ التقديم في قول الشاعر :

متى تهزز بني قطن تجدهم

سيوفاً في عواتقهم سيف

جلوس في مجالسهم رزان

وإن ضيف الْمُفْهُوم خفوف (٤)

يفيد زيادة تحصيص (٥)، ورفض كما رفض التفتازاني اشتراط دعوى كون الخبر فعلاً حتى يصحُّ الحصر، لأنَّ أئمة التفسير يقولون بوجود الحصر في المشفات، كما في قوله تعالى : "وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِغَرِيرٍ" (٦) ورفض قول القزويني إنَّ كلام السكاكي : "هذا تفسير للشيء بغاية لفظه" (٧)؛ لأنَّ مراد السكاكي من قوله المراد هم خفوف، يعني هم

(١) المطول، ٢٢٨ - ٢٢٩ وشرح عقود الجمان، ٨٤ .

(٢) شرح الفوائد الفياثية، ٢٢٧ والمطول، ٣٥٦ .

(٣) السابق ، ٢٢٢ والمطول، ٣٤٨ .

(٤) المطول، ٤٤٨ .

(٥) شرح الفوائد الفياثية، ١٠٤ والمطول، ١٠٨ .

(٦) هود، الآية ٩١ .

(٧) لا يصح، ٢ / ٥٢ .

خفوف لا غير بنا، على أنَّ المقام يقتضي معنى الحصر، ولا يقصد بالتفصيص هنَا الحصر بل التخصيص بالذكر، ثم بيَّنَ أنَّ مراد الشاعر من الْبِيَتِ السَّابِقِ - وهذا لم يفعله التفتازاني - أنَّ بني قطن يتصرفون وهم في مجالس الحكم بالهيبة والوقار، وعند مجيء الضيف عليهم هم خفوف في خدمة الأضياف دون من عداهم (١).

بيَّنَ طاشكيري زيادة أنَّ "مَنْ" تستخدم للسؤال عن جنس ذوي العلم كالبشر والملك والجن، حتى إذا قيل مَنْ جبرائيل أُجَيْبَ بما يفيد تعبينه وتشخيصه أنه ملك يأتي بالروح (٢) كما في قوله تعالى : "فَمَنْ رَبَّكُمَا يَا مُوسَى" (٣). وهذا من المواقع التي اتفق فيها القزويني والتفتازاني وخالف بذلك رأي السكاكي في استعمال "من" والدليل الذي استندَ إلَيْه هو اجابة موسى عليه السلام الوارد في قوله تعالى : "رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى" فإنه قد أجاب بما يفيد تعبينه وتشخيصه (٤).

ورفض طاشكيري زيادة اعتراضات القزويني التي أوردتها في بحث الاطناب على ما قاله السكاكي، وهذا ما وجدناه عند التفتازاني (٥)، ولكنه التفتَّ إلى أمر هام وهو أنَّ الواسطة بين الكلام الطويل والقصير أمر يحكم الذوق والعرف بمقداره (٦).

ويجدر اعجابه بالتفتازاني - دون أن يصرَّح باسمه متكفيًا بقوله : كما حققه بعض الفضلاء، - لأنَّه ميَّزَ بين استعمال اسم الاشارة في اللغة واستعماله في علم المعانٰي، فأسماء الاشارة

(١) شرح الفوائد الفيائية، ١٠٤ والمخطوط، ١٠٨.

(٢) السابق، ١٧٦ السابق، ٢٢٤.

(٣) طه، الآية ٥٠.

(٤) المخطوط، ٢٢٤.

(٥) السابق، ٢٨٢.

(٦) شرح الفوائد الفيائية، ١٥٧.

تستخدم في اللغة بيان حار المسند إليه في القرب أو البعد أو التوسط، وهذا لا مجال لبحثه في علم المعاني، لأنَّ علم يبحث فيه عن زائد على أصل المراد. وتحقيق هذا الأمر أنْ نقول : إنَّ اللغة تنظر فيه من حيث أنَّ "هذا" للقريب مثلاً، وعلم المعاني ينظر فيه من حيث أنه إذا أُريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعتبر عنه بشيء، يوجب تصوره أيا كان (١). وبتمييزه السابق يكون قد نجح في حل اشكال لم يسلم من الواقع فيه من له يد طوى في التدقيق، وممن علا كعبه في علوم العربية (٢)

ومن المواقع التي خالف فيها التفتازاني :

عندما علّق على رأي التفتظام حول صدق الخبر وكذبه، الذي توصل إليه بناء على ما فهمه من قوله سبحانه وتعالى على لسان المنافقين : "إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنَّ رسول الله والله يعلم أنَّك رسوله والله يشهد إنَّ المنافقين لكاذبون" (٣) نقل رأيين للتفتازاني في هذا المجال وهما : إنَّ تسمية الأخبار الخالي عن الموافقة شهادة يكون غلطاً في إطلاق اللفظ، وليس من الكذب في شيء، والثاني لا يسلم أنَّ قولهم "نشهد" خبر بل إشاء (٤)، وردَّ عليه الرأيين وبين خطاهما (٥).

ولكن التفتازاني الفرد بذكر رأي خاص به لم يذكره غيره من البلاغيين كما يقول. وهو أنَّ يكون التكذيب راجعاً إلى قسم المنافقين وزعمهم أنَّهم لم يقولوا لا شفقوا على من عند رسول

(١) المطول، ٧٧ .

(٢) شرح الفوائد الفياثية، ٧١ .

(٣) المنافقون، الآية ١ .

(٤) المطول، ٤٠ .

(٥) شرح الفوائد الفياثية، ٢٥ - ٢٦ .

الله عليه السلام حتى ينفروا من حوله. مستندا إلى ما ورد في صحيح البخاري من حديث عن مناسبة نزول هذه الآية (١).
وبالإضافة إلى ما ذكر سابقا يمكننا القول : إن الله تعالى كذب المنافقين، لا لقولهم (إنك رسول الله)، إنما لقولهم "نشهد" ونحن نعلم أن الشهادة لا تسمى شهادة إلا إذا وافق اللسان فيها القلب، ولهذا اختيرت هذه الكلمة في الشهادتين فالله تبارك وتعالى كذبهم، لأنهم قالوا نشهد، فلو أنهم قالوا مثلاً : أنت رسول الله دون كلمة "نشهد" ما كانوا ليكذبوا في هذا القول (٢).

ورفض طاشكيري زيادة كل ما قاله التفتازاني في تفسير كلامي السكاكي والزمخشي في قوله تعالى : "رب إني وهن العظم مني" (٣) والصواب هو ما قاله السكاكي وإليه يؤول ما وقع في "الكشف".
وذهب التفتازاني أنهما متفايران؛ لهذا زيف كلام السكاكي وقرر كلام الزمخشي (٤).

وأمت رأي التفتازاني فكان يتمثل في أن ما قاله السكاكي غير صحيح مستندا في رفضه إلى رأي آئمه التفسير، وما دل عليه الاستقراء (٥)، ولهذا اختار ما قاله الزمخشي (٦). وبين أنه لا مجال للتوفيق بين الرأيين فالتنافي كبير بينهما، فكلام السكاكي صريح في "وهنت العظام" باعتبار وهن بعض العظم دون كل فرد، وكلام

(١) المخطوط، ٤٠، وصحيح البخاري، دار الجليل بيروت، المجلد الثاني، ٤ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٢) البلاغة فنونها وأفاناتها، ١٠٢ .

(٣) مريم، الآية ٤ .

(٤) شرح الفوائد الفيائية، ٧٨ .

(٥) المفتح، ٢١٦، والمخطوط، ٨٤ .

(٦) الكشف، ٢ / ٤ .

الزمخشري في "وهنت العظام" يفيد شمول الوهن لكل من العظام
بحيث لا يخرج منه البعض (١) .

ومن الآراء التي تميّز طاشكيري زيادة عما ورد عند التفتازاني،
أنه لم يقتنع باعتراض البلاغيين على ما ورد في بيت أبي تمام :
لا والذى هو عالم ان النوى

صبر وان أبي الحسين كريم (٢)

بأنه لا يوجد مناسبة بين كرم أبي الحسين ومراة الفراق، وعنده
يمكن القول إنَّ المرء إذا اشتكي من الألم ربما يسلِّي نفسه بكرم
الأحباب، فاجتمع في خاطره هذان الأمران، وهذا من قبيل الارتباط
الخيالي (٣). بينما تبني التفتازاني الرأي الشائع عند البلاغيين
بأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومراة النوى، وأنَّ العطف غير
مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد أو من باب عطف الجملة؛ لأنَّ
وجود الجامع شرط فيهما (٤) .

(١) المطول، ٨٤ .

(٢) ديوان أبي تمام ، ٤/١٠٠ .

(٣) شرح الفوائد الفيائية ، ١٤٨ .

(٤) المطول ، ٢٤٨ .

أثر التفتازاني في ابن يعقوب المغربي :

أما تأثر ابن يعقوب بالتفتازاني فيبدو مفابراً لما وجدناه عند العالمين السابقيين، لأنَّ هدفه من تأليف كتابه "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح" الذي حدثنا عنه في مقدمته يختلف عما وجدناه عند السيوطي وطاشكري زاده، فقد قال في مقدمته : "ولما وفقت بعون الله لقراءة "المختصر" مررت فيه على غواص ر بما تعتمى على بعض الأفهام، ومحال كثيرة تفتقر لا محالة إلى مزيد من الكلام، وأكثرها لا يكفي فيه ما في "المطول" فرأيت أن أضع عليه شرحاً يكون لذك "المختصر" مجارياً لقصد بيان عوبيصه، مع زيادة فوائد وأبحاث تتعلق بال محل تكميلاً لتحقيقه وتلخيصه" (١).
ومعنى هذا أن آراء التفتازاني كانت المحور الأساسي الذي دار عليه "مواهب الفتاح" ومن هنا وجدنا أنفاس التفتازاني مبشرة في ثناء الكتاب سواء في الشرح أو في ذكر القضية البلاغية أو في النص الذي استشهد به.

وفيما يلي عرض لنماذج من تأثر ابن يعقوب بالتفتازاني : اتفق معه على عدم اشتمال القرآن الكريم على كلمة غير فصيحة؛ لأنَّ الجاهل أو العاجز هو الذي يرد في كلامه كلام غير فصيح، وهذا مما لا يليق وصف الله سبحانه وتعالى به (٢)، وأضاف وبعدم اشتمال القرآن الكريم على كلمة غير عربية كالقططان* أو المشكاه** خلافاً

(١) موهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، مطبعة يحيى البابي الحلبي وشركاه - مصر، ١٩٣٧ م ، ١ / ٤ - ٥ .

(٢) السابق، ١ / ٨٢ والمطول، ١٨ .

* اشارة إلى الشعراة، الآية ١٨٢ .

** اشارة إلى النور، الآية ٣٥ .

لما يقوه بعضهم (١) .

وأتفق معه في تعليل اعتبار ما ورد في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والوردي

معي وإذا ما لمته سمعته وحدني (٢)

مختلا بالفصاحة، ولكن أشار إلى لفترة بلاغية وردت في البيت السابق، وهي أنَّ الشاعر عبر بالسوء في مقابلة المدح تأدباً مع الممدوح، وللإيحاء إلى أنَّ ذمه إنما هو نوم وعتاب (٣) .

وأتفق مع التفتازاني على أنَّ تقديم المسند في قول الشاعر :

ومن يك أمسى في المدينة رحله

فإنني وقيار بها لغريب (٤)

بيان أنَّ "قيار" وإن كان من غير العقد، إلاَّ أنه تساوى معهم في استحقاق الاخبار عنه بالاعتراض قصداً إلى التحسر (٥) . وهذا تحليل ينم عن سعة الأفق، وتمتنع جيد في المعنى الذي أراده الشاعر. وهذا ما قاله ابن يعقوب أيضاً : قدَّم الشاعر "قيار" على قوله "لغريب" للاشارة إلى أنَّ "قيار" وهو لم يكن من جنس العقد، إلاَّ أنه أحى بالغرابة ومراحتها حتى صار مساوياً للعقد، في الشكوى منها ومقاساة شدائدها (٦) .

وأتفق مع التفتازاني في الاعتراف الذي وجهه لتعريف القزويني بعلم البيان، بأنه لا ضرورة للتقييد بكلمة الخفاء بعد قوله في

(١) مواهب الفتاح، ١ / ٨٢ .

(٢) ديوان أبي تمام، ٢ / ١١٦ .

(٣) مواهب الفتاح، ١ / ١٠٠ والمعطول، ١٧ .

(٤) معاهد التنصيص ، ١ / ٦٥ - ٦٦ .

(٥) المعطول، ١٤٠ .

(٦) مواهب الفتاح، ٢ / ٢ وينظر فلسفة البلاغة، ٨٣ .

وضوح الدلالة، لأنَّه معلوم أنَّ الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي^(١)، بل على العكس من ذلك فإنَّ في إسقاط كلمة الخفاء فائدة لا تظهر بذكرها، وهي الایحاء إلى أنَّ الخفاء الحقيقي، وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الاطلاق، لابد من انتفائه عن تلك الطرق، وإنَّما كان فيما وجد فيه تعقيد معنوي^(٢).

كما أنه اتفق معه في تقييم "المفتاح" حيث بينَ أنَّ القزويني قد بالغ في وصف "المفتاح" بما ذكره، وبينَ أنَّ عبارات القزويني فيها تعريض بـ"المفتاح" لأنَّه وصف "التلخيم" بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد^(٣).

ومن القضايا البلاغية التي بحثها التفتازاني، الخلاف الذي دار بين السكاكي والقزويني، حول الموضع الذي ينبغي أن تبحث فيه الحقيقة العقلية والمجاز العقلي، حيث بحثها الأول في علم البيان، بينما بحثها الثاني في علم المعانى معللاً ذلك : بأنَّ علم المعانى يبحث أحوال اللفظ العربي من حيث مطابقتها لمقتضى الحال، والبحث في الحقيقة العقلية والمجاز العقلي ليس من هذه الحقيقة^(٤)، ولكنَّ التفتازاني لم يقتتنع بما قاله القزويني أذ لو كان الأمر كما قال فلماذا بحث الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي في علم البيان مع أنهما من أحوال المسند والمسند إليه؟^(٥).

ولو قرأت ما قاله ابن يعقوب حول الموضوع نفسه لوجدنا أنَّ بحث التفتازاني كان أفضل، لأنَّه تبنَّى رأياً في هذه القضية، بعد أن ناقش القزويني فيما ذهب إليه، إلاَّ أنَّنا نأخذ عليه أنه بحثهما في

(١) مواهب الفتاح ، ٢ / ٢٥٩ و المطول ، ٣٠١ .

(٢) السابق ، ٢ / ٢٥٩ .

(٣) السابق ، ١ / ٦١ وينظر ٨٧ . - ٨٨ هذه الدراسة .

(٤) الایحاج ، ١ / ١٠٣ .

(٥) المطول ، ٥٤ .

أما ابن يعقوب فقد قال : وأورد مما غير المصنف (القزويني) في علم البيان، دون أن يسمى أحداً، ثم ذكر حجته في ذلك، ثم بين أنَّ القزويني بحثهما في علم المعاني ذاكراً حجته في ذلك التي لم تسلم من انتقادات وجهت إليها، وحاول ابن يعقوب أن يجيب عنها (١). ولم يسلم بحث القزويني للحقيقة العقلية من انتقادات أخرى وجهت إليه، ذكرها التفتازاني وابن يعقوب، حيث اعتبر تعريف القزويني لها بأنه غير مطرد لصدقه على ما جاء في قول الخنساء :

ترفع ما رتعت إذا ادْكُرت

فإنما هي أقبار وآدبار (٢)

وللرد يقال : إنَّ في البيت السابق استاداً إلى المبتدأ، والاستاد إلى المبتدأ عند القزويني ليس بحقيقة ولا محاز (٣)، بينما من عبد القاهر على أنها محاز عقلي؛ لأنَّ الخنساء جعلت الناقة بكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تحسمت من الأقبار والآدبار (٤). ولم يختلف رأي ابن يعقوب عمَّا قاله التفتازاني، لكنَّ ابن يعقوب لم يتطرق إلى رأي عبد القاهر، وهذه ميزة تحسب للتفتازاني الذي كان يكثر من الاستشهاد بآراء عبد القاهر أثناً، شرحه . والتفتازاني وابن يعقوب لا يعدهان قول الجاهل : أنت الربيع البقل، من المحاز العقلي، مع أنَّ فيه استاد الفعل إلى غير ما هو له، لأنَّ القول السابق لا تأوِّل فيه، فهذا مراد الجاهل ومعتقده. وأضاف ابن يعقوب ومتن أظهر القرينة على ارادة خلاف الظاهر عاد محازاً، ولا يكون حينئذ

(١) مواهب الفتاح، ١ / ٢٢٥ .

(٢) شرح ديوان الخنساء، تحقيق عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ٣٩ .

(٣) المطول، ٥٦ ومواهب الفتاح، ١ / ٢٢٩ - ٢٤٠ .

(٤) دلائل الأعجاز، ٣٠٠ - ٣٠١ .

موصوف بأنه قول الجاهل، لأنه في الظاهر قول المؤمن (١).
 ونادي التفتازاني بتوسيع مفهوم المجاز العقلي؛ ليشمل النسبة
 الایقاعية والاضافية وفيما جعل فيه الفاعل مجازاً، فالمجاز العقلي
 أعم من أن يكون في النسبة الاستنادية فقط، على ما يفهم من كلام
 السكاكبي والقرزويني (٢). كما في قوله تعالى : "شقاق بينهما" (٣)
 وقوله تعالى : "مكر الليل والنهر" (٤) وقوله تعالى : "أولئك شر
 مكاناً وأضل سبلاً" (٥). وهذا ما قاله ابن معقوب أيضاً، إلا أنه
 علل اعتبار النسبة الایقاعية والاضافية من المجاز العقلي، وأضاف
 قد تكون النسبة كناية عن المجاز الاستنادي، ووضح ذلك من خلال
 شرحه لقولنا : سل الهموم فإنَّ ايقاع التسلية على الهموم مجاز،
 لأنها لشخص المهموم ثم فيه الكناية عن كون الهموم حزينة إذا لا
 يسلِّي إلَّا الحزين (٦).

وبالتالي أنَّ المجاز العقلي يجري في الالشاء كما يكون في
 الخبر. كما في قوله تعالى : "يا هامان ابن لي صرحاً" (٧) وقوله
 تعالى : "فَلَدَ يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ" (٨). وهذا ما نبهَ إليه ابن
 معقوب عندما قال : "إنَّ المجاز العقلي غير مختص بالخبر لـلا
 يتوجه من سوقه في باب الاستناد الخبري أنه يختص بالخبر دون

(١) المطورو، ٨٥ وموهاب الفتاح، ١ / ٢٤١ .

(٢) السابق ، ٥٩ .

(٣) النساء، الآية ٣٥ .

(٤) سباء، الآية ٢٢ .

(٥) المائدة، الآية ٦٠ .

(٦) المطورو، ٦٢ وموهاب الفتاح، ١ / ٢٤١ .

(٧) القصص، الآية ٣٨ .

(٨) طه، الآية ١١٧ .

"الإنشاء (١)" .

وفي ختام حديثهما عن المجاز العقلي تعرضاً لقول السكاكي : إنَّ هذا المجاز ضرب من الاستمارة بالكتابية (٢) . ورفضاً لهذا الرأي، لأنَّ كلامه لا ينطبق على جميع الأمثلة، فماذا يقول في قوله تعالى : "فَهُوَ فِي عِيشَةِ رَاضِيَةٍ" (٣) فعل المراد بها صاحبها؟ وغير ذلك من الاعتراضات والردود التي قيلت في هذا المجاز (٤) .

وقد تميَّز التفتازاني وأبن يعقوب في بحثهما للاستفان، حيث ناقشا آراء السكاكي والقرزيوني، وأضافاً ما وجدوا مناسباً، ومن أولى الملاحظات التي ذكرها ابن يعقوب : أنه لا داع للقول عند تعريف الاستفان بأنَّ نقل الكلام عن الحكایة إلى الغيبة غير مختص بالمسند إليه، لأنَّه يكون في المسند إليه (٥) كما في "إلهي" في قول الشاعر :

إلهي عبدي العاصي أتاك

مُقراً بالذنوب وقد دعاك (٦)

وبكون في غيره كما في قوله تعالى : "فَإِذَا عَزَّزْتَ فَتَوَكَّلْتَ عَلَى اللَّهِ" (٧) .

كما أنَّ القرزيوني وجد من المفيد إضافة الكلمة مطلقاً إلى تعريف الاستفان، ويصبح التعريف : "هو نقل الكلام عن الحكایة إلى الغيبة وهذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل التكلم

(١) مواهب الفتاح، ١ / ٢٥٤ .

(٢) المفتاح، ٤٠١ .

(٣) القارعة، الآية ٧ .

(٤) المطول، ١٦ ومواهب الفتاح، ١ / ٢٢٦ - ٢٦٨ .

(٥) المفتاح / ١٩٩ والسابق ، ١ / ٤٦٢ .

(٦) معاهد التنصير ، ١ / ٦٦ .

(٧) آل عمران، الآية ١٥٩ .

والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل كل واحد منها لآخر" (١) وبين التفتازاني أنَّ كلمة (مطلقاً) إضافة من القزويني وليس مصرحة في كلام السكاكي (٢) وردَ عليه ابن يعقوب : "لا يقال لأنَّ كلام السكاكي ليس فيه التصریح بهذا الاطلاق، فكيف حکاه القزوینی عنه لأنَّه علم من منهب السكاكي اعتبار معناه فصحَ نسبته إليه (٣)"؛ ولا مبرر لاعتراض ابن يعقوب، لأنَّ ما ذكره هو الذي يقصده التفتازاني، فالقزوینی قدَّر وجود هذه الكلمة ليستقيم المعنى والتعريف المشهور لالتفاتات عند الجمهور أنسٌ من تفسير السكاكي له، فهم قالوا : "هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها" (٤). وبين التفتازاني وابن يعقوب أنَّ أهمية هذا القيد تظهر في اخراج نحو قولنا : أنا زيد وأنت عمرو. وقول الشاعر :

* نحن الذين صبحوا الصباها * (٥)

من الالتفاتات. أمَّا قوله تعالى : "إياك نعبد وإياك نستعين إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم" (٦) فالالتفاتات في آيات السابقة إنما هو في إياك. ثم قال ومن زعم : أنَّ في مثل قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا" (٧) الالتفات فقد سها على ما

(١) الاضاح، ٢ / ٨٥ .

(٢) المطول، ١٣٠ .

(٣) مواهب الفتاح، ١ / ٤٦٢ .

(٤) الاضاح، ٢ / ٨٦ .

(٥) ديوان رؤبه بن العجاج، اعتنى بتصحیحه وترتیبه ولیم بن الورد البروسي، برلين، ١٩٠٣ م، ١٧٢ وفي الديوان نحن اللذون .

(٦) الفاتحة، ١ الآيات ٥ ، ٧ .

(٧) عدَة آيات قرآنية .

تشهد به كتب النحو (١).

وهذا ما ذكره ابن يعقوب وبالتفصيل نفسه، والفرق بينهما أنَّ التفتازاني قد ذكر عدداً من الآيات التي لا تعدد من الالتفات للسبب نفسه، وذكر عدداً من الأمثلة المصنوعة، وأضاف ابن يعقوب : إنَّ التعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصلية من الالتفات، لأنَّه مخالف لظاهر سوق الكلام كما في قوله تعالى : "وَمَا يُدْرِكُ عَلَيْهِ يَزْكُرُ" (٢) فإنه خطاب موافق لأصل ظاهر المقام، وهو مقام الخطاب، لكنه مخالف لظاهر الكلام، لأنَّه عبَّر عنه أولاً بالغيبة في قوله تعالى : "عَسَى وَتَوْلَى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى" (٣) على خلاف مقتضى الحال، فناسب اجراؤه على مقتضى الغيبة، والغرض من ذلك تعظيم النبي عليه السلام، لما فيه من التلطف في مقام العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطأ (٤).

وتتبَّعه ابن يعقوب أيضاً إلى نقطة جديرة بالبحث، وهي بحث السكاكي الالتفات في موضوعين، حيث تحدثَ عنه حديثاً مفصلاً في علم المعانٰي، وذكره ذكرها فقط في علم البديع، مكتفياً بعبارة : "وقد سبق ذكره في علم المعانٰي" (٥).

وحاول ابن يعقوب تعليل صنيع السكاكي بأنَّ الغاية من الالتفات تجعله أقرب إلى علم البديع، فهو يفيد الكلام ظرافـة وحسن تطـرـية فيصـفـي إلـيـه ظـرـافـتـه وابـتـدـاعـه، وبـالـتـالـي يـخـرـجـ عنـ عـلـمـ المعـانـيـ الذيـ فيـهـ مـطـابـقـةـ الـكـلـامـ لـمـقـتـضـيـ الـحـالـ، فـالـالـلـفـاتـ يـذـكـرـ فيـ عـلـمـ المعـانـيـ إـذـاـ اـقـتـضـيـ الـمـقـامـ فـائـدـتـهـ مـنـ طـلـبـ مـزـيدـ اـلـاصـفـاءـ، وـلـكـونـ الـكـلـامـ

(١) المطول، ١٣١ .

(٢) عبس، الآية ٢ .

(٣) عبس، الآياتان ١ ، ٢ .

(٤) مواهب المفتاح، ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٥) المفتاح، ١٩٩ - ٢٠٤ ، ٤٢٩ .

سوالاً أو مدحاً أو اقامة حجّة (١).

ولكن لما كان الالتفات ضرباً من فنون البلاغة، له أسلوبه وله جماله، فليس من الانصاف أن يبقى متزدداً فيكون في علم المعاني إذا اقتضى المقام فائسته، ويكون في علم البديع من جهة كونه طريفاً، ومن الأفضل أن نفرد له باباً خاصاً به، كما فعل ذلك ابن الأثير (٢). وهذا التصنيم الذي لحق بالالتفات ناتج عن تقسيم البلاغة إلى علوم، وحصر كل قسم بموضوعات وأبواب خاصة، ولكن هذا التقسيم لا يمنع من بيان مواطن الجمال في الالتفات والغرض منه، سواه، بحث في علم البديع أو في علم المعاني.

وأحسن ابن يعقوب بحث الاطناب، حيث ناقش ما قاله القرزويني، والاعتراضات التي أوردها على ماقاله السكاكى، وهذا ما فعله التفتازانى، إلا أنّ ابن يعقوب فضل إضافة عبارة مع اختلاف المنسوب إليه (٣)، على ماقاله السكاكى : "أمت لا يجاز ولا اطناب فلكونهما نسبيين لا بتيستر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي" (٤). وتعليقه بذلك أنّ مجرد كونهما (لا طناب ولا يجاز) نسبيين لا يكفي في امتناع التحقيق، الذي يقصد به تعزيز مقدار لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه، لأنّ ذلك موقوف على كون المضاف إليه متعدد القدر فيقال ما زاد على هذا القدر فهو اطناب، وما نقص عنه فهو ايجاز، والمنسوب إليه لا يجاز ولا اطناب غير متعدد في القدر، فلتلك نجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر ايجازاً وإلى قدر آخر اطناباً (٥).

(١) مواهب الفتاح ، ٤٦٤ / ١ .

(٢) البلاغة عند السكاكى ، ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) مواهب الفتاح ، ٣ / ١٦١ .

(٤) المفتاح ، ٢٧٦ .

(٥) مواهب الفتاح ، ٢ / ١٦١ .

ولما كان الاطناب بحاجة إلى معيار ثابت ليحكم به على طور الكلام أو قصره، كان لابد منأخذ أقرب معيار إلى الضبط، فكان متعارف الأوساط هو المعيار، ثم وضّح المقصود بقول السكاكى: "كلام متعارف الأوساط لا يحمد ولا ينذم" (١)، لأن العامة تكرر حاجتهم لمعانى فلا ينتبهون للطائف، وإنما يأتون بكلام يؤدي أصل المعنى بالدلالة الوضعية وبألفاظ كيفما كانت، بينما البلاء، ينم كلامهم إذا لم يراعوا فيه مقتضيات الأحوال، ولهذا فإن "كلام متعارف الأوساط لا يحمد منهم، وإنما يحمد من غيرهم لمراعاتهم تلك الطائف ومقتضيات الأحوال، وهذا ما قاله التفتازاني (٢)".

وميّز ابن يعقوب بين الكلام الذي يقتضيه المقام بحسب الظاهر، والكلام الذي يقتضيه بحسب التحقيق (الاعتبار الباطنى) (٣) وقد طبق ذلك على ما ورد في قوله تعالى : "رب اني وهن العظم مني واشتغل الرأس شيئا" (٤).

ومن الآراء التي تميّز بها ابن يعقوب، رأيه في التقسيمات البلاغية، حين دعا إلى الخروج عن الاطار التقليدي الذي سار عليه أتباع المدرسة الكلامية، حيث ناقشهم فيما ذهبوا إليه من تعليم لهم تقديم علم المعانى على علم البيان وانتهى إلى أن "ما أطبق عليه المحققون من تعليل موجب تأخير علم البيان عن علم المعانى ضعيف، وبين أن" البيان جزء من المعانى؛ لأنّه داخل في مطابقة مقتضى الحال (٥)".

كما أنه أعلى من شأن البديع ورد إلية جزءاً من اعتباره عندما

(١) المفتاح، ٢٧٦ .

(٢) مواهب الفتاح، ٣ / ١٦٣ والمطول، ٢٨٢ .

(٣) السابق ، ٣ / ١٦٣ - ١٦٤ .

(٤) مريم، الآية ٤ .

(٥) مواهب الفتاح، ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

قال : "بأنَّ علمي المعاني والبيان مع العلم الذي تعرف به الوجوه المحسنة لـ الكلام البلاغي وهو البديع، من أعلى العلوم وأرفعها قدرًا" (١)، قوله : "ويمَّا كانت المحسنات البديعية مُؤكَّدة بحسن البلاغة جعل لها مدخلًا في الأجلية؛ لأنَّ المؤكَّد لشيء لا يأس أن يعطي حكم أصله" (٢).

ولفت الانتباه إلى أنَّ المحسنات اللفظية وإن كان فيها تحسين للفظ إلَّا أنه يتبع ذلك تحسين للمعنى، لأنَّه كلما عبَّر عن معنى بلفظ حسن، استحسن معناه تبعًا لذلك، وكذا الأمر فيما يتعلق بالمحسنات المعنوية وإن كان الأصل فيها تحسين للمعنى، إلَّا أنَّ فيه تحسيناً، للفظ لأنَّه كلما أُفيد باللفظ معنى حسن تبَّعَه حسن اللفظ الدال عليه (٣).

وهذه الآراء المتميزة جعلته يتفوَّق على التفتازاني في هذا الموضوع، وفيها رد على من كان يقوِّر بـ"شرح التلخيص كليها نسخة عن "المفتاح"" ولكن مما يؤخذ على ابن يعقوب أنه لم يطبق آرائه فيما كتبه، وسار على منهج من ساقوه.

ومن القضايا البلاغية التي بحثها ابن يعقوب بحثًا تقليدياً، ادخال التشبيه في علم البيان، وهنا تفوَّق التفتازاني على ابن يعقوب، لأنَّ التفتازاني حسم الأمر في هذه القضية منذ البداية وأدخل التشبيه في علم البيان دون الخوض في التفاصيل التي قيلت في هذا الشأن (٤)، بينما خاف ابن يعقوب في نقاش ذهني محض لا يخلو من التكلفت في بعض العبارات. وهذا البحث لا يخدم العمل الأدبي، ولا يفيده شيئاً في تذوَّق النصوص الأدبية، أو بيان مواطن الجمال في

(١) مواهب الفتاح ، ١ / ٥٢ .

(٢) السابق ، ١ / ٥٠ .

(٣) السابق ، ٤ / ٢٨٥ .

(٤) ينظر ٩٣ - ٩٤ هذه الدراسة .

التشبيه، ومن الأمور التي ناقشها ابن يعقوب هل يدخل التشبيه في البيان أم لا؟ وهل يجعله بابا مستقلاً أم يجعله مقدمة للمجاز؟ (١) ثم أقرَ آخر الأمر بادخاله في علم البيان.

ولفت ابن يعقوب الانتباه إلى أنَ بعض علاقات المجاز المرسل، لا تفيء اللزوم، وبخاصة إذا علمنا أنَ مبني المجاز يقوم على الانتقال من الملزم إلى اللازم، فمثلاً معنى اليتامى لا يستلزم معناه المجازي الذي هو الجالدون في قوله تعالى : "واتوا اليتامى أموالهم" (٢) وكذا النادي في قوله تعالى : "فليدع ناديه" (٣) لا يستلزم أنه يخلوه عنهم، وكذا اللسان في قوله تعالى : "واجعل لي لسان صدق في الآخرين" (٤).

وحلَ التفتازاني الاشكال السابق بقوله : "ليس معنى اللزوم هنا امتناع الانفكاك في النهر أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل منه بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان، وهذا متتحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط، وهذا هو التفسير الذي قبله ابن يعقوب" (٥).

وفيما يتعلق بتمثيل القزويني بفلان أكل الدم كمثال لتسمية السبب باسم المسبب، فقد قال عنه ابن يعقوب : وهو بحسب الظاهر سهو، ثم نقل ما قيل من تفسيرات لتوسيع كلام القزويني، ولكنه لم يقتضي بها، لأنها لا تخلو من تعسف، وفيها خروج إلى الاعتبارات العقلية المحددة التي لا يراعيها البلفاء، (٦)، وكان بإمكان ابن

(١) مواهب الفتاح، ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٢) النساء، الآية ٢ .

(٣) المعلق، الآية ١٨ .

(٤) الشعراء، الآية ٨٤ .

(٥) المختصر، ٢ / ٢١١ ومواهب الفتاح، ٤ / ٤٢ .

(٦) مواهب الفتاح، ٤ / ٣٩ .

يعقوب منذ البداية أن يقول كما قال التفتازاني : أنه سهو وقع فيه القزويني (١) .

ويقول الدكتور أحمد مطلوب : ومن التفاسيات ابن يعقوب الحسنة، ذهابه إلى أن الاستعارة يمكن أن تكون مجازا مرسلا (٢)، ولكن ابن يعقوب لم يكن مبتدع هذا الرأي، فقد سبقه لذلك التفتازاني، الذي استفاد مما قاله عبد القاهر في "المشفر" و مما قاله التفتازاني: إن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد، يجوز أن يكون استعارة وأن يكون مجازا مرسلا، ويوضح ذلك في "المشفر" فإذا أطلق على شفة الإنسان بقصد تشبّهها بمشفر الإبل في الفلسف فهو استعارة، وإن أطلق على الألف دون قصد إلى التشبيه يكون مجازا مرسلا، أي من باب إطلاق المقيّد على المطلق، وتتابع قائلاً ولهذا يجوز أن يكون في قوله : نطقت الحال استعارة، وتفسير ذلك تشبّه دلالة الحال بنطق الناطق في إيضاح المعنى وايصاله إلى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون استعارة تصريحية، والاحتمال الثاني أن يكون إطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك الملزم وارادة اللازم من غير قصد إلى التشبّه (٣) .

والتفتازاني يشجع على عدم التقيد برأي واحد طالما هناك مجال رأي آخر، شريطة أن يكون التفسير مقبولاً بلا غياب، ونهذا ترك للقارئ حرية الاختيار بين التفسيرين السابقين .

وبعد أن يناقش ابن يعقوب الآراء التي قيلت في تفسير الاستعارة بالكتابية، يتتفق مع التفتازاني على أن رأي السلف فيها

(١) المطول، ٣٥٦ .

(٢) القزويني وشرح التلخيم، ٥٨٥ .

(٣) المطول، ٣٥٧ ، ٢٧٥ .

هو الأقرب إلى الصواب، وأنس بالتقسيمة اللغوية (١)، ثم قام بتوضيح المقصود بكلام التفتازاني بأنَّ ما قاله القزويني في تفسير الاستعارة بالكتابية غير صحيح، لأنَّه لا مستند له في كلام السلف، لأنَّه لم ينقل عن واحد منهم أنَّ فسْر الاستعارة بمثل ما قاله القزويني، فبعد الظاهر لم يسم الاستعارة بالكتابية ولا بغيرها عندما تحدث عن استعارة اليد للشمال في بيت لبيد بن ربيعة، والسكاكى له رأيه الخاص به (٢)، الذي كان موضع نقاش من قبل البلاغيين.

وأما قول التفتازاني بأنَّ ما قاله القزويني غير مبنيٍ على مناسبة لغوية (٣)، فصحيح لأنَّ اضماع التشبيه ليس فيه نقل للفظ إلى غير معناه فيكون مناسباً لأنَّ يسمى بالاستعارة بالكتابية، كما يناسب نقل الفظ الذي هو المجاز اللغوي (٤).

واتفق مع التفتازاني على أنَّ لفظي الأظفار والمنية في قوله : أنشبت المنية أظفارها بنا، على تفسير القزويني، كلَّ منهما حقيقة لا سمع لهما في معناهما الحقيقى وهو ما وضع له في الأصل (٥).

وما عرضناه سابقاً هو نماذج من تأثر ابن يعقوب بالتفتازاني، ونحن لا نستطيع أن نحصر المواقع التي تأثر فيها ابن يعقوب بالتفتازاني فكتاب ابن يعقوب كتاب ضخم، وامتاز ابن يعقوب بتوضيحه وشرحه لكثير من القضايا التي ذكرها التفتازاني لهذا يمكن القول إنَّ تأثر التفتازاني في ابن يعقوب يظهر فيما يلي :

(١) مواهب الفتاح، ٤ / ١٥٨ والمطول، ٣٨٢ .

(٢) السابق، ٤ / ١٥٨ . وينظر ٩٤-٩٣ و ١٧٠-١٦٠ هذه الدراسة .

(٣) المطول ، ٣٨٦ .

(٤) مواهب الفتاح، ٤ / ١٥٨ .

(٥) السابق ، ٤ / ١٥٦ .

موضع جا، رأي ابن يعقوب فيها موافق لما قاله التفتازاني (١).
موضع أضاف فيها على ما قاله التفتازاني (٢).
موضع فسر فيها لأبيات الشعرية كما فسّرها التفتازاني (٣).
موضع خالف فيها آراء التفتازاني (٤).
موضع ذكر فيها آراء خاصة به (٥).

-
- (١) موهب السباح ، ٢ / ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ .
- (٢) السابق، ٢ / ٢٤٥ ، ٢٨٣ ، ٢٢ و ٣ / ٢٦٢ ، ١٧٢ ، ٢٧٤ و ٤ / ٨٢ .
- (٣) السابق، ١ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ و م / ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٤٢ و ٢٨ / ٣ و ٢٩-٢٨ .
- (٤) السابق، ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ و ٤ / ٤٩ - ٥٢ ، ٥٠ - ٥٤ ، ١٠٠ .
- (٥) السابق، ١ / ٤٦٨ و ٢ / ١٤٣ ، ١٥٢ .

الخاتمة

تهم ودفاع

لقد هضم كثير من الساحقين أتباع المدرسة الكلامية حقهم ، وحملوهم مسؤولية جمود البلاغة ومن ثم انحطاطها . وتکاد تنحصر التهم التي وجهت إليهم فيما يلي :

بلاغة السكاكيين (أتباع المدرسة الكلامية) لا تعود أن تكون نسخة أخرى مشوهة من بلاغة عبدالقاهر . وهم نقلوا من " المفتاح " شواهده وعباراته ومصطلحاته (١) .

وكانوا يهدون إلى عرض معارفهم ، والإعلان عن مدى إلمامهم بالفلسفة والمنطق وأصول الفقه والنحو وغير ذلك من العلوم (٢) . لم يعد لنص عندهم قيمة ، وإنما القيمة في اثبات القاعدة ، وتحديدها تحديداً دقيقاً ، باخراج المحترزات حتى يصبح التعريف على حد قولهم جاماً ماماً (٣) .

بحثهم للبلاغة أقرب إلى الدراسات النحوية ، لهذا جاءت جافة لا رواء فيها ولا رونق (٤) .

أفقدوا البلاغة قدرتها على تنوع البلاغة ، وعلى تكوين البلغاء والنقاد ، وإن استطاعت أن تكون طبقات من البلاغيين يقفوا بعضها أثر بعض (٥) .

(١) مقدمة عبدالقاهر الجرجاني في أسرار البلاغة لعبدالكريم الحياري ، الجامعة الأردنية ، ١٩٧٧ م .

(٢) البلاغة عند السكاكي ، ٩٢٥ .

(٣) تاريخ البلاغة العربية ، ٣١٤ .

(٤) أثر النحو في البحث البلاغي للدكتور عبدالقادر حسين ، دار نهضة مصر لطبع ونشر - القاهرة ، ١٩٧٥ م ، ٤٠٨ .

(٥) القزويني وشرح التلخيص ، ٢٩٦ .

ونتيجة لما سبق ذكره فقد ضاقت دائرة البلاغة الفنية ، وأفقدوها الجمال الفني والأدبي ، بل إنَّ العكوف على هذه الكتب وشروحها وتلخيصاتها مما يحيط الموهاب ويقضى على الذوق (١) ، ويفقد القدرة على المتعة بروائع الشعر والنشر ، وذلك لما فيها من غريب لا يعم إلى البلاغة بصلة ، ولأنَّ أسلوبها ضعيف ركيك وفيه مخالفة لقواعد النحوية والصرفية (٢) .

وما عرضنا سابقاً هو جملة من النهم التي وجهها الباحثون لأتباع المدرسة الكلامية ، وأول ما يلفت الانتباه التعميم في الأحكام السابقة ، فهم يصفون جميع أتباع المدرسة الكلامية بوصف واحد ، ويصدرون عليهم حكماً واحداً ، فهم لا يستثنون واحداً من أصحاب الشروح من تلك الأحكام ، فهل يعقل أن ينسحب حكم واحد على مؤلفات أكثر من خمسة قرون متتابعة ! ولعشرات المؤلفين فهل كلهم سواء ، وبمستوى واحد ؟ وممؤلفاتهم نسخة واحدة عن "المفتاح" ؟ والقول بأنهم أفقدوا البلاغة الجمال الفني والأدبي ، فيه مبالغة ، فقد اتضح لنا أنَّ التفتازاني لم يهمل الذوق أبناء الشرح (٣) . كما أنَّ أتباع هذه المدرسة لهم آراء تبيّن أهمية الذوق في العمل البلاغي .

فقد قال السكاكي:^٤ إنَّ ملاك الأمر في علم المعانٰي هو الذوق السليم والطبع المستقيم فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم آخر (٤) . ومن يطلع على تحليل السكاكي لمواطن الجمال الواردة في قوله تعالى:

(١) البيان العربي للدكتور بدوي طباعة . المكتبة الأنجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة ، ط٤ ، ١٩٦٨ م ، ٣٣٦ .

(٢) القزويني وشرح التلخيص ، ٦٠٧ والبلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوفي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ م ، ٣٥٨ - ٣٧٥ .

(٣) ينظر ٤٢ - ٢٩ هذه الدراسة .

(٤) المفتاح ، ٣٠١ .

" وَقَيْلٌ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءُكَ وَيَاسِمَاءُ أَقْلَعِي " (١) يجد تحليل بلاغيا رائعاً (٢) .

وقال طاشكيري زيادة : إنَّ الذوق غير العقل ، فمن واحد كامل يجمع بينهما ، ومن آخر له حظ من الثاني دون الأول ، ولا يمكن العكس ، وعدهَ الذوق نعمة من مواهب الله السنية ، وأنعامه الجليلة (٣) ولا بد من الاقرار بأنَّ ما قالوه لا يكفي بل كان يجدر بهم الاكتشاف من التحليل الأدبي للنصوص .

وأتباع هذه المدرسة يردون على الذين يقولون إنَّ الاعجاز القرآني يتعلَّل ، ومقاييسهم في تحليل الآيات علوم البلاغة ، يضاف إلى ذلك الذوق الذي لا يمكن بدونه فهم روعة القرآن الكريم ، وسر اعجازه (٤) .

كما أنَّ الباحثين يركزون في حديثهم على ذكر سلبيات هذه المدرسة ، وينقلون الحديث عن مزاياها التي من أهمها : أنهم حددوا لكل علم موضوعاته الخاصة به ، بعد أنَّ كان مفتوحاً دون تحديد ، فمثلاً جعل ابن المعتز وقادامة بن جعفر وأبو هدار العسكري وأبن رشيق ، الاستعارة والمجاز والكنية والتعريف من البديع (٥) . وأصبح علم البيان يشمل الكنية والتشبيه والمجاز ، بعد أن كان بعضهم يسمى الجميع علم البيان أو البديع .

ويعود الفضل إلى أتباع المدرسة الكلامية في تحديد المصطلحات البلاغية ، وتوضيح مفاهيمها . بحيث أصبح للفهم الواحد اسم محدد

(١) هود ، ١ الآية ٤٤ .

(٢) المفتاح ، ٤١٧ - ٤٢١ .

(٣) شرح الفوائد الفيائية ، ٤٦ .

(٤) ينظر ٨٨ - ٨٩ هذه الدراسة .

(٥) الزمخشري للدكتور أحمد محمد الحوفي ، دار الفكر العربي ، ط١ ،

متعارف عليه بين البلاغيين ، بدلاً من وجود عدة أسماء للمفهوم الواحد . فمثلاً لا رصاد والتسيم عند الفرويني وشرح التلخيس ، كان يُعرف بالتشريح عند قدامة بن جعفر ، وذكر ابن رشيق تسمية قدامة وإن سمّاه تسيماً أيضاً ، ورأى ابن الأثير أنَّ تسميته بالإرصاد أولى . وفضل أبوهلال أن يسميه التسيم (١) .

ويمتاز أتباع المدرسة الكلامية بعرضهم لمختلف الآراء التي تشار حول قضية بلاغية ما ، ثم يقومون بمناقشتها وتحليلها لاختيار ما يرون مناسباً ، وهم بذلك يفتحون الذهن على مسائل كثيرة قد يغفل عنها الباحث . أو لا يستطيع أن يستخرج الآراء المختلفة من كتب أصحابها ، ويستطيع أن يقف عليها في هذه الشروح . وقد نجد فيها آراء لسناة قد صاعت بعض كتبهم (٢) .

ولماذا يلوم الباحثون أتباع المدرسة الكلامية ، وهم قد اتوا بطريقة جديدة في البحث البلاغي ، لم تكن متدواة ، فإذا كان عبدالقاهر يمثل اتجاهًا في البحث البلاغي له مزاياه الخاصة به ، فهل كان عليهم اتباع طريقة وبالتالي يصبحون تكراراً لمن سبقوهم . فهم إذن قد اختطوا منهاجاً خاصاً بهم .

ولا يكمن الخطأ في السكاكي ، فهو ابن عصره - كما يقولون - لأنَّه عاش في عصر جمع وتبسيب ، وتقعيد وتقنين ، فقام بجمع فنون البلاغة ، بعد أن كانت اشتغالات متفرقة في كتب كثيرة . وأعان كتاب "المفتاح" على حفظ الصورة البلاغية القديمة ورواج لها ، لكنه لم يسع إلى تطويرها ، لأنَّ مهمته الرئيسية كانت الصون والحماية ، ونشر الذوق العربي السليم في كل الأراضين التي فتحها المسلمون (٣) . فالخطأ ليس في السكاكي نفسه أو في منهجه ، وإنما في الذين

(١) معجم المصطلحات البلاغية ، ٩٤/١ .

(٢) الفرويني وشرح التلخيس ، ٦٠٧ .

(٣) السابق ، ٦٠٨ .

حساء وابعده ، فهم الذين اتخذوه قدوة وإماما لهم ، ولم يخالفوه إلا في النزد اليسير ، وفي بعض الاضافات في بعض الأبواب .
والقول : إن نجد صعوبة في فهم كتبهم وأسلوبهم ، فهذا صحيح ، لأنَّ أكثرهم من غير العرب ، فإذا كانت عجمة مع فلسفة فقد كملَ البعد عن جمال الفن وروحه (١) .

فأسلوبهم يحتاج إلى تأمل وتوقف عند النص أكثر من مرة لفهم ما يقصدون . وهم كانوا علماء كلام ومنطق قبل أن يكونوا بلاغيين ، ويضاف إلى ذلك أنهم لم يشتهروا بالشعر ولأدب فانعكس ذلك فيما كتبوا .

وكفى بقول الدكتور عبد المنعم خساجي - شارح ومنتح "اللایصاح" - " أنه أوفى كتاب في بحوث البلاغة ، وهو أوضح الكتب المؤلفة فيها نظاماً وأسلوباً ، وهو كثير البحث والتفعيم ، والاستنباط لأسرار البلاغة العربية . وقال أيضاً إنه عمل جليل في البلاغة ، سواء في ترتيبه وتقسيمه وتنظيم بحوثه ، أم في استيعابه واستقصائه وتحليله ، أم في جمعه واستمداده من شتى المصادر والمراجع ، أم في أسلوبه الأدبي وكثرة تطبيقاته الأدبية ، والكتاب غزير المادة ، كبير الفائدة في الأدب والنقد والبلاغة والبيان " . دفاعاً عن اتباع المدرسة الكلامية ، وتبليغ أهمية الرأي السابق أنه صدر عن قام بدراسة الكتاب دراسة تفصيلية ومتعمقة (٢) .

ويمكنا القول أنَّ إعجاب الباحثين بكتب عبد القاهر ومنهجه في التأليف البلاغي ، هو الذي جعلهم ينظرون هذه المنظرة إلى اتباع المدرسة الكلامية ، وعبد القاهر نفسه أخذ في التأليف وهو يسعى قاصداً إلى وضع النظريات ، وتقرير الأصول والقواعد ، مما يدفع ما قد يتوجه من أنَّ النزعة التقريرية في البلاغة ، قد تساخترت حتى

(١) مناهج التجديد ، ١٣٠ .

(٢) الایصاح ، ١٠٦ ، ١٣ .

السکاکی ، وهو وهم وقع فيه بعض المحدثین (١) ، ولو لا أنَّ السکاکی قد صار إماماً لجمهور البلاغيين المتاخرین ، ولو لا أنَّ منهجه قد طفى على التأليف البلاغي بعده ، لما كان هناك مبرر لفصله عن مدرسة عبد القاهر .

وإذا كانت المدرسة الكلامية كما يصف هو لا ، الباحثون فما سرَّ انتشار طريقتهم في البحث البلاغي ؟ ولهذا لا ينفي المبالغة في الحملة على أتباع المدرسة الكلامية .

(١) عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة . ٣٠٠ .

المأخذ

ماخذ على اتباع المدرسة الكلامية :

يمكن تقسيم المأخذ التي تؤخذ على التفتيزاني ومنهجه إلى قسمين :

قسم يؤخذ على اتباع المدرسة الكلامية ولم ينج التفتيزاني منها .
قسم اخذناه على التفتيزاني فقط .

أولى هذه المأخذ إنَّ اتباع المدرسة الكلامية يعتمدون على نصوص محددة للتطبيق عليها . حيث يذكرون مثلاً واحداً للقضية البلاغية التي هم بصدده الحديث عنها . ثم يدور حوله النقاش ، على رغم وجود غيره من النصوص ت التطبيق عليها القاعدة ، وربما أكثر من النص الذي تناقلوه في كتبهم فلماذا نلزم أنفسنا بمثال واحد ؟
فهم يمثلون لمخالفة القياس الصافي بفك الادغام الوارد في قوله :

الحمد لله العلي لا يجل

الواحد الفرد القديم الأزي (١)

مع أنَّ في قول المتبنِّي :

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة

ففي الناس بوقات له وطبور (٢)

مخالفة للقياس الصافي لا تقل قبحاً عما ورد في البيت السابق .
وهم يصرُّون على الاستشهاد بقول العجاج :

ومُقلةً وحاجباً مُرْجحاً

وفاحماً ومُرْسناً مُسْرِحاً (٣)

(١) معاهد التنصيص ، ٧/١ .

(٢) ديوان المتبنِّي ، ١٠٨/٣ .

(٣) ديوان العجاج ، ٢١٦ .

كمثال على الغرابة الناتجة عن خفاء المعنى الذي يقصده الشاعر ،
مع أنّ ماؤرد في بيت أبي تمام :
لقد طلعت في وجه مصر بوّجهه

بلا طائر سُدْ و لا طائر كهل (١)

فيه خفاء في المعنى أكثر مما ورد في البيت السابق .

كما أنها نجد البيت الواحد يدور في كتابهم للاستشهاد به ،
لمحرك انتظام القاعدة عليه بعض النظر عن قيمته الفنية ، فمثلاً
وجدنا البيت التالي :

وقبر حرب بمكان قفر

وليس قرب قبر حرب قبر (٢)

الذى قال عنه التفتازاني إنّ قائله جماعة من الجن قالته بمناسبة
موت حرب بن أمية (٣) . وهذا البيت لا نكاد نظفر بمشيل له ،
وكأنه مصنوع لأجل هذا الشرط ، كما أنه فارغ من المعنى .
وأمثلة المجاز العقلي التي تتوارد من بلاغي إلى آخر تكاد
تشمل جملة محددة ، وهي بذلك تكون نمطاً أدائياً لا يستحق هذا
الجهد ، وكانها صيغ منحوته تصالح عليها المترف اللغوي (٤) ، ومنها
قولهم : " نهارك صائم " و " ليك قائم " مع أنّ المثالين
السابقين مصنوعان .

وهم يشترطون في النصوص لتكون فصيحة خلّوها من التناقض ، وعدم
مخالفتها للقياس اللغوي أو الصRFي ، وهذه الأمور من الديهي أن
يتجنبها الأديب وإنّ كيف نعدّه بليغاً؟ . وقد تتوفّر الشروط
التي ذكروها ليكون النص بليغاً وفصيحاً ، ومع ذلك إذا لم يحسن

(١) ديوان أبي تمام ، ٤/٥٢٣ وفي الديوان ولا طائر سهل.

(٢) المختصر ، ١/٨٣ .

(٣) السابق ، ١/٨٣ .

(٤) فلسفة البلاغة ، ٢٠٤ .

الأديب صياغة التركيب اللغوي ، فإنـ ذلك لن يحرر الصياغة الضعيفة، وقد تنبأه التفتازاني إلى ذلك عندما قال : قد يحصل التعقييد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على القانون النحوي ، وقد تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كانت كل منها فصيحة (١) .

وهم قاموا بحصر مواضع التقديم والتأخير والذكر والمحذف في مواطن معينة ، وكأنهم نسوا أنـ هذا يرجع إلى مهارة الفنان . والقدرات الفنية لدى الفنان أرحب من تحديدها برسوم محددة وتقعيدات ، فقد تكون هناك أغراض أعمق وأدق من تلك التي حصروها، فنحن نستشف الغطاء الفني لنسق التركيب من داخل العمل نفسه ، ومن بيته الفنية الخاصة به (٢) .

ونتيجة لاهتمام أتباع المدرسة الكلامية بالتقسيمات وما ينتج عنها ، فكأنهم تركوا البحث في قيمة التشبيه البلاغية ، وانصرفوا إلى تقنيات يفرعون منها تفريقات تعتمد على أحصاءات غير مجدية (٣) . فحديثهم عن التشبيه باعتبار طرفيه (حسين - عقليان - مختلفان) . ووجه الشبه (تحقيري - تخيلي) . ووجه الشبه إما خارج عن حقيقة الطرفين وإما غير خارج . ووجه الشبه إما واحد وإما بمثابة الواحد لكنه مركبا من متعدد إما ترتيبا اعتباريا وإما حقيقا (٤) الخ . يثبت صحة ما ذهبنا إليه ، فكأنهم نسوا أن قيمة التشبيه تستمد من الموقف الذي يدل عليه السياق ، ويستدعيه لا حساس الشعوري المنبث خلال الموقف الشعيري ، وليس فقط من طرفيه أو من وجه الشبه القائم بينهما . وكثرة التقسيمات

(١) المختصر ، ٨٢/١ ، ٨٨ .

(٢) فلسفة البلاغة ، ٨١ .

(٣) السابق ، ٢٩٧ .

(٤) المطول ، ٣١١ - ٣١٩ .

والتربيعات تشغل القارئ عن تلمس مواطن الجمال في النص ، ومن قرار بأنَّ من ينظم قصيدة يفكَّر في تلك التقسيمات أو تخطر بباله . وبما أنَّ أتباع المدرسة الكلامية يحرضون على وضع التعاريف الدقيقة المانعة كما يقال ، ويهتمّون بالعبارات الدقيقة ، اذن لماذا يذكرون عبارات يفهم من ظاهرها عكس ما يريدون ، أو يفهم منها شيء آخر لم يردَّه المؤلف الأصلي ، فتنتج عن ذلك أنَّ من تولى شرح كتبهم أو تلخيصها يجهد نفسه في تفسير المقصود بها ، أو بيان مراده من كلامه . وهذا بدوره أدَّى إلى مزيد من الجدال والنقاش . فمثلاً في بحث المجاز اللغوي نجد أنَّ السكاكي قد عرَّفه : "بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة به بالتحقيق استعمالاً في الغير ، بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع" (١) . ومع أنَّ السكاكي نفسه قام بتوضيح مقصوده من عدة عبارات وردت في تعريفه السابق ، شعر أنها بحاجة إلى توضيح ، إلا أنَّ هذا لم يمنع التفتازاني من مناقشته فيما ذهب إليه ، وتوصَّل إلى أنَّ مقصوده من عبارة "بالسبة إلى نوع حقيقتها" (٢) بمزنة قولنا : "في اصطلاح به التخاطب" وهذا القيد أوضح وأدل على المقصود ، ولهذا استخدمه القزويني في تعريفه عندما قال : "المجاز اللغوي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته" (٣) . ولما شعر التفتازاني أنَّ عبارة السكاكي "بالتحقيق" قاصرة عن أداء المعنى المقصود بها قام بتوضيح التالي : وضع السكاكي قيد "بالتحقيق" ليدخل بذلك الاستعارة في التعريف ، لأنَّه لا يصدق عليها أنها مستعملة

(١) المفتاح ، ٣٥٩ .

(٢) المطول ، ٣٨٧ .

(٣) التلخيص ، ٢٩٢ .

في غير ما وضعت له (١) .

ماخذ على منهج التفتازاني :

ذكر التفتازاني رأيي السكاكى والقرزويى فى تنكير المسند إليه الوارد في قوله تعالى : " وعلى أبصارهم غشاوة " (٢) كما هما دون ترجيح لرأي على آخر .

فقد قال السكاكى : نَكَرْ لِتَهْوِيلِ أَمْرِهَا (٣) . وقام التفتازاني بتوسيع هذه العبارة ، لأنَّ المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك . والتعظيم أدلَّ عليه وأوفى (٤) . ثم ذكر ما قاله القرزويى : إنَّ التنكير ههنا للنوعية ، أي نوع من الألغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامي عن آيات الله (٥) .

وقد يكتفى التفتازاني بذكر القواعد البلاغية ، دون التمثيل لها بالنصوص المناسبة ، ولا حتى بالأمثلة المصنوعة . ومن أمثلة ذلك قوله : قد نصع المظهر موضع المضرر ، إذا كان المظهر اسم اشارة ، فقد يأتي للتهكم بالسامع ، والتداه على كمال بلادته ، أو فطانته ، أو ادعاء كمال ظهور المسند (٦) .

وقال : وقد يذكر المسند إليه للتهليل أو التعجب أو الاشهاد في قضية ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار هذا كله مع وجود القرينة (٧) .

(١) المطول ، ٣٨٧ .

(٢) البقرة ، الآية ٧ .

(٣) المفتاح ، ١٩٣ .

(٤) المطول ، ٨٨ .

(٥) الایضاح ، ٢٥/٢ .

(٦) المطول ، ١٢٩ .

(٧) السابق ، ٩٩ .

وقال لا يكون التمني بلو إلا إذا كان المتمنى عزيزاً صعب الوقوع ، بعيداً المنال ، ممثلاً لذك بالمثال : لو تأتيني فتحدثني . ينصب الفعل المضارع (١) . وعند التدقيق في المثال الذي ذكره لا نجد فيه قيمة بلاغية ، ولا يوجد فيه شيء صعب الواقع . وكان بإمكانه أن يمثل ذلك بقوله تعالى : " لو أنَّ لِنَا كُرَّةً فنكون من المؤمنين " (٢) لأنَّ في الآية تمني الرجوع إلى الدنيا وهذا شيء بعيد المنال .

أو بقول جرير :

بيان الشباب حميده أيامه

ولو أنَّ ذك يشتري أو يرجع (٣)

وكما يظهر فإنَّ النصين اللذين ذكرنا فيهما أشراق ، وبلاهة بخلاف المثال الذي ذكره التفتازاني .

وعندما تحدث التفتازاني عن الغرض من التشبيه ، عندما يكون لبيان مقدار حار المشبه به في القوة والضعف والزيادة والنقصان . مثل ذلك بتشبيه الشوب الأسود بالغراب في شدة السوداد (٤) . وكان بإمكانه أن يمثل ذلك بقوله تعالى : " ولله غيب السموات والأرض وما أمر الساعة إلا كلامح البصر أو هو أقرب أنَّ الله على كل شيء قدير " (٥) ، فالمخاطب المسلم يعرف أمر الساعة في قربها معرفة عامة ، إذ أنَّ الساعة آتية ، لا ريب فيها ، وقد جاء المشبه به "لمح البصر" وحدد مقدار هذا القرب ودرجته ، وبين أنَّ انتقامه

(١) المطهول ، ٢٢٥ .

(٢) الشعراء ، الآية ١٠٢ .

(٣) ديوان جرير ، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف - مصر ، ٩١٠/٢ .

(٤) المطهول ، ٣٢١ .

(٥) النحل ، الآية ٧٧ .

أقرب من القريب في سرعة حصوله ودته وقوعه (١) .

واهتمام التفتازاني بالتعليق أوصله إلى التكلم ، وإلى الاهتمام بأمور ثانوية ، كان يجدر به تجنب الخوض فيها . من ذلك اشارته إلى الاختلاف الوارد في ترتيب مواد " وصف المسند إليه " بين السكاكي والقرزويي ، فالقرزويي أختر ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنکير ، جريا على ما هو المناسب من ذكر التنکير بعد التعريف ، بينما قدّمها السكاكي على التنکير ، نظرا إلى أنَّ ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع إنما يكون مع تعريف المسند إليه دون تنکيره (٢) . فما الفائدة البلاغية التي جنيناها من بحث هذه القضية ، فالبلاغة التي نقى بها الأدب ونحكم عليه من خلالها ، لا يمكن أن يعلل منهج بحثها بهذا التعلييل ، وأن يصطنع لها اصطناعا مما يبعدها عن روحها الأدبية (٣) .

وقال في مقدمة " المطول " أنه سيتجنب تقليد من سبقوه ، فإذا به يقع بما قال أنه سيانى عنه . فقد نبه كما فعل القرزويي من قبله إلى أنَّ كثيرا من موضوعات " الخبر " عند السكاكي تدخل في الطلب أيضا ، مثل التقديم والتأخير ، والحدف والذكر ، والتعریف والتنکير إلخ . أنه تابع السكاكي في تقسيمه وترتيبه (٤) ولعل ذلك عائد لشعوره بأنَّ السكاكي قد حصر البلاغة حسرا منطقيا ، وضبط مسائلها ضبطا عقليا ، بحيث لم يفكّر في تعديل منهجه ، أو لأنَّ سحر كما سحر غيره من البلاغيين بطريقة السكاكي ، فمع تنبيهم إلى ما في منهجه ، من اضطراب ساروا عليه من غير أن يحاولوا اصلاحه ، إلخ .

(١) البلاغة والتطبيق ، ٣١٢ .

(٢) المطول ، ٩٠ .

(٣) أساليب بلاغية ، ٧٩ .

(٤) المطول ، ٣٨ ، ١٩٠ .

ما صدر عنهم من ملاحظات لا تبعد البلاغة عن جوهر منهج السكاكي
كثيراً (١) .

والاقتصار على مناقشة قضية ببلاغية بالاعتماد على منهج مسبق،
يضيق نطاق البحث، ويحصر التفكير في اتجاه واحد، فالتفسيراني
عند حديثه عن "الفصل والوصل" لم يتجاوز ما قاله السكاكي
والقرزوي، فهو لم ينطرق إلى بحث عطف المفرد على المفرد، ولهذا
لم نجد تحليلًا أو تعليلًا لمثل ما ورد في قوله تعالى: "يوم يفرّ
المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه وكل أمرٍ، منهم يومئذ
شأن يغنى به" (٢) وقوله تعالى: "يودّ المجرم لو يفتدى من عذاب
يومئذ ببنيه وصاحبته وأخيه وفصيلته التي تؤيه" (٣) وفي الآيتين
السابقتين المفردات المتطابقة فيها واحدة، ولكن الاختلاف في
ترتيبها من سياق آخر.

وكذلك الامر فيما يتعلق بقوله تعالى: "قالوا إنما أنت من المسحريين ما أنت إلا بشر مثلنا فان بآية ان كنت من الصادقين" (٤) حيث جاءت "ما أنت إلا بشر مثلنا" مفصولة عما قبلها . بينما جاءت موصولة بالواو مع الجملة نفسها في قوله تعالى : " قالوا إنما أنت من المسحريين وما أنت إلا بشر مثلنا وان نظرك لمن الكاذبين" (٥) فبحث مثل هذه الامور من صميم العمل البلاغي ، وفيه بيان لمواطن الاعجاز في القرآن الكريم الذي كان الهدف الاساسي وراء تأليفهم لكتابهم كما يقولون .
ومما يؤخذ عليه ايضا انه ذكر أنواعا من المحسنات قد اهملها

(١) البلاغة عند السكاكي، ١٤٦.

(٢) عـ ، الـاـيـاتـ ٣ـ٤ـ = ٣ـ٧ـ .

(٢) المراجعة ، الـ ١٤ - ١٦ .

(٤) الشفاعة والاعتراض = ١٥٣ - ١٥٤

(٩) الشفاعة، والأبستان، ١٥٦ = ١٥٧.

القرزيوني . وقال التفتازاني عن قسم منها : " يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له ، لعدم دخوله في البلاغة ، أو لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام البلاغي ، ثم ذكر أمثلته" (١) . وإذا كان هذا النوع كما وصف في كان الأجر به اهمال الحديث عنه .

ولم ينج شرحه من استخدام مصطلحات الفلسفة والمنطق وأساليبهم ، مما أدى إلى غموض بعض العبارات ، بحيث لا يمكن فهم المقصود بها ! لا بعده العودة إلى كتب الفلسفة والمنطق (٢) ، وقد نجد بعض العبارات الركيكة لغويًا (٣) .

وكثيراً ما وجدنا عبارات لم يحدد قائلها كان يقول : ذكر بعض المحققين ، وذكر بعضهم ، أو أئمة التفسير وال نحو ، أو عبارات مبنية للمجهول مثل : قيل وأجيب (٤) .

ومن المواقع التي أخطأ فيها التفتازاني :

أورد سهواً أنَّ الحسن بن علي دخل على معاوية بن أبي سفيان (٥) وتمثل يقول أبي ذؤيب :

* وإذا المنية أنشبت أظفارها * (٦)

والصحيح أنَّ الذي دخل على معاوية هو عبدالله بن العباس ، لا الحسن ابن علي ، لأنَّ وفاة الحسن كانت في (- ٤٢ هـ) ووفاة عبدالله كانت في (- ٦٨ هـ) ووفاة معاوية في (- ٦٠ هـ) (٧) .

(١) المطول ، ٤٦١ .

(٢) ينظر ٢٣ - ٣٨ هذه الدراسة .

(٣) المطول ، ٤٥٠ ، ٣٧٧ ، ٢٨٠ .

(٤) السابق ، ٦٩ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٤٧ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ .

(٥) السابق ، ٣٨٢ .

(٦) أشعار المتنبيين ، ٤/١ .

(٧) هامش كتاب ، بحوث ومقالات في البيان والنقد الأدبي للدكتور محمد برگات أبو علي ، دار البشير ، ١٩٨٩ م ، ١٧٢ - ١٧٣ .

ونسب التفتازاني الميتين :

و لا زَوْدَية تزهو بزرقتها

بين الرياح على حمر اليواقيت

كأنها فوق قامات ضعفٍ بها

أواشل النار في أطراف كبريت

إلى أبي العتاهية (١) ، وفي "معاهد التصوير" ابن الرومي (٢) ، وبعد العودة إلى دواوين الشاعرين تبيّن أنهم لم يردا في ديوان أبي العتاهية ، ولم يردا في ديوان ابن الرومي إلا في الشعر المنسوب إليه .

(١) لم نعثر عليهما في :

- الانوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية للأب لويس شيخو الميسوعي ، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ، ط٤ ، ١٩١٤ م .

- ديوان أبي العتاهية ، دار صادر - بيروت ، ١٩٨٠ م .

- أبو العتاهية أشعاره وأخباره ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، مكتبة دار الملاج - دمشق .

(٢) ديوان ابن الرومي ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، مطبعة دار الكتب - القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ٣٩٤/١ وفي الديوان وضياف القضايا تحملها .

الخاتمة والفتاح

بعد هذا التطواف مع التفتازاني في "المطرول" نرجو أن تكون قد وفقنا في عرض آرائه وجهوده البلاغية ، وبيان مقدار الجهد الذي بذله في سبيل إيمال فكره البلاغي إلى المتلقي .

وقد حاولنا التعامل بموضوعية مع ما كتبه التفتازاني ، وقد توصلنا من خلال الاستئصال المعمق "بالمطرول" إلى ما يلي :
لم يكن التفتازاني مجرد ناقل لما قاله البلاغيون ، بل تبيّن أنه ذو شخصية مستقلة ومتميزة ، ظهر ذلك في ردوده وتوجيهاته لآراء عبد القاهر والزمخشري والسكاكى والقرزوي، فهو كان يأخذ ما يرى أحده واجباً ، ويعدل عما يراه بحاجة إلى تعديل ، ويخالف ما لا يصحه وما لا يرتضي .

وتجلّى ذلك أيضاً في اضافاته ، وما تبناه من آراء بلاغية أشاء شرحه لكثير من القضايا البلاغية الواردة في كتابه ، وهذه اضافات لم ترد عند السكاكى والقرزوي ، وإن وردت عند غير التفتازاني من البلاغيين .

ولا حظنا اهتمام التفتازاني بالذوق الأدبي ، فقد وجدنا في "المطرول" سمات بلاغية ، وأشارات ذوقية متباشرة في شايا "المطرول" ، وبإمكان الباحث بمزيد من الصبر والتأني أن يجمع ويستخرج مادة بلاغية جيدة .

وتبيّن كذلك أنَّ استخدامه للفلسفة والمنطق كان لعرض قضایاه البلاغية ، ويعود أيضاً لثقافته المعمقة فيهما ، مما ورد في "المطرول" كان نتيجة مباشرة لهذه الثقافة ، وهو لم يكن الوحيد الذي استلهم المنهج الفلسفى فيما كتبه .

وأكثـر التفتازاني من الاستشهاد بآيات القرآنية والنصوص الشعرية والأمثلة المصنوعة خلافاً لما شاع بين الباحثين أنَّ اتباع المدرسة الكلامية لا يهتمون بالنصوص والأمثلة فيما يكتبون .

وأوضح أنَّ التفتازاني اعتمد كثيراً على آراء عبدالقاهر في عرض قضيَّات البلاغية وفي هذا بيان سلسلة القوية بين المدرسة الأدبية والمدرسة الكلامية في البلاغة .

وانتصب لسلسلاً كثيفاً في أكثر من موضع ، وأخذ على القرزويني أنه يخطئ ، في فهم مقصود عبدالقاهر من كلامه ، وإن كان هو نفسه قد وقع فيما أخذَه على القرزويني .

ونادى بتقليل الأقسام ، لأنَّ في ذلك تسهيل على القارئ ، ولهذا كان يتتجنب الخوض في تفاصيل ما لا قيمة له بلاغياً .

وامتاز بسعة أفقه واطلاعه ، ظهر ذلك من خلال تحقيقه لعدد من القضايا البلاغية التي كانت موضع خلاف بين البلاغيين ، وهو لم يكن يتغصب لرأي من الآراء ، وإنما كان يحاول التوفيق بينها ، وإذا لم يكن ذلك ممكناً يذكر الرأيين كما هما .

ولكل ما ذكر سابقاً نرجو أن تكون قد وفقنا في انصاف التفتازاني واعطائه حقه الذي سلبَه آباء كثير من الباحثين ، عندما كانوا يصنفونه ضمن فترة جمود البلاغة ، وكل ما توصلنا إليه كان نتيجة للاتصال المباشر فيما كتبه التفتازاني .

- ١ . أبو العتاهية أشعاره واخباره ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، مكتبة دار الملاج - دمشق .
- ٢ . أسرار البلاغة ، عبدالقاهر الجرجاني (- ٤٧٤ هـ) تحقيق هـ - ريتور ، دار المسيرة - بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩ م .
- ٣ . أنساء الفجر بأنباء العمر في التاريخ ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٤ . الانوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية ، عن بطبعه الاب لويس شيخو اليسوعي ، نقداً عن رواية التمرى ، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ، ط٤ ، ١٩١٣ م .
- ٥ . الایصال في علوم البلاغة ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القرزويني الخطيب (- ٧٢٩ هـ) شرح وتعليق وتنقیح الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط٢ ، ١٩٨٤ م .
- ٦ . البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد علي الشوكاني (- ١٢٥٠ هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- ٧ . المديح ، أبو العباس عبدالله بن محمد المعتز (- ٢٩٦ هـ) ، نشر وتعليق المقدمة والفهارس أغناطيوس كراتشقوفسكي ، دار المسيرة - بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٢ م .
- ٨ . تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد (٢٩٢- ٥٩٢ هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٩٦٥ م.
- ٩ . التلخيص في علوم البلاغة ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القرزويني الخطيب (- ٧٢٩ هـ) ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط٢ ، ١٩٣٢ م .
- ١٠ . الحسنة السيرة في مدح خير الورى ، محمد بن أحمد بن علي

- ابن حابر الاندلسي الهوادري (- ٧٨٠ هـ) تحقيق على أبو زيد ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٥ م .
- ١١ . خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر ، محمد أمين ابن فضل الله المحبى (- ١١١١ هـ) مكتبة خيّاط - بيروت .
- ١٢ . الدرر الكامنة في أعيان العائمة الثامنة ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢-٩٤٣ هـ) حققه وقدم له محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة - القاهرة .
- ١٣ . دائرة الأعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني (- ٩٤٧ هـ) تعليق محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ١٤ . ديوان ابن رشيق القمي (٤٦٣ هـ) جمعة ورتبه الدكتور عبد الرحمن ياغي ، دار الشفافة - بيروت .
- ١٥ . ديوان ابن الرومي ، أبو الحسن علي بن العباس بن حريج (- ٥٢٨٢ هـ) تحقيق الدكتور حسين نصار ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٣ م .
- ١٦ . ديوان ابن نباته السعدي أبو نصر عبدالعزيز بن عمر (- ٩٤٠ هـ) دراسة وتحقيق عبد الأمير مهدي حبيب الطائي ، منشورات وزارة الاعلام - الجمهورية العراقية ، دار الحرية للطباعة - بغداد ، ١٩٧٧ م .
- ١٧ . ديوان أبي تمام ، حبيب بن أوس الطائي (- ٢٣١ هـ) شرح الخطيب التبريزى ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر .
- ١٨ . ديوان أبي دلامة الأسدى (- ١٦١ هـ) اعداد الدكتور رشدى حسن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار عمار - عمان ، ط١ ، ١٩٨٥ م .
- ١٩ . ديوان أبي الطيب المتنبي ، أحمد بن حسين (- ٥٣٥ هـ) شرح أبي البقاء العكجري ، المسمى بالتبیان في شرح دیوان ،

- ضبطه ووضع فهرسه مصطفى السقا وأبراهيم الانباري
وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت ، ١٩٧٨ م .
- ٢٠ . ديوان أبي العتاهية ، اسماعيل بن القاسم بن سعيد بن
كيسان (- ٤١٠ هـ) دار صادر - بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ٢١ . ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق
الدكتور م. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز .
- ٢٢ . ديوان امرى، القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،
دار المعارف بمصر ، ط . ٣ .
- ٢٣ . ديوان البحترى، الوليد بن عبيد (- ٢٨٤ هـ) تحقيق
وشرح حسن كامل الصيرفى ، دار المعارف بمصر .
- ٢٤ . ديوان بشار بن برد (- ١٦٨ هـ) تعليق محمد الطاهر بن
عائشة ومحمد رفعت فتح الله ومحمد شوقي أمين ، مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، ١٩٠٤ م .
- ٢٥ . ديوان حسان بن ثابت الانصاري (- ٥٥ هـ) شرحه وكتب هواشه
وقدم له عبد مهنا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط . ١ ،
١٩٨٦ م .
- ٢٦ . ديوان حسان بن ثابت الانصاري (- ٥٥ هـ) ، دار صادر - بيروت .
- ٢٧ . ديوان دعبل بن علي الخزاعي (- ٤٤٦ هـ) جمعه وحققه
الدكتور محمد يوسف نجم ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٦٢ م .
- ٢٨ . ديوان ديك الجن الحمصي، عبد السلام بن رغبان (- ٥٢٣٦ هـ)
حققه وأعد تكميلته الدكتور احمد مطلوب وعبدالله الجبوري ،
دار الثقافة - بيروت .
- ٢٩ . ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوى (- ١١٧ هـ)
شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، حققه وقدم
له وعلق عليه الدكتور عبدالقدوس أبو صالح ، مطبعة طربين
- دمشق ، ١٩٧٢ م .
- ٣٠ . ديوان سقط الزند لأبي العلاء المعري (- ٤٤٩ هـ) شرح

- وتعليق الدكتور نهاد رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة -
بيروت ، ١٩٦٥ م.
- ٣١ . ديوان العباس بن الأحنف (- ١٩٢ هـ) شرح وتحقيق عاتكة
الخزرجي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٤ م .
- ٣٢ . ديوان العجاج ، عبدالله بن رؤبة (- ٩٦ هـ) روایة عبد
الملك بن قریب الأصمعی ، شرحه وعنه بتحقيقه الدكتور عزة
حسن ، مکتبة دار الشروق - بيروت .
- ٣٣ . ديوان الفرزدق ، همام بن غالب بن مجاشع (- ١١٤ هـ)
شرحه وضبطه وقدّم له علي فاعور ، دار الكتب العلمية -
بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- ٣٤ . ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق وتعليق الدكتور ناصر
الدين الأسد ، مکتبة دار العروبة - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٢ م .
- ٣٥ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ،
دار المسيرة - بيروت ٢٤٦ ، ١٩٧٩ م .
- ٣٦ . شرح أشعار الهنللين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن
الحسين السكري ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، راجعه
محمود محمد شاكر ، مکتبة دار العروبة - القاهرة .
- ٣٧ . شرح بائية علقة " طحابك قلب " تأليف عبد الله الطيب ، دار
الفكر - بيروت والدار السودانية - الخرطوم ، ١٣٩٠ م .
- ٣٨ . شرح ديوان حسان بن ثابت الانصاري (- ٥٠ هـ) صحجه عبد
الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٩٨١ م .
- ٣٩ . شرح ديوان حسان بن ثابت الانصاري (- ٥٠ هـ) صحجه
عبدالرحمن البرقوقي ، طبعة دار الاندلس .
- ٤٠ . شرح ديوان الحماسة ، أبو علي أحمد بن محمد بن
الحسن المعرزوقي (- ٤٢١ هـ) نشره أحمد أمين وعبدالسلام
هارون ، دار الجيل - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .

- ٤١ . شرح ديوان الخنساء ، تماضر بخت عمرو بن الشريدة
شرح وتحقيق عبدالسلام الحوفي ، دار الكتب العلمية - بيروت ،
ط١ ، ١٩٨٥ م .
- ٤٢ . شرح ديوان لميد بن ربيعة حققه وقدم له الدكتور احسان
عيسى ، وزارة الارشاد والانماء في الكويت ، مطبعة
حكومة الكويت ، ١٩٦٢ م .
- ٤٣ . شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، أبو العباس ثعلب ،
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة
- بيروت ، ١٩٨٢ م .
- ٤٤ . شرح شواهد التلخيص المسمى بمعاهد التنصيص ، عبدالرحيم
ابن عبد الرحمن بن أحمد العباس (- ٦٩٣ هـ) المطبعة
البهية المصرية - القاهرة ، ١٣١٦ هـ .
- ٤٥ . شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، جلاء
الدين عبد الرحمن السيوطي (- ٩١١ هـ) مطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر ، ١٩٣٩ م .
- ٤٦ . شرح الفوائد الفيائية من علمي المعاني والبيان ، عصام
الدين أحمد بن مصطفى الشهير بطاشكري زادة (- ٩٦٨ هـ)
مطبعة عامر عثمان حلمي قرة ، ١٣١٢ هـ .
- ٤٧ . صحيح البخاري ، محمد بن أبي الحسن اسماعيل بن
ابراهيم (- ٥٤٦ هـ) دار الجيل - بيروت .
- ٤٨ . صحيح مسلم ، أبو الحسن بن الحاج القشيري النيسابوري
(- ٥٢٦ هـ) حرق نصوصه وصححه ورقمه محمد فؤاد عبدالباقي .
دار احياء الكتب العربية .
- ٤٩ . الفائق في غريب الحديث ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر
الزمخشري (- ٥٢٨ هـ) ضبطه وصححه محمد أبو الفضل ابراهيم
وعلي محمد النجداوي ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٤٧ م .

- ٥٠ . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (- ٥٣٨ هـ) رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٦ م .
- ٥١ . كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ، حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله عن بتصححه وطبعه وتعليق حواشيه محمد شرف الدين يال تقايا ، مطبعة وكالة المعارف - استانبول ، ١٩٤١ م .
- ٥٢ . المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير (- ٦٢٧ هـ) قدمه وحقق الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، مكتبة نهضة مصر ، ط١ .
- ٥٣ . مجموعة أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصححه وترتيبه ولهم بن الورد البروسي ، طبع ليبسن - برلين ، ١٩٠٣ م .
- ٥٤ . مختصر المعاني وهو الشرح الصغير على متن تلخيص المفتاح، مسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني (٧٩٢-٧٩٣ هـ) مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر ، ٢٥ ، ١٢٥٩ هـ .
- ٥٥ . المطول على التلخيص، وهو الشرح الكبير على متن تلخيص المفتاح ، مسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني (- ٧٩٢ هـ) مطبعة أحمد بن كامل سلطان بايزيد استانبول ، ١٢٣٠ هـ .
- ٥٦ . مفتاح السعادة ومصباح السعادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى طاشكيري زاده (- ٩٦٨ هـ) تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة - القاهرة .
- ٥٧ . مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (- ٦٢٦ هـ) ضبطه وشرحه نعيم زرزور ، دار

الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .

- ٥٨ . المفصل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٦٤٢-٥٥٢٨) شرح موفق الدين يعيش بن علي النحوي (٦٤٢-٥٥٢٨) عالم الكتب - بيروت .
- ٥٩ . نهاية الایجاز في دراية الاعجاز ، فخر الدين الرازى (٥٦٠-٥٦١) تحقيق الدكتور ابراهيم انسام راثي والدكتور محمد برکات أبو علي ، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان ، ١٩٨٥ م .
- ٦٠ . هدية العارفین اسماء المؤلفین وأشار المصنفین ، اسماعیل باشا البغدادی منشورات مكتبة المثنی - بغداد ، ١٩٥٥ م .

ثانياً المراجع :

- ٦١ . أثر النحاة في البحث البلاغي ، الدكتور عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة - القاهرة ، ١٩٧٥ م .
- ٦٢ . أساليب بلاغية ، الدكتور أحمد مطلوب ، وكالة المطبوعات - الكويت .
- ٦٣ . الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ٤٤ ، ١٩٧٩ م .
- ٦٤ . البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقديم ، الدكتور شفيع السيد ، دار الفكر العربي - القاهرة .
- ٦٥ . بحوث ومقالات في البيان والنقد والأدب ، الدكتور محمد برگان أبو علي ، دار البشير - عمان ، ١٩٨٩ م .
- ٦٦ . البلاغة الاصطلاحية ، الدكتور عبده عبدالعزيز قلقيلة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٧ م .
- ٦٧ . البلاغة تطور وتاريخ ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ م .
- ٦٨ . البلاغة العربية تاريخها مصادرها منهجها ، الدكتور علي عشري زايد ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٧ م .
- ٦٩ . البلاغة عند السكاكي ، الدكتور أحمد مطلوب ، منشورات مكتبة النهضة - بغداد ، ١٦ ، ١٩٦٤ م .
- ٧٠ . البلاغة فنونها وأفناها (علم البيان والبيان) ، الدكتور فضل حسن عباس ، دار الفرقان - عمان ، ١٦ ، ١٩٨٧ م .
- ٧١ . البلاغة فنونها وأفناها (علم المعاني) ، الدكتور فضل حسن عباس ، دار الفرقان - عمان ، ١٦ ، ١٩٨٧ م .
- ٧٢ . البلاغة والتطبيق ، الدكتور أحمد مطلوب والدكتور كامل حسن البصیر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجمهورية

- العراقية ، ١٦ ، ١٩٨٢ م .
- ٧٢ . البيان العربي ، الدكتور بدوي طبانة ، المكتبة الانجلو المصرية ، المطبعة الحديثة ، ط٤ ، ١٩٦٨ م .
- ٧٤ . تأثير الفكر الديني عند العرب في البلاغة العربية ، الدكتور مهدي صالح السامرائي ، المكتب الاسلامي ، ط١ ، ١٩٧٧ م .
- ٧٥ . تاريخ البلاغة العربية ، عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية - بيروت ، ١٩٧٠ م .
- ٧٦ . تيسير الایضاح ، الدكتور محمد بيلو احمد ابو بكر ، مطبعة السعادة ، ١٩٨٢ م .
- ٧٧ . دائرة المعارف الاسلامية ، فنسنک وآخرين ترجمة محمد ثابت الفندي وأحمد الشناوي وابراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس ، طهران ، طبعة القاهرة ، ١٩٣٣ م .
- ٧٨ . دلائل التراكيب ، الدكتور محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة - القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٩ م .
- ٧٩ . الزمخشري ، الدكتور أحمد محمد الحوفي ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٩٦٦ م .
- ٨٠ . الصورة البلاغية عند بها ، الدين السبكي ، الدكتور محمد برگات أبو علي ، مكتبة الرسالة - عمان ، ١٩٧٩ م .
- ٨١ . عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ، عبدالكريم أحمد العبد السالم ، "مخطوط" ١٩٧٧ م ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى قسم اللغة العربية وأدابها بالجامعة الاردنية .
- ٨٢ . فخر الدين الرazi بلاغيا ، ماهر مهدي هلال ، دار الحرية للطباعة - بغداد ، ١٩٧٧ م .
- ٨٣ . مجلة الفكر العربي ، حزيران ، ١٩٨٧ م العدد السادس والأربعون ، السنة الثانية - المحسنات البدوية محاولة لدراسة بعضها بين الصبغ والوظيفة ، الدكتور قصي سالم علوان .
- ٨٤ . فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ، الدكتور رجاء عيد ،

- منشأة المعرف بالاسكندرية ، ط ٢ .
- ٨٥ . فن البديع . الدكتور عبد القادر حسين ، دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ٨٦ . في البنية والدلالة ، سعد أبو الرضا ، منشأة المعرف بالاسكندرية ، ١٩٧٧ م .
- ٨٧ . الفزوبي وشرح التلخيص ، الدكتور أحمد مطلوب ، منشورات مكتبة النهضة - بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٧ م .
- ٨٨ . المجاز في البلاغة العربية ، الدكتور مهدي صالح السامرائي دار الدعوة - سوريا ، ١٩٧٤ م .
- ٨٩ . معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني ، الدكتور محمد برकات أبو علي ، دار الفكر - عمان ، ط ١٥ ، ١٩٨٤ م .
- ٩٠ . معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، الدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ م .
- ٩١ . مناهج بلاغية ، الدكتور أحمد مطلوب ، وكالة المطبوعات - الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
- ٩٢ . مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، أمين الخولي ، دار المعرفة ، ط ١ ، ١٩٦١ م .

المحتوى

تتناول هذه الدراسة كتاب "المطول على التلخيص" لسعد الدين التفتازاني ، الذي هو شرح لـ "تلخيص المفتاح" لجلال الدين القزويني .

وت تكون هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة . وتركز الحديث فيها عن الجهود البلاغية للتفتازاني من خلال قراءة "المطول" وتحليل ما ورد فيه من قضايا بلاغية ، حيث اتضح أنَّ التفتازاني وإن سار على منهج أتباع المدرسة الكلامية ، إلاَّ أنه تميَّز في عرضه بعض قضايا البلاغية كالمحاجَر العقلي ، والالتفات ، والاستعارة بالكتابية والاستعارة التخييلية ، والطبقان . وتبَرَّز جهود التفتازاني في ردوده على ما قاله السكاكي والقرويبي ، حيث كان يرجع رأي أحدهما على الآخر بالدليل والبرهان . وفي إضافاته على ما ورد عند السكاكي والقرويبي . وفي تحقيقه بعض قضايا البلاغية التي كانت مثار خلاف بين البلاغيين .

وحاول التفتازاني الخروج عن الاطار التقليدي الذي رسمه السكاكي للبلاغة ، فقد أبدى اعجابه بعبد القاهر الذي قلل من التقسيمات والتفرعات . ووجدنا انتقاده للسكاكي الذي أقحم الفلسفة والمنطق في البلاغة .

كما أنَّ التفتازاني نجح في توظيف آراء البلاغيين الذين لا ينتمون للمدرسة الكلامية مثل : عبد القاهر وابن سنان وابن الأثير ، في عرض قضايا البلاغية ، وهذا أضفى لمسة أدبية خففت من جفاف المادة البلاغية ، وقللَ من طفيان الفلسفة والمنطق في "المطول" . وأبرزنا الحديث عن استخدام التفتازاني للذوق الأدبي في أثناء الشرح ، وفي هذا دفع سوهم ساد بين الدارسين وهو أنَّ التفتازاني كغيره من أصحاب المدرسة الكلامية لا يهتمون بالتحليل الأدبي

للسنوصون .

و لاحظنا استشهاد التفتازاني بالسنوص القرآنية، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، والأمثلة المصنوعة أثناء عرضه قضية بلاغية ما ، وفي هذا دليل على اهتمامه بالسنوص خلافا لما شاع بين الدارسين .

وقد أشار "المطول" حركة نشطة في التأليف حيث كثرت الحواشي عليه ، وفي هذا دليل على قيمة هذا الكتاب ، ولم يقتصر تأثير التفتازاني في معاصريه بل نراه يترك صدى حسنا عند الباحثين المعاصرین ، "فالمطول" كان من الكتب التي كانت تدرس في الأزهر فترة من الزمن . وهو هو الدكتور عبد المنعم خفاجي . شارح ومنقح كتاب "الايضاح" يستند إلى آراء التفتازاني في شرحه "للايضاح". ولهذا كلّه نرجو أن تكون قد وفقنا في عرض الجهد البلاغية للتفتازاني في "المطول" .

Abstract

This study deals with the book entitled "Al-Mutawwal 'Ala Al-Talkhees" by Sa'ed Ad-Deen Al-Taftazani, which is an interpretation of Talkhees Al-Miftah by Jalal Ed-Deen Al-Qazweeni.

The study consists of a foreword, an introduction, three chapters and a conclusion. It is mainly concerned with Taftazani's efforts in the field of rhetoric and tries to highlight these efforts by going through "Al-Mutawwal" and analyzing its rhetorical issues. For it became apparent that, although Al-Taftazani adopted the approach of the followers of scholastic theology, he is especially noted for his exposition of certain rhetorical issues like mental metonymy, rhetorical shifting, allusive metaphor, imaginative metaphor and anithesis.

Taftazani's efforts stand out in his replies to the beliefs of Sakaki and Qazweeni. A judgement in favour of the opinion of either one was always supported with evidence and reason. He is also noted for what he added to the contributions of Sakaki and Qazweeni and for his verification of some rhetorical issues which were a subject of dispute among rhetoricians.

Taftazani attempted to deviate from the traditional framework of rhetoric drawn up by Sakaki. For he admired Abdul Qahir who cut the classifications and sub-divisions short, and criticized Sakaki who forced philosophy and logic onto rhetoric.

In exposing his rhetorical issues, Taftazani also succeeded in employing the views of the rhetoricians who did not follow the scholastic theology approach like Abdul Qahir, Ibn Sinan and Ibn Al-Atheer. This added a literary touch to al-Mutawwal, thus injecting some vividness into its dry rhetorical substance and curbing the dominance of philosophy and logic characterizing it.

We also highlighted Taftazani's usage of literary taste in his explanations; a fact that dismisses an illusion which was prevalent among the scholars that Taftazani, like the other followers of scholastic theology, took no interest in the literary analysis of texts.

We have also cited Taftazani's use of illustrative quotations from Quran, the Prophet's Hadeeth and poetry, as well as the use of invented illustrations - a fact which testifies to his interest in the texts; contrary to what the scholars think of him.

Al-Mutawwal stirred an active movement in the field of writing as many annotations were made on it, a fact which attests to the value of this book. Taftazani's influence was not limited to his contemporary colleagues. In fact he enjoys a good reputation among our contemporary scholars; for al-Mutawwal was one of the text books taught at Azhar for a period of time. Also Dr. Abdul Mun'im Khafajy, the interpreter and revisor of "Al-Eedhah", depends on Taftazani's views in his interpretation of "Al-Eedhah".

For all of this we hope we have been successful in exposing Taftazani's rhetorical efforts in al-Mutawwal.

ملحق (١)

أسماء الشعراء الذين استشهدوا	العنفواناني بأبيات لهم
جعفر بن علبة	امرأة القيس
ابن أبي السمعط	العجاج (عبدالله بن رؤبة)
أوس بن حمر	أبو البجم العجلي
أبو الطيب المتنبي (أحمد بن الحسين) النابغة الذبياني	أبو تمام (حبيب بن أوس)
الأخوه (عبدالله بن محمد)	الفرزدق (همام بن غالب)
الخطل (غسان بن غوث)	العباس بن الأحنف
ابن الروندي (أحمد بن يحيى)	أبو عطاء السندي
عبدالله بن الدمية	ابن بابك الخرمي
رؤبة بن العجاج	عبدالله بن المعتز
بشار بن برد	ربيعة بن نصر
علقمة الفحل	الحارث بن وعلة
حرير بن عطية	خطل بن نفلة
ابن ميادة (الرماح بن أبرد)	شتم بن ربعة
القطامي (عمير بن شيم)	الخنساء (تماضر بنت عمرو)
قطري بن الفجاءة	الصلتان العبدية
ضابئ، بن الحارث البرجمي	ابن المعذل
قيس بن الخطيم	ابن طباطبا
الازرق بن طرفه	أبو العلاء المعربي
الحسين بن مظفر	أبو نواس (الحسن بن هانىء)
الاعشى الكبير (ميمون بن قيس)	عبدة بن الطيب
ضرار بن فهشل	ابن الرومي (علي بن العباس)
طريف بن تميم	

شقيق بن سليمان الأسدى	النضر بن جذبة
لبيد بن ربيعة	حسان بن ثابت
أبو العتاهية (إسماعيل بن القاسم)	محمد بن وهيب
أبو إسحاق الصابي	البحترى (الوليد بن عبيد)
المرقش الأكبر	الخريمي (إسحاق بن حسان)
الحريري (القاسم بن علي)	علي بن أحمد الجوهري
أبو المظفر الأبيوردي	ذو الرمة (غيلان بن عقبة)
رشيد الدين السوطواط	أشجع السلمي
كثير عزة (كثير بن عبد الرحمن)	سعد بن ناشر
يزيد بن مسلمة بن عبد الملك	بشامة بن جزء التهشلي
أبو ذؤيب الهمذاني (خوبد بن خالد)	مساور بن هند
شيبة بن عمرو الفقيهي	عبدالله بن همام السلوبي
زياد الأعجم (زياد بن سلمان)	مالك بن رفيع
وعيل الخزاعي	شهل بن شيبان الزيماني
أبو دلامة الأسدى	الحارث بن حلزة
ابن رشيق القيروانى	عدي بن زيد
ديك الجن الحمصي	زهير بن أبي سمعي
عمرو بن معبد يكرب	العرجي (عبدالله بن عمر بن عثمان)
الأقيشير (المغيرة بن عبد الله)	طرفة بن العبد
القاضي أبو الفضيل عياش	كعب بن سعد الغنوبي
ابن حيوس	عوف بن مسلم الشيباني
معاوية بن مالك	السمؤار بن عادى
المُتَلَّقِيس (حرير بن عبد المسيح)	القاضي التنوخي (المحسن بن علي)
قتادة بن مسلمة الحنفى	المعذل بن غيلان
	الصنوبري (محمد بن أحمد)
	قيس بن الأست
	الأخيطل الأهوازى

حار الله الزمخشري	القاضي الأرجاني
الأعرابي أبو زياد	عميرة بن الأهتم التغلبي
أبو الشيم (محمد بن عبدالله بن رزين)	مسلم بن الوليد
الأفوه الأودي	الكميت بن زيد الأسد
عبدالقاهر بن الطاهر التميمي	أبو البرج القاسم بن حنبل
أميمة بن أبي الصلت	بديع الزمان الهمذاني
سحيم بن وثيل	ابن نباتة السعدي
الإمام الشافعي	ليلي بنت طريف الخارجية
عمرو بن كلثوم	الحسن بن عبد الله
الطرمتاخ بن جهم السنبي	أبو سعيد المخزومي
ابن المقاتل الضريير	أبو الفتح البستي
أبو محمد الخازن	الصمة بن عبد الله القشيري
أبو الفرج الساوي	الشعابي (أبو الحسين بن أحمد)
.	ابن الحجاج البغدادي
	عبيد بن الأبرص
	عبد الله بن الزبير الأسد
	نقيط بن زراة
	معن بن أوس
	الخطيبة (جرول بن أوس)
	معاذ راوية بشار

* تحتوي هذه القائمة على أسماء الشعراء :

أ- الذين نسب التفتازاني لأبيات إليهم .

ب- الذين تضمن نسبي نسبة لأبيات الواردة في

"المطول" إليهم .

** لقد تم ترتيب هؤلاء الشعراء حسب ورود أسمائهم لأول مرة في

"المطول" .

ملحق (٢)

أَسْمَامُ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ اسْتَشْهِدُوا	الْمُبَرْدُ (مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدٍ)	جَارُ اللَّهِ الرَّمْخَشِي
ابْنُ سِينَاءَ (الْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)	الْكَسَائِيُّ (عَلَيْ بْنُ حُمَزَةَ)	
الْزَجاجُ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ)	سَيُونِيُّ (عُمَرُ بْنُ بَحْرٍ)	
عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	الْسَّكَاكِيُّ (يُوسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ)	
ابْنُ جَابِرِ الْأَنْدَلُسِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ)	جَدَلُ الدِّينِ الْقَزوِينِيُّ	
ابْنُ السَّرَّاجِ (مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ)	عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرجَانِيُّ	
أَبْوَعْلَى الْفَارَسِيُّ (الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ)	الْفَرَّاءُ (يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ)	
ابْنُ الدَّهَانِ (سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَارِكِ)	ابْنُ الْأَشِيرِ (نَصَرُ اللَّهُ بْنُ مُحَمَّدٍ)	
الْكَوَاشِيُّ (أَحْمَدُ بْنُ يَوسُفَ)	عَيْسَى بْنُ عَمْرٍ	
عَلَيُّ بْنُ عَيْسَى الرَّبِيعِيِّ	الْجُوهُرِيُّ (اسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادٍ)	
الْسَّيْرَافِيُّ (الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)	الْجَاحِظُ (عُمَرُ بْنُ بَحْرٍ)	
الْجُنْزِيُّ	أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ	
ابْنُ ذَكْوَانَ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ)	الْأَخْفَشُ (سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ)	
أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ	الصَّاحِبُ بْنُ عَبَادٍ	
السَّخَاوِيُّ (عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ)	ابْنُ الْعَمِيدِ (عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ)	
الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ	النَّسْطَامُ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ سِيَارٍ)	
الْوَاحِدِيُّ (عَلَيُّ بْنُ أَحْمَدَ)	الْبُخَارِيُّ (مُحَمَّدُ بْنُ اسْمَاعِيلَ)	
الْعَبَاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ	الْمَرْزُوقِيُّ (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ)	
ابْنُ فُوَّرَّجَةِ (مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَ)	الرَّازِيُّ (مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍ)	
	الْمَازَنِيُّ (بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ)	
	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَاسٍ	
* تم ترتيب هؤلاء الأعلام حسب ورود اسمائهم لأول مرة في "المطول"	اَلْأَصْعَيُّ (عَبْدُ الْمُلْكِ بْنُ قَرِيبٍ)	
	ابْنُ الْحَاجِبِ (عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍ)	

الفهرس

المحتويات

الموضوع

١	- المقدمة
١	- تمهيد
١	١ - تعريف بالتفتازاني وكتابه
٢	٢ - مؤلفاته
٤	٣ - المطول وسبب تأليفه
٦	٤ - مصادر المطول
٦	٥ - آراء في التفتازاني والمطول
٩	٦ - منهجه
١١	٧ - أسلوب القصر

المفصل الأول :

٢٣	١- الروايد البلاغية
٢٣	٢- أصول الشريعة
٢٧	٣- أثر علم النحو
٣٣	٤- أثر الفلسفة والمنطق
٣٩	٥- استخدام النزوق الأدبي أثناء الشرح
٤٢	٦- الاستشهاد بالنصوص الشعرية
٤٦	ب- أثر البلاغيين السابقين في التفتازاني
٤٦	١- المرزوقي
٥٠	٢- ابن سنان الخفاجي
٥١	٣- الرazi
٥٢	٤- ابن الأثير
٥٧	٥- ابن مالك

الفهرس

المقدمة

الموضوع

الفصل الثاني :

٦٣

أ- موازات

- | |
|--|
| ١- بين التفتازاني وعبدالقاهر ٦٣ |
| ٢- بين التفتازاني والرمخشي ٧٧ |
| ٣- بين التفتازاني والسكاكى ٨٧ |
| ٤- بين التفتازاني والقرزيوني ١٠١ |

الفصل الثالث :

- | |
|--|
| ١- آراء التفتازاني ١١٤ |
| ١- اضافات لفتخاراني ١٢٩ |
| ب- أثر التفتازاني في البلاغيين اللاحقين له ١٣٤ |
| ١- أثر التفتخاراني في السيوطي ١٣٧ |
| ٢- أثر التفتازاني في طاشكري زاده ١٤٢ |
| ٣- أثر التفتازاني في ابن يعقوب المغربي ١٥٢ |

الخاتمة :

- | |
|--|
| أ- تهم ودفاع ١٦٧ |
| ب- المائدة ١٧٣ |
| ١- مأخذ على أتباع المدرسة الكلامية ١٧٢ |
| ٢- مأخذ على منهج التفتازاني ١٧٧ |
| ج- الخاتمة والنتائج ١٨٣ |
| ١- المصادر ١٨٥ |
| ٢- المراجع ١٩٢ |
| ٣- الملخص ١٩٥ |
| ٤- ABSTRACT ١٩٧ |
| ٥- الملحق ١٩٩ |